OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

22 338

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

الجهاز المركزي للإحصاء

فرع عدن

التقرير النهائي

عن نتائج المسح التجريبي للمنشآت والعمالة الفائضة في مؤسسات القطاع العام في المجال التجاري الخاضعة للخصخصة بمحافظة عدن لعام ١٩٩٨م

إعـــداد

المهندس/خالد عبدالواحد محمد

مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء

فـــرع عـــدن

بتكليف وتمويل من:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بفينا

PDP/YEMEN 95/003 AC 063000

مايو ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

الجهاز المركزى للاحصاء

فرع عدن

التقرير النهائي عن نتائج المسح التجريبي للمنشآت والعماله الفائضة في مؤسسات القطاع العام في المجال التجاري الخاضعة للخصخصة بمحافظة عدن لعام 1998م

بتكليف وتمويل من:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية(اليونيدو) بفينا

PDP/ Yemen 95/003 Ac 063000

إعداد

المهندس خالد عبدالواحد محمد نعمان

مدير عام الجهاز المركزى للاحصاء

فرع عدن

مايو 1999م

بسم الله الرحمن الرحيم

A- ملخص التقرير التنفيذي:-

في إطار الأهتمام الذي توليه الدولة ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الما نحة بالتنمية البشرية والبعد الأنساني والأجتماعي للأصلاحات الأقتصادية والتي تشكل الخصخصة أحد المكونات الرئيسية للأصلاحات الهيكلية وأحد الخيارات المطروحه لمعالجة مشاكل مؤسسات القطاع العام المتعثرة والعمالة الفائضة فيها ، طلب المكتب الفني للخصخصة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بفينا ، وبعد موافقة رئاسة الجهاز المركزى للاحصاء بصنعاء من مكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن أعداد تصور للقيام بدراسة تعتمد على مسح ميداني لـ 4 من منشآت القطاع العام العاملة في المجال التجاري بمحافظة عدن ودراسة أوضاعها وأوضاع العماله فيها ماقبل الخصخصة أو التصفية وقد قبل مكتب الجهاز بعدن هذا التكليف وقدم تصوراً متكاملاً يشتمل على خطة عمل تنفيذية لأعمال المسح، مع تحديد أهدافه والمنهجية التي ستعتمد في هذا المسح ومتطلباته وقد وافقت الجهات الطالبة على هذه الخطة وتم تكليف مكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن برئاسة مديره العام المهندس خالد عبد الواحد محمد نعمان على القيام بتنفيذ أعمال المسح ووقعت الأتفاقية بين مكتب الجهاز بعدن ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في 30 سبتمبر 1998م.

وعلى أثر توقيع الأتفاقية بين الطرفين شرع مكتب الجهاز بأعداد وثائق المسح بالأستناد الى خطة العمل التنفيذية وأنجز تصميم إستبيانين مع المذكرة التفسيرية لهما وأستهدف من تصميم الأستبيان الأول الخاص بالمنشآت ، الألمام الشامل بأوضاع المنشآت المبحوثة وهي تحديداً:-

شركة التجارة الداخلية الوطنية — المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء

المؤسسة العامة للأقمشة والكهربائيات — شركة النصر للتجارة الحرة

وتكوين صورة متكامله عنها من مختلف الجوانب بما فيها أوضاع القوى العامله فيها والتعرف على الأسباب التي أدت الى تعثر هذه المؤسسات ومدى علاقة القوى العامله فيها بهذه الأسباب والوصول الى إستنتاجات وأستخلاصات تساعد على تنفيذ عمليات الخصخصة أو التصفية بكفأة وفعالية، أما الأستبيان الثاني فقد أستهدف من تصميمه الحصول على معلومات شاملة عن أوضاع القوى العاملة في هذه المنشآت المبحوثة من خلال دراسة عينة من القوى العاملة يبلغ عددها 160

عامل وعاملة يمثلون مختلف المستويات والفئات الوظيفية والتعمق في دراسة سماتهم وخصائصم الديمغرافية والأقتصادية والأجتماعية والتعرف على آرائهم ووجهة نظرهم في أوضاعهم وأوضاع منشآتهم راهناً ومستقبلاً وغيرها من المعلومات التي يمكن أن توصل الى إستنتاجات تساعد في تقديم توصيات بشأن معالجة أوضاع العمالة في هذه المنشآت وأنتقالها بسلام الى حياة لائقة بعد الخصخصة أو التصفية، وقد رفعت هذه الوثائق الى الجهات المعنية للمصادقة عليها وتمت المصادقة عليها بعد إجراء بعض التعديلات عليها في 15 نوفمبر 98م وأستغرقت فترة الأذن ببدء العمل الميداني فترة طويلة نسبياً لأسباب تعرض التقرير لذكرها تفصيلاً.

وقد بداء العمل الميداني في 10 فبراير 99م وأنجز في 18 إبريل 99م وأستغرق وقتاً أكثر مما يجب بسبب صعوبات وعراقيل غير مبرره تم التطرق لها في التقرير أيضاً ، وقد أعتمد المسح الميداني على إجراء المقابلات الشخصية مع المدراء المسئولين المباشرين عن المنشآت لأستيفاء إستبيان المنشآت وأعتمد على الحسابات الختامية للأعوام 95-97 للحصول على البيانات الماليه لهذه المنشآت المبحوثة، أماً إستيفاء إستبيان القوى العاملة فقد أعتمد على المقابلة الشخصية للعاملين وبعد الأنتهاء من الأعمال الميدانية، ثم تجميع وتجهيز وتحليل البيانات المجمعة ميدانياً وتم إستخراج 51 جدولاً تستعرض كافة نتائج المسح الميداني وأخضعت هذه البيانات والجداول للتحليل والتقييم وتم الخروج بالأستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:-

الأستنتاجات بشأن المنشآت:-

بالرغم من أن منشآت القطاع العام في قطاع التجارة بمحافظة عدن في الأساس قد أنشأت على أنقاض التأميم وفي ظروف سياسية وإقتصادية بالغة التعقيد وكان قيامها تلبية لمبررات سياسية أكثر منها إقتصادية ولم تكن مقومات إنشائها من وجهة النظر الأقتصادية كافية أو سليمة ولكنها خلال سنوات عملها خلال فترة التشطير وبفعل عدد من العناصر لعل أهمها الأحتكار ودعم الدوله والتسهيلات التي منحت لها فقد استطاعت أن تؤدي الغرض من إنشائها على مدى عدد من السنين بكلفة إقتصادية كبيرة وبكفأة إنتاجية متدنية وبهدر كبير ، ولكنها وفرت الأستقرار التمويني وأتاحت السلع الأساسية والكمالية لكل المستويات في حدود الدخول التي كانت سائدة أنذاك .

وبعد قيام الوحدة وإنتفاء عناصر الأحتكار والدعم والتسهيلات ، تعثرت أوضاع هذه المنشآت ولم تتمكن الدولة على مدى التسع السنوات الماضية من أن تحسم الأمر لوقف هذا التعثر أو إيجاد الحلول المناسبه لهذه المؤسسات الى أن وصل الأمر بثلاث منها الى التوقف التام وإعتمادها على دعم وزارة الماليه في توفير الرواتب لموظفيها، وهي تحديداً:

1- المؤسسة العامة للأقمشة والكهربائيات 2- المؤسسة العامه لتجارة مواد البناء

3 - شركة النصر للتجارة الحرة

وظلت شركة التجارة الداخلية المؤسسة الوحيدة المتبقية التي تعمل في مجال تسويق السلع المدعومة من قمح ودقيق وتسويق اللحوم والألبان وبيع قطع الغيار وغيرها ولكن حتى هذه المؤسسة بدأت تعاني من أوضاع ماليه صعبة بسبب خدمات مديونياتها الكبيرة للبنوك.

وتعاني المنشآت المبحوثة ضعفاً وإختلالاً في هياكلها التمويليه حيث لا يشكل رأس المال المدفوع أو المجمع سوى نسب بسيطه من إجمالي حجم الأعمال وظلت هذه المنشآت تتوسع في إستخدام التسهيلات الى أن أغرقت بالمديونيات وخدماتها، والمنشآت المبحوثة مغرقة بأعباء مديونيات ضخمة لم تستطع أن تسددها للغير أو تستعيدها من الغير، وبلغت هذه المديونيات عدة أضعاف رأسمالها المجمع فيما عدا شركة مواد البناء التي تشكل مديونيتها نسبة مقبولة الى حجم رأسمالها المجمع، كما أن أصول بعضها مرهوناً للبنك والبعض الآخر مستولى عليه من الغير، بطريقة غير شرعية أو نظامية ، كما أن بعض هذه المنشآت مازالت أيضاً تستولى على اصول ومحلات غيرها من الملاك المحليين اللذين يفترض أن تعاد لهم ممتلكاتهم العقارية التجارية بموجب قرار مجلس الرئاسه الصادر في 12 سبتمبر 91م، بشأن أعادة الممتلكات العقارية التجارية المؤممة.

كما أن المنشآت المبحوثة تعاني من تضخم في القوى العاملة يفوق عن الحاجة الفعلية وقد قدرها رؤساؤها المباشرين بـ 72٪ من إجمالي القوى العاملة الراهنه في هذه المنشآت كقوى فائضة وتستنزف هذه القوى العاملة نسبة كبيرة من نفقات هذه المنشآت تشكل حوالي أكثر من 90٪ من نفقات كل من المؤسسات الثلاث المتوقفة ، أما في شركة التجارة الداخلية فأنها تستنزف حوالي أكثر من 50٪ من نفقاتها ، كما يوجد إختلال في التوازن في توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة بين العاملين في التسويق والمبيعات والعاملين في الأدارة والخدمات حيث يشكل العاملين في الأدارة

والخدمات نسبة كبيرة من القوى العاملة ، كما أن معظم القوى العامله في المنشآت الثلاث المتوقفة لا يداومون في مواقع أعمالهم ويستلمون رواتبهم وهم في منازلهم دون أداء أي عمل يذكر.

وتعاني جميع المنشآت المبحوثة عجزاً سنوياً في نشاطها فيما عدا شركة التجارة الداخلية التي تدهور فائضها على مدى الثلاث السنوات الماضية ليصل الى نسبة 2ر0٪ من حجم أعمالها في عام 1997م.

ولا يوجد تكوين رأسمالي جديد في المنشآت المبحوثة جميعها ، يمكن أن يضيف أو يؤدي الى أحداث تغيير أساسي في النشاط اللاحق لهذه المنشآت وبالرغم من معدلات دوران رأس المال السنوي العاليه التي كانت تحققه هذه المؤسسات الاّ أنها لم تستطع من مضاعفة رأسمالها على مدى سنوات عملها الاّ بنسب متواضعة فيما عدا مؤسسة مواد البناء، التي هي أقصر عمراً من المنشآت الأخرى وقد حققت هذه المؤسسه فقط معدلات مقبولة لمضاعفة رأسمالها.

والخلاصة أن هذه المنشآت بضعف هياكلها التمويلية وبتضخم حجم العماله فيها وبحجم المديونيات العاليه وسؤ الأدارة فيها تشكل عبئاً أقتصادياً كبيراً على الدولة والمجتمع وإستمرارها على هذا النحو سيفاقم من الأعباء التي تتحملها الدولة والمجتمع والعاملين فيها، وقد أجمع المدراء المسئولون عن المنشآت المبحوثة ، بأن منشأتهم غير قادرة على الأستمرار بأوضاعها الراهنه وأوصوا بأتخاذ إجراءات سريعه بدعم هياكلها التمويلية وتقليص حجم العماله فيها أو أخضاعها للخصخصة أو التصفية وقد دعمت نتائج المسح هذه الأستنتاجات بصورة جليه واضحة لا لبس فيها .

الأستنتاجات بشأن القوى العاملة:-

يبلغ عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة في مراكزها الرئيسية بعدن 2676 عامل وعاملة ويتوزعون بنسبة 7ر70٪ ذكور و 3ر29٪ إناث وجميعهم عمالة ثابتة فيما عدا 3 عماله مؤقته ، ويعمل حوالي 40٪ في مجال الأدارة والخدمات و60٪ في مجال التسويق والمبيعات والمجالات الفنية والمهنية ، ويحمل 35٪ منهم مؤهلات ثانوية وأعلى و65٪ منهم لديهم مؤهلات إعدادية ومادون

ذلك . ويقع حوالي 3ر97٪ منهم في المجموعات الوظيفية الثانيه والثالثه والرابعه والخامسه و 7ر2٪ منهم فقط في المجموعة الوظيفية الأولى ، وبالنسبه لخدمات القوى العامله فأن معظمها بنسبة 3ر75٪ تقع خدماتها مابين 11 الى 25 سنه والنسبة الباقية تقع خدماتها مابين 1 –10 سنوات و25 سنه واكثر ويتضح من خلال هذه المعطيات أعلاه أن حجم القوى العاملة كبير نسبياً مقارنه بحجم النشاط الراهن للمنشآت، والقوى العامله في معظمها عماله ثابته لايمكن الأستغناء عنها أو تسريحها لأنها لم تبلغ السن القانونية للاحالة الى التقاعد ، وما يمكن إحالته للتقاعد الألزامي أو المبكر بشراء من 5 –10 سنوات لا يساوي أكثر من 17٪ من حجم العماله في المنشآت والأغلبية العظمى منها ذوي مستويات متدنية نسبياً وغير مؤهلة تأهيلاً تخصصياً ومعظم العمالة من الفئات ذوي الدخل المحدود وحساسه لأي تغييرات في مداخليها.

وقد أثبتت نتائج المسح للعينة (القوى العاملة المبحوثة) والتي أختيرت بنسبة 6٪ من إجمالي القوى العامله بأنها تمثل تمثيلاً متوازناً لكل فئات القوى العامله في المنشآت المبحوثة وأنها تتطابق من حيث سماتها الديمغرافية مع السمات الديغرافية للقوى العامله في المنشآت المبحوثة، إضافة الى أن حوالي 80٪ من القوى العامله المبحوثة تقع مابين السن 31 الى 50 سنه وأن حوالي 91٪ من إجمالي القوى العاملة تعول مابين 3–12 شخص ومتوسط عبئ الأعالة 7ر5 شخص لكل فرد ، وهي نسبة إعالة عالية نسبياً ويدلل ذلك على أن معظم القوى العاملة المبحوثة من ذوي الدخل المحدود وتتحمل عبئاً إقتصادياً وإجتماعياً ثقيلاً، كما أشارت نتائج المسح الى أن القوى العامله المبحوثة لا تستلم رواتبها بانتظام وأن معظمها بنسبة 89٪ منها لا يكفيها راتبها وتعيش على الأستدانه أو تدبير أمورها بطرق أخرى ويعني ذلك انها تعيش أوضاعاً صعبة في مواجهة أعباء الحياة وأن أوضاع منشآتها المتدهورة قد أثرت عليها من حيث تخفيض مداخيلها كما أكد البحث أن معظم القوى العاملة تعيش حاله من الخوف والقلق على مستقبلها.

وبالرغم من أن نسبة لابأس بها من القوى العاملة المبحوثة قد أعترفت بأنها قوى عاملة فائضة وتشكل عبئ على منشآتها الاّ أن معظمها قد رفض الأحالة الى التقاعد أو انهاء خدماتهم طواعية للتفرغ لأعمال خاصه حتى في ظل حصولهم على كامل مستحقاتهم، أي ان معظم القوى العامله المبحوثة متشبثة بعملها وبدخولها المتأتية من إنتسابها لهذه المنشآت بالرغم من عدم كفايتها لتسيير

أمور حياتها ولكن معظمها بنسبة 82٪ منها قد أبدت أستعداد للعمل مع القطاع الخاص في إطار تحويل منشآتها للخصخصة.

وأبدت القوى العاملة المبحوثة بنسبة 45٪ منها أستعدادها للتأهيل اللاحق ولكن أيضاً معظمها قرر أن لديه إستعداداً ومزايا للعمل مع القطاع الخاص في حدود الوظائف والأعمال التي يقومون بها في منشآتهم ولكن معظمهم بنسبة 80٪ قد قرروا بأنه ليس لديهم مهارات فنية أو مهنية أخرى يمكن على أساسها أن ينتقلوا الى أعمال ومهن أخرى ، كما لم يبادر للتأهيل الذاتي خلال الخمس السنوات الماضية الاّ نسبة بسيطة لم تتجاوز 10٪ من القوى العاملة المبحوثة حيث كانت المبادرات في التأهيل معظمها في مجال إستخدام الحاسوب فقط.

وقد وجه معظم القوى العامله إنتقادات لأداء منشآتهم وقرر معظمهم بعدم أمكانية أستمرارية منشآتهم بأوضاعها الراهنه ، وأقترح حوالي 55٪ منهم بتحويلها الى شركات مساهمة يحصلون على نسبة من الأسهم فيها بواسطة تمويلات خارجية (من الدولة أو من الصناديق الأجتماعية) لصالحهم، وأكد 69 ٪ منهم بأن منشآتهم قادرة على النهوض مرة أخرى في ظل الخصخصة وأنها مازالت تتمتع بمزايا معينة فيما اذا تولى أدارتها القطاع الخاص وضخت لها أموال كافيه وقرر 75٪ منهم بأنه لم يجرى التشاور معهم على أي مستوى حول صيرورة منشآتهم أو الأستئناس برأيهم حول أوضاعها اللاحقة.

وقد أيدت معظم القوى العامله المبحوثة بنسبة 93٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة الأجراءات التنفيذية لبرنامج الأصلاح الأقتصادي الجاري تنفيذه ولم يوافق أو يتحفظ على هذه الأجراءات سوى 7٪ من القوى العاملة المبحوثة وقد عزى هؤلاء أسباب تحفظهم الى أسباب عديدة في معظمها تتعلق بتدني مستوى حياتهم ، أما اللذين أيدوا البرنامج فأنهم يتوقعون له تحقيق أهداف عديدة لعل أهمها تحقيق أستقرار إقتصادي وإستقرار العمله وتحسين مستوى الخدمات والمعيشة لهم وللسكان عموماً، كما أن 93٪ من القوى العامله المبحوثة قد أيد الشراكة مع الصناديق المانحه ، وحول الفساد وأسبابه وحالات إنتشاره فقد شارك في الأجابه على هذه الأسئلة عدد لابأس به من القوى العاملة ولكن معظمهم كانوا سلبين في التعامل مع هذه الظاهره.

والخلاصه أن القوى العامله المبحوثة تعيش أوضاعاً إجتماعية صعبة جداً وتعيش حاله من الخوف والقلق على مستقبلها وبالذات تلك التي لا تجد ما تعمله والقوى العامله في المنشآت جميعها

لا تستطيع أن تتحمل أي تغيير دراماتيكي غير مدروس في مداخيلها، لأن أي مساس بمداخيلها الراهنه ستزيد من حدة معاناتها بما يجعل حياتها لا تطاق.

التوصيات:-

لقد اثبتت نتائج هذا المسح بما لايدع مجالاً للشك، وبما أيده الرؤساء المباشرون للمنشآت المبحوثة ، بأن هذه المنشآت لم تعد قادرة على الأستمرار بأوضاعها الراهنه للأسباب التي سبق ذكرها وبالتالي لابد من أتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أوضاعها، واقترح بهذا الصدد أن تصفى كل من المؤسسه العامه لتجارة الأقمشة والكهربائيات والمؤسسة العامه لتجارة مواد البناء وشركة النصر للتجارة الحرة نظراً لأنها في ظل إقتصاد السوق لا تستطيع أن تنافس تجار القطاع الخاص أكان في مجال الأقمشة والكهربائيات، أو في مجال تجارة مواد البناء أو في مجال تموين البواخر أو التجاره في الأسواق الحرة ولا توجد لديها أي ميزه خاصة أو وكالات معينة لا توجد ما ينافسها أو يضاهيها في الأسواق

وفيما يتعلق بشركة التجارة الداخلية الوطنية فأن بقائها أيضاً على وضعها الراهن أثبتت نتائج المسح أنه أمراً لم يعد مقبولاً ، ولا بد من إتخاذ إجراءات لمعالجة أوضاعها وأقترح بهذا الصدد وفي ظل إستمرار بقاء الدعم للدقيق وعدم ظهور تقييم رسمي لنجاح تجربة تحرير القمح، أن تتحول شركة التجارة الداخلية الوطنية الى شركة متخصصة في تجارة المواد الغذائية الأساسية بالجملة (إستيراد وتسويق) وتتولى تحقيق التوازن في السوق لهذه السلع ومكافحة الأحتكار أو التلاعب بأسعار هذه السلع وضمان التوزيع العادل لهذه السلع في كافة أنحاء المحافظات التي ستخصص لها ، على أن يرافق هذا التحويل أعادة النظر في هيكلها التنظيمي والأداري والمالي لتصبح شركة صغيرة الحجم من حيث القوى العاملة ولكنها ذات كفأة عالية أدارياً وتنظيمياً لكي تتمكن من إتباع أحدث الأساليب التنظيمية والتكنلوجية في إدارة أعمالها التجارية والتسويقية.

ولتحقيق المقترحين المذكورين أعلاه، فقد أقترح تشكيل فرق عمل تعمل تحت إشراف المكتب الفني للخصخصة تعالج الموجودات والألتزامات الخاصه بهذه المنشآت وذلك على النحو التالي:-

أ - يشكل فريق من الكفآات المتخصصه في تقييم الأصول ويتولى هذا الفريق الأتي:-

(1)- فرز الأصول الثابتة للمنشآت المبحوثة وتحديد:

. ماهو مملوك خالصاً للمنشآت المبحوثة

. ماهو مملوك للملاك اليمنين والذي يفترض أعادته لملاكه وفق قرار مجلس الرئاسه بشأن إعادة الممتلكات العقارية المؤممة.

. ماهو مغتصب من ممتلكات المنشآت من قبل الغير بطرق غير شرعية وغير نظامية.

والعمل على أستعادة ماهو مغتصب من قبل المنشآت للغير أو ماهو مغتصب للمنشآت لدى الغير وتوثيق هذه الأصول التي ستؤول ملكاً خالصاً للدولة تحت الخصخصة أو التصفية.

(2)- تحديد الأصول الثابته التي ستحتاجها شركة التجارة الداخلية الوطنية بوضعها الجديد وتحديد قيمتها الفعلية وتجنيبها من الأصول الأخرى التي ستخضع للبيع أو التأجير.

(3) - تقييم هذه الأصول المتبقية وفقاً لحالاتها وقيمتها السوقيه .

(4) - أعداد مسودات وثائق التأجير أو البيع لهذه الأصول .

ب - تشكيل فريق مالي متخصص لفرز وتقييم المديونيات (الدائنه والمدينه) في المنشآت المبحوثة وتحديد المديونيات الحكومية وتجهيزها للمقاصات ومديونيات مؤسسات القطاع العام والمختلط والقطاع الخاص ومديونيات الموظفين ووضع برامج تسديد ومعالجات لها وفرز المديونيات الصعبة والمعدومة والتوصية بشأنها.

ج - تشكيل فريق مالي متخصص يتولى:-

1 -جرد وتقييم المخزونات والموجودات المتداولة الأخرى في المنشآت المبحوثة .

2 - تحديد الرأسمال التشغيلي لشركة التجارة الداخلية ومتطلباتها من الموجودات المتداولة

3 - فرز وتحديد الرهنيات والودائع ومديونيات البنوك وإقتراح طرق تسويتها.

4 - تحديد حقوق والتزامات العاملين المتبقية لدى المنشآت.

5 - إغلاق الحسابات الختامية وغيرها من القضايا المالية التي يجب ان تنجز قبل البدء بأجراءات التصفية وإنشاء الشركة الجديدة لتجارة الجمله في المواد الغذائية.

د – تشكيل فريق فني لتحديد إحتياجات الشركة الجديده المقترحة التي ستخلف شركة التجارة الداخلية، من القوى العاملة الموجودة في المنشآت المبحوثة على أن تكون في أدنى الحدود ومن يتمتعون بخبرات وكفاءات عاليه تتناسب مع المهام الجديده.

هـ – بعد إنجاز أعمال الفرق المختلفة المذكوره أعلاه ، يتم الأعلان عن تصفية المنشآت الثلاث وإنشاء الشركة الجديدة وعرض الأصول والموجودات المتبقية للبيع أو التأجير بمناقصات علنية تحت أشراف المكتب الفني للخصخصة وفق قانون الخصخصة.

وبعد تحديد كافة الألتزامات والحقوق المستحقة للقوى العاملة في المنشآت المبحوثة وبعد تحديد القوى العاملة المطلوبة للشركة الجديدة التي ستخلف شركة التجارة الداخلية يقترح نقل بقية العاملين في المنشآت المبحوثة باوضاعهم المالية والأدارية الى صندوق جديد ينشئ بموجب قانون خاص يسمى " صندوق العماله الفائضه" وهذا الصندوق يكون هيئة إعتبارية مستقلة لها مجلس إدارة مستقل وصلاحيات واسعة تكون مهمته الأساسية ان يستوعب العماله الفائضة من هذه المنشآت المبحوثة وأي منشآت قطاع عام أخرى، ويعمل على رعايتها وتأهيليها وإعدادها للأعمال اللاحقة في المنشآت الحكومية الأخرى أو المنشآت المخصخصة، ويعتبر هذا الصندوق عبارة عن سلة للقوى العاملة الفائضة في كل المنشآت الخاضعة للتصفية أو الخصخصة، وتمثل فيه في مجلس الأدارة الوزارات الحكومية المعنية بدرجة لا تقل عن وزراء أو نواب وزراء بما فيهم وزارات الخدمة المدنية والأصلاح الأداري والماليه وتمثيل مناسب لممثلي العاملين من النقابات أو غيرها والهيئات الأجتماعية الأخرى كالجمعيات غير الحكومية المعنية بالتنمية البشرية أو حقوق الأنسان او الجمعيات الخيرية ، ولابد أن يمثل القطاع الخاص في مجلس إدارة الصندوق وأن تكون قرارات هذا المجلس مستقلة عن القرارات الحكومية وغير خاضعة لأي مصادقات حكومية أخرى وهو مسئول عن قراراته وملزمة التنفيذ في حدود مهامه وإختصاصاته ويقترح أن يرأسه شخصية إجتماعية غير حكومية مرموقة

وأن يكون للصندوق فروع في بعض المحافظات التي توجد بها قوى عاملة فائضة وتدار على نفس النمط من الأستقلالية ووجود مجلس أدارة محلي على صعيد المحافظة تمثل فيه نفس الجهات على مستوى المحافظة.

ويقترح أن تكون موارد هذا الصندوق على النحو التالي:-

. ما تخصصه الدولة من مساهمات في أجور العاملين في المنشآت الخاضعة للتصفية أو الخصخصة.

. 50٪ من إيرادات الخصخصة أو التأجير لأصول المنشآت التي خضعت للتصفية.

. ما تخصصه الدول والمنظمات المانحه من تبرعات وهبات ومنح وقروض ميسره للمساهمة في حل مشاكل العماله الفائضه أو في تنفيذ إجراءات الخصخصة .

. التبرعات والهبات من المنظمات الأجتماعية والخيرية المحليه.

ويقترح أن يشكل الصندوق سله للقوى العامله الفائضة ويتولى الصندوق:

- فرز هذه القوى العامله حسب مؤهلاتها وأمكانياتها وتخصصاتها وتحديد برامج التأهيل وإعادة التأهيل والأشراف على تنفيذ هذه البرامج وتجهيز هذه العماله للأعمال اللاحقة حسب الطلب في سوق العمل.
- دفع رواتب القوى العامله المنضوية في هذا الصندوق وتامين الرعاية الكامله من تأهيل ورعاية وإحالة من بلغوا احد الأجلين للتقاعد.
- وتنتهي علاقة الصندوق بالعاملين المنضويين تحت مظلته عند توفير الصندوق لوظائف جديده لهؤلاء العاملين وأنتقالهم للعمل في هذه الوظائف.

وتتشكل إدارة تنفيذية للصندوق من عدد مناسب من العاملين الذين يتمتعون بمواصفات خاصه ولديهم الأستعداد للخدمة العامه والأجتماعية ومؤمنين بأهداف التنمية البشرية والحريات وحقوق الأنسان ولديهم ثقافة عالية وأستعداد وتفاني وإخلاص لأداء مثل هذه المهام النبيلة.

ونظراً لأن هناك نقص حاد في الأحصائيات عن الحاجة والطلب في سوق العمل لكل تخصص، فيقترح القيام بمسح ميداني للتعرف على الطلب في سوق العمل لكل التخصصات وعلى مستوى كل

المحافظات ليستطيع الصندوق في ضؤ نتائج هذا المسح وتحديد الطلب لسوق العمل من العماله والكفاءات والتخصصات المختلفة من مواءمة العرض المتوفر لديه في سلة القوى العاملة وتعديل البرامج التأهيلية والتدريبية بما يتناسب وأحتياجات سوق العمل.

كما يقترح أن تعطى الأولوية للتوظيف من سلة صندوق العماله الفائضة ومن مخرجات التعليم حسب تناسب معين بحيث تعطى الأولوية للتوظيف من سلة الصندوق لأحتياجات الجهات التاليه للتوظيف وفق العرض المتوفر لدى الصندوق.

. الجهات الحكومية / المؤسسات المخصخصة / الشركات والمشاريع الأستثمارية المحلية والأجنبية الطالبة للعماله الأجنبية/ المشاريع والجهات التي ستستأجر أصول المنشآت الخاضعة للتصفية وغيرها.

والخلاصه ان القوى العاملة في المنشآت المبحوثة ، لايجب أن تسرح أو تنهي خدماتها دون مسوغات قانونية ودون توفير مداخيل اخرى تعيش منها ، وفي كل الأحوال وخلال فترة بقاء القوى العاملة في رعاية الصندوق، لابد ان يستفاد من هذه القوى العامله من خلال برامج منظمة للمشاركة في أعمال أجتماعية كترميم مدارس أو صيانة منشآت حكومية او أعمال أخرى للغير بمقابل حتى لا تصبح هذه القوى خاملة وتستلم رواتبها وهي في منازلها.

كما يقترح ان يتولى الصندوق تنظيم علاقة متينة بينه وصناديق التنمية الأجتماعية ومشاريع مكافحة الفقر للأستفادة من امكانيات هذه الصناديق والمشاريع لأحالة بعض القوى العاملة الواقعة تحت مظلته وتشجيعها للأستفادة من المشروعات التي تتيحها هذه الصناديق والمشاريع لتكوين أعمال خاصة بها وبالتالي الخروج من مظلة صندوق العماله الفائضة.

وبالنظر الى المعدلات العالية للبطاله وضعف قدرة السوق المحلية على تمويل الخصخصة ، فقد أقترحت جملة من الأجراءات التي يمكن أن تساهم في توفير مناخات ملائمة للأستثمار وتمويل الخصخصة لعمل أهمها:-

- الأسراع بحل مشاكل ومنازعات الأرض وتقنين عمليات صرف الأراضي ووقف التعديات على أراضي المستثمرين.

- تعزيز الأوضاع الأمنية ومنع دخول الأسلحة الى المدن والوقوف بحزم أمام ظواهر القتل والأختطاف والأعتداءات داخل المدن وتطبيق القانون على الجميع.

أصدار قوانين وقرارات ولوائح خاصه بالمغتربين وتشجيع استثماراتهم وتحويلاتهم ومنحهم الطمأنينة بمنحهم بعض الحقوق.

- معالجة أثار التأميم معالجات قانونية سلميه على قاعدة "لا ضرر ولاضرار " وبما يحقق الأمن الأجتماعي وإعادة الحقوق لأصحابها.
- الأسراع في أنشاء سوق للأوراق الماليه وقبل ذلك تشجيع البيوت التجارية الكبيره والعريقة للأنتقال الى أوضاع مؤسسية منظمة بما يحقق الفصل بين الملكية والأدارة في هذه المؤسسات.
- تشجيع أنشاء الشركات الخاصه المساهمه وتقديم المشوره والدعم الفني والمؤسسي لهذه المؤسسات الخاصه وكذا تشجيع إنشاء الشركات الأستشارية الفنيه والهندسية والماليه بما يحقق ويضمن حصول هذه المؤسسات والمشاريع الخاصه على المشورة الفنية المسئولة.
- إجراء إصلاحات في القطاع المالي والمصرفي بما يضمن ضخ قروض وتمويلات للشركات وضمان الدولة للقروض الممنوحه للمنشآت والمشاريع الخاصه من قبل البنوك أو المنظمات الدولية والأقليمية المانحة.

وبالأستناد الى نتائج هذا المسح التجريبي ، يمكن أن يعمم في معالجة أوضاع المؤسسات المتعثرة في قطاع التجارة في المحافظات الأخرى أو المؤسسات المتعثرة في مجالات الصناعة والزراعه والبناء والتشييد والنقل وغيرها من منشآت القطاع العام التي أصبحت تشكل عبئ على الدولة والمجتمع، ونأمل أن تجد التوصيات التي أقترحناها أذاناً صاغية لدى الجهات المعنية ، ونأمل أيضاً من الجهات المعنيه الأجنبية المانحه كمنظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي تبني هذه التوصيات وتقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذها، باعتبار هذه المسألة التي يتناولها ا لتقرير إحدى مكونات برامج الأصلاح الأقتصادي التي التزمت هذه المنظمات المانحة بدعمها.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قبل أن أدعوكم للولوج الى ثنايا هذا التقرير، أود أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساعدني بالرأي والملاحظة والتسهيل لمهمتي في تصميم وإعداد خطة المسح وفي إعداد إستمارات وإستبيانات المسح وتجميع وتجهيز وتحليل بيانات ونتائج هذا المسح وإعداد هذا التقرير ، وأخص بالذكر كل من الأخ عبدربه جرادة رئيس الجهاز المركزى للاحصاء والأخوه الدكتور مطهر السعيدي وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء المشرف العام على المكتب الفني للخصخصة وعبدالكريم السعيدي مدير عام المكتب الفني للخصخصة، وحسين أحمد أوجله مدير عام المكتب الفني بالجهاز المركزي للاحصاء بصنعاء الذي رشحني وشجعني للقيام بهذه المهمه، كما أخص بالذكر الأخ الصديق العزيز عبدا لله سعيد عبدّن وكيل وزارة التخطيط والتنميه الذي زودني بملاحظاته القيمة خلال المراحل المختلفة للمسح ومسودة التقرير النهائي وأيضاً للأخ عبد اللطيف الشيباني الوكيل المساعد في الجهاز المركزى للأحصاء الذي وافني أيضاً بملاحظاته القيمة حول مدخلات ومخرجات المسح الميداني، كما أسجل إمتناني وتقديري الخاص للجنود المجهولين اللذين ساعدوني في الطباعة والتجهيز للجداول وهم الأخ المهندس أجمل ماجد علي والأخ علي عوض باعيسى والأخت أنيسه سعيد عبدا لله واللذين كان لصبرهم وتفانيهم دوراً متميزاً في إنجاز هذا التقرير على هذا النحو.

كما لا يفوتني ان أشكر أولئك العاملين في المنشآت المبحوثة اللذين أدلوا بالبيانات لأغراض هذا المسح واللذين أتمنى من كل قلبي أن تأخذ الجهات المعنيه بالتوصيات الواردة في ثنايا هذا التقرير لضمان توفير أقصى قدر من الطمأنينة والضمان والحياة اللائقة لهؤلاء العاملين.

وفي الأخير لا يسعني الاّ أن اتقدم بالشكر لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)بفينا التي ساهمت بتكليفي للقيام بهذا المسح وإنجاز هذا التقرير باللغتين العربية والأنجليزية.

لهؤلاء جميعاً الذين جعلوني أستمتع بأنجاز هذا العمل وأعطيه جل إهتمامي وطاقتي، لهم مني كل التقدير والثناء.

المهندس: خالد عبد الواحد محمد نعمان

مدير عام مكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن

المحتويات

الرقم المتسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
A	ملخص التقرير التنفيذي	A1- A12
B	شكر وتقدير	B
C	**قائمة المحتويات**	C1- C3
D	**قائمة الجداول**	D1-D5
1	المدخل	1
2	أهداف المسح	2
3	سير التحضير ومنهجية المسح والصعوبات التي واجهت المسح الميداني	3
4	نتائج المسح للمنشآت المبحوثة.	7
4-1:	مدى إنتشار المنشآت المبحوثة في المحافظات وقانونية إنشائها وممارسة نشاطها.	7
4-2:	حجم المنشآت المبحوثة من حيث رأس المال والأصول الثابتة والمساهمون السابقون ومدى كفاية الهياكل التمويلية لها.	9
4-3:	السمات الديمغرافية والخصائص الأقتصادية والأجتماعية للقوى العامله المبحوثة في المنشآت المبحوثة.	11
4-3-1:	حجم العماله في المنشآت المبحوثة وتوزيعها من حيث الجنس والجنسيات ووضع التثبيت وطبيعة العمل وحسب المؤهلات والمستويات الدراسية.	11
4-3-2:	حجم العماله في المنشآت المبحوثة من حيث المستويات الوظيفية وسنوات الخدمه الفعلية.	14
4-4:	تقييم الأوضاع الماليه للمنشآت المبحوثة.	17

4-4-1:	حجم الأجور المدفوعة في المنشآت المبحوثة ونسبتها الى النفقات والأيرادات.	17
4-4-2:	حجم الأيرادات ومصادرها في المنشآت المبحوثة.	19
4-4-3:	ناتج النشاط في المنشآت المبحوثة (الفائض أو العجز).	19
4-4-4:	الوضع الرأسمالي (التكوين الرأسمالي) للمنشآت المبحوثة للأعوام 95-97م.	20
4-4-5:	معدلات دوران رأس المال في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 - 97م	23
4-4-6:	حجم المديونية والأعباء الماليه في المنشآت المبحوثة للأعوام 95- 97م.	24
4-5:	نتائج إستقصاء آراء وتقييمات قيادة المنشآت المبحوثة بشأن أوضاع المنشآت والعاملين فيها راهناً ومستقبلاً.	25
5	نتائج المسح للقوى العاملة المبحوثة	32
5-1:	الخصائص العامه لعينة المسح (القوى العاملة المبحوثة)	32
5-2:	الخصائص الأقتصادية لعينة المسح (القوى العاملة المبحوثة)	34
5-3:	نتائج إستقصاء آراء القوى العامله المبحوثة وإجاباتها بشأن أوضاعها الأقتصادية والمعيشية وتأثيرات أوضاع المنشأة عليها.	37
5-4:	نتائج إستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة وأجاباتها بشأن التقاعد أو إنهاء خدماتها في المنشأة ومستقبلها الوظيفي اللاحق في المنشآت أو خارجها.	45
5-5:	نتائج إستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن المزايا التي تتمتع بها وإستعدادها للتأهيل اللاحق.	51
5-6:	نتائج إستقصاء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها في أسباب ماآلت اليه أوضاع منشأتها ورؤيتها للمعالجة اللاحقة لأوضاع هذه المنشآت بما في ذلك وجهة نظرها حول خيارات المعالجة.	55

5–7:	نتائج إستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها حول قدرة منشأتها على النهوض في ظل الخصخصة والشروط الواجب توفرها.	61
5–8:	نتائج إجابات القوى العامله المبحوثة بشأن التشاور معها حول مستقبل منشآتها.	65
5–9:	نتائج إستقصاء آراء القوى العامله المبحوثة بشأن وجهة نظرها في الأجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الأصلاح الأقتصادي.	65
5–10:	نتائج إستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الشراكه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.	69
5–11:	نتائج إستقصاء آراء القوى العامله المبحوثة حول الفساد وأسبابه وحالات إنتشاره.	69
6	الأستنتاجات	70
6–1:	الأستنتاجات بشأن المنشآت	70
6–2:	الأستنتاجات بشأن القوى العاملة	
7	التوصيات	
7–1:	التوصيات بشأن صيرورة المنشآت المبحوثة ومعالجة موجوداتها والتزاماتها	75
7–2:	التوصيات بشأن القوى العاملة في المنشآت المبحوثة	78
7–3:	التوصيات بشأن توفير مناخات ملائمة للأستثمار وتمويل الخصخصة	81
8	الخاتمة	82

C 3

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1	البيانات التعريفية عن المنشآت المبحوثة	8
2	بيانات عن حجم المنشآت المبحوثة من حيث رأس المال والأصول الثابتة والمساهمون السابقون	8
3	نسب رأس المال المصرح والمدفوع والمجمع للمنشآت المبحوثة الى حجم الأعمال في عام 1997م وعدد مرات مضاعفة رأس المال المدفوع	9
4	حجم العمالة في المنشآت المبحوثة حسب الجنس والجنسيات ووضع التثبيت	12
5	توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب طبيعة العمل (نوع العمل)	12
6	توزيع القوى العامله في المنشآت المبحوثة حسب المؤهلات والمستويات الدراسية	12
7	نسب توزيع القوى العامله المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب مجال العمل في الأدارة والخدمات أو التسويق والمبيعات والمجالات الفنية والمهنية	14
8	توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب المستويات الوظيفية	15
9	توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب إجمالي سنوات الخدمة الفعلية	15
10	حجم الأجور المدفوعه في المنشآت المبحوثة وتوزيعاتها حسب البنود لعام 1997	18
11	المركز المالي للمنشآت المبحوثة للأعوام 95–1997م	18
12	نطاق نسب الأجور المدفوعة في المنشآت المبحوثة الى إجمالي النفقات وإجمالي الأيرادات للأعوام 95 – 1997م	17

13	معدلات النمو للأيرادات والأستخدامات والفائض أو العجز للمنشآت المبحوثة للأعوام 95–97م	21
14	الوضع الرأسمالي للمنشآت المبحوثة للأعوام 95–1997م	21
15	تطور حجم المبيعات وعدد دورات رأس المال السنوية في المنشآت المبحوثة للأعوام 95–1997م	22
16	تطور حجم المديونية والأعباء الماليه في المنشآت المبحوثة للأعوام 95–97م	22
17	نسبة المديونيات في المنشآت المبحوثة الى إجمالي رأس المال المجمع في عام 1997م	24
18	نتائج تقييم الأوضاع الراهنة للمنشآت المبحوثة من قبل رؤسائها المباشرين	26
19	نتائج تقييم أسباب الأوضاع التي آلت اليها المنشآت المبحوثة والتي أدت الى أن يتقرر خصخصتها أو تصفيتها وفقاً لوجهة نظر رؤسائها المباشرين	27
20	مقترحات بالأجراءات المثلى لمعالجة أوضاع المنشآت المبحوثة من وجهة نظر رؤسائها المباشرين	29
21	مقترحات بالأجراءات المثلى لمعالجة اوضاع العماله في المنشآت المبحوثة وفقاً لوجهة نظر رؤسائها المباشرين	30
22	توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة وحسب النوع وحسب الوظائف أو المهن(نوع العمل)	33
23	توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة والأعمار	33
24	توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة وسنوات الخدمة الأجمالية في المنشآت المبحوثة	35
25	توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة وحسب المؤهلات والمستويات الدراسية (الحالة التعليمية)	36

26	توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت وحسب الحالات الزواجية	36
27	توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب عبئ الأعالة	36
28	توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المستويات الوظيفية	38
29	توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب مدى الأنتظام في إستلام الرواتب ودرجة الأعتمادية على الراتب والمداخيل الأخرى	38
30	توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب طريقة الألتحاق بالعمل	40
31	توزيع القوى العاملة المبحوثة التي تلقت التأهيل أثناء الخدمة حسب مجالات التأهيل وحسب المنشآت المبحوثة	41
32	توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة من حيث الأرتباط بالسكن في المحافظة والمعيشة مع الأسرة في عدن	42
33	توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب كفاية الراتب وطرق تدبير الحياة الأساسية	42
34	توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة من حيث تخزين القات وحجم الأنفاق على مشتريات القات	44
35	توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة من حيث مستوى الأعتمادية على الأستدانة في تسيير حياتها	44
36	أثر الوضع الراهن في المنشآت المبحوثة على الوضع الشخصي للقوى العاملة المبحوثة	46
37–أ	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن قناعتها في أنها عمالة فائضة وهل بلغت أحد الأجلين للتقاعد الألزامي	47
37–ب	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن رغبتها في التقاعد المبكر	47

37–ج	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن رغبتها في انهاء خدماتها والأنتقال لأعمال أخرى	48
37–د	نتائج أراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن رغبتها في ترك العمل اذا توفرت لها بعض الخيارات	49
38	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن المزايا التي تؤهلهم للعمل مع القطاع الخاص	52
39	نتائج أراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن المهارات المهنية المتوفرة لديها وإستعدادها لفتح عمل خاص بها	53
40	نتائج أراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن إستعدادها للتأهيل	54
41	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها في أسباب ماآلت اليه أوضاع منشآتها	57
42	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الأسباب الرئيسية لزيادة عدد العاملين عن الحاجة في المنشآت المبحوثة	58
43–أ	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها في المعالجة اللاحقة لأوضاع منشآتها	59
43–ب	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن خيارات مساهمة العاملين	60
43–ج	نتائج أراء القوى العاملة المبحوثة بشأن خيارات تمويل مساهمة العاملين	60
44	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن قدرة منشأتها على النهوض بأوضاعها في ظل الخصخصة	62
45	نتائج أراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الشروط التي يجب توفيرها للنهوض بأوضاع منشأتها في ظل الخصخصة	63
46	نتائج ردود القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة فيما اذا تم التشاور معهم وأبلاغهم بشأن تحديد مستقبل منشآتهم.	64

47	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الأجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الأصلاح الأقتصادي	66
48	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	67
49	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الأسباب الرئيسية للفساد	67
50	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن حالات الفساد	68
51	نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن إنتشار حالات الفساد	68

1 ـ مدخل:

لقد نشأ القطاع العام في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، على أثر التأميم الذي بداء مسلسله يتوالى منذ نوفمبر 69م بعد الأنقلاب اليساري الأول على نظام الحكم بعد الأستقلال، حيث أممت المنشأت والشركات الأجنبية في قطاعات البنوك والتأمين والتجاره والملاحه والنفط وغيرها من الأنشطة الأقتصادية التي كانت مزدهرة في عدن وذلك بموجب القانون رقم (37) لعام 1969م ثم تلاها إصدار جمله من القوانين والقرارات التي قضت بتأميم ومصادرة بقية الأنشطة التجارية التابعه لبعض البيوت التجاريه الأجنبية والعربية والمحلية ، ونشأت على أنقاض وموجودات هذه المنشأت مؤسسات القطاع العام في مختلف المجالات ، حيث أضحى النشاط الأقتصادي والمالي والتجاري والخدمي حكراً على هذه المؤسسات وأصبحت مهمة توفير إحتياجات السكان والدوله بدءاً من المواد الغذائيه وحتى السيارة والالات والمعدات الصناعيه والخدمات المختلفه ، من أختصاص هذه المؤسسات الجديدة . وظلت تعمل جميع هذه المؤسسات الناشئه في ظل الأحتكار ودعم الدوله عدد من السنين، تم فصل ودمج بعضها البعض لعدة مرات ،وأنشئت مؤسسات أخرى جديده الى أن أستقر الوضع على المؤسسات التى كانت قائمة وورثتها دولة الوحدة في 22 من مايو 90 . ومنذ قيام الوحدة المباركة فقد تم تصفية بعضها في عدد من المجالات كالزراعه والصناعه والأنشاءات وخصخصت بعضها باستخدام بعض بنود في إطار قانون المؤسسات وبقيت المؤسسات في القطاع التجاري والذي أستقر الوضع فيها على الأربع الشركات والمؤسسات القائمه والتي لم يتخذ بشأنها قراراً بعد ، وهي التي شملها المسح التجريبي الذي نحن بصدد إعداد التقرير عن نتائجه النهائية وهي:-

1- شركة التجارة الداخلية الوطنية 2- المؤسسة العامه لتجارة مواد البناء

3 - المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة والكهربائيات 4 - الشركة اليمنية للتجارة الحرة(النصر)

ولا شك أن مؤسسات عامة قامت على هذا النحو في ظل سيادة إحتكار الدوله لمختلف الأنشطة الأقتصادية ،لابد أن تتأثر تأثراً بالغاً عندما تتحول البيئة الأقتصادية الى إقتصاد السوق والمنافسه وتتخلى الدوله عن بعض الوظائف الأقتصادية لصالح القطاعات الأخرى وستظهر كل العيوب والسلبيات التي رافقت إنشاء هذه المؤسسات والتي كان يغطيها الأحتكار وعوامل أخرى.

لذلك فأن أوضاع هـذه المؤسسات حتماً ستتاثر وتتعثر في نشاطها ولن تستطيع المنافسه والأستمرار، بل أن بعضها قد أنهار وتوقف نهائياً . لذلك فأن الكثير فيها أما خاضع للخصخصة أو التصفيةوبما أنه حتى الآن لم تُجْرىَ دراسات وبحوث علمية مستنده الى مسوحات ميدانية لأوضاع هذه المؤسسات ماقبل الخصخصة أو التصفية تستهدف التعرف على أسباب تعثرها ومدى علاقة وتاثير القوى العامله فيها بهذه الأسباب والوصول الى إستنتاجات وإستخلاصات تساعد على تنفيذ عمليات الخصخصة أو التصفية اللاحقة بكفأة وفعالية وبأقل قدر من الخسائر وبأكبر قدر من الفوائد والعوائد ، مع إيلاء عناية خاصه للأستفادة القصوى من القوى العامله في هذه المؤسسات وتأمين الأنتقال الوظيفي لها بسلام مع الأهتمام بتوفير حياة لائقة وإنسانية لها بعد الخصخصة أو التصفية.

2- أهداف المسح:

لذلك فأن هذا المسح الميداني أستهدف إجراء هذه الدراسة الميدانية لأوضاع هذه المؤسسات ماقبل الخصخصة أو التصفية مع التركيز على جانب القوى العامله فيها ، وتحديد إحتياجاتها من التدريب أو إعادة التدريب وإعداد توصيات لخلق شبكه أمان إجتماعي للعماله الفائضه في هذه المؤسسات .

ويأتي هذا الأهتمام بأوضاع القوى العامله في هذه المؤسسات منطلقاً من الأهتمام الكبير الذي توليه الدوله والمؤسسات الدولية،المانحة بالبعد الأجتماعي والأنساني للأصلاحات الأقتصادية ، والتي تشكل الخصخصة وحل مشاكل المؤسسات المتعثرة والعماله فيها أحد عناصرها الرئيسية الى جانب الأهتمام بالتنمية البشريه ذاتها والتي أصبحت هي أساس ومحور عمليات التنمية ، حيث أن الأنسان هو هدف التنمية ووسيلتها ، ولا يمكن أن تعالج أوضاع المنشأت والمؤسسات المتعثرة بمعزل عن الأهتمام بأوضاع القوى العامله فيها وأستقصاء أراءها ومتطلبات تأهليلها وإعدادها للأنتقال بسلام وأمان الى أعمال أخرى أو معيشة لائقة لاحقاً تحافظ على آدميتها وكرامتها.

وقد أستحسن أن يجري المسح كمسح تجريبي لعدد محدود من مؤسسات القطاع العام في المجال التجاري بمحافظة عدن وفي ضؤ نجاح هذا المسح ، يمكن أن يعمم على المؤسسات في القطاعات والمجالات الأخرى ويجدر بالأشارة الى أن هذا المسح ليس الغرض منه تقييم تجربة القطا ع العام في المجال التجاري أو في المحافظات الجنوبية ولا يستهدف ايضاً التحليل الأقتصادي لأوضاع هذه

المؤسسات وبالتالي تحديد مدى كفاءة هذه المؤسسات ، ولكنه صمم على أساس إعطاء تقييم سريع لأوضاع هذه المؤسسات من حيث وضع القوى العامله فيها وأوضاعها الماليه التي لها صله بالوصول بهذه المؤسسات الى ماوصلت اليه من أوضاع أستدعت خصخصتها أو تصفيتها وبالتالي إيجاد حلول لأوضاع العماله فيها.

3 - **سير ا لتحضير ومنهجية المسح والصعوبات التي واجهت المسح الميداني:**

ولتنفيذ هذا المسح الميداني فقد طلب المكتب الفني للخصخصة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيه (اليونيدو) وبعد موافقة قيادة الجهاز المركزى للاحصاء بصنعاء ، من مكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن في شهر يونيو من العام الماضي، إعداد تصور لتنفيذ ذلك المسح الميداني على أساس مشروع تجريبي يشمل 4 مؤسسات عامه في قطاع التجاره وبعدد 156 من القوي العامله فيها ، وقد قدم مكتب الجهاز بعدن تصوراً متكاملاً يشتمل على خطة عمل تنفيذيه لأعمال المسح مع تحديد للمتطبات المادية والبشريه لتنفيذه وقد وافق المكتب الفني للخصخصة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيه (اليونيدو) بفيينا، على تكليف مكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن برئاسة مديره العام المهندس خالد عبد الواحد محمد نعمان على القيام بتنفيذ أعمال هذا المسح وفي 31 من أغسطس 98م، تم إرسال مسودة الأتفاقية لتنفيذ أعمال المسح للتوقيع عليها من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيه بفيينا ومكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن وتم التوقيع على الأتفاقيه بين الطرفين في 30 سبتمبر 98م تحت رقم UNIDO Project PDP / Yemen/95/003 Activity code : 063000

وعلى أثر توقيع الأتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن شرع مكتب الجهاز المركزي للاحصاء في إعداد وثائق المسح بالأستناد الى خطة العمل التنفيذيه، وأنجز تصميم إستبيانين مع المذكرة التفسيرية الخاصه بهما، الأول إستبيان بشأن مسح المنشآت وقد أستهدف من تصميم وإعداد هذا الأستبيان، الألمام الشامل وتكوين صورة متكامله عن أوضاع هذه المنشآت قبل البدء بالأجراءات الخاصه بالخصخصة أو التصفية والتعرف على الأسباب التي آلت بهذه المنشآت الى الوضع الذي يستدعي عدم بقائها على وضعها الراهن وضرورة إتخاذ إجراءات لاحقة لخصخصتها أو تصفيتها وفقاً للأستنتاجات التي يمكن الخروج بها من واقع هذا المسح ، كما أستهدف من تصميم هذا الأستبيان البحث في تأثير القوى العامله في المنشآة

من حيث الحجم أو التأهيل والمقدرات على الأوضاع الراهنه وهل لها علاقة بما آلت اليه أوضاع المنشآت وكيف يمكن مراعاة أوضاع العماله في إستمرار التأثير على الأوضاع اللاحقة للمنشأة بصورة إيجابية ومعالجة تأثيرها السلبي من خلال تلمس المقترحات التي تضمن إعداد هذه العماله الى الحياة اللائقة مستقبلاً في إطار هذه المنشأت أو خارجها.

وقد خطط لتعبئة هذا الأستبيان من خلال النزول الميداني والمقابلة الشخصية للمدير المسئول عن كل منشأة وتعبئتها بالبيانات المطلوبه من قبل الباحث ولمزيد من توخي ا لدقة في المعلومات والبيانات ، جري مضاهاتها مع البيانات المتوفره لدى كل من الجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة والجهاز المركزي للأحصاء ووزارات المالية والخدمه المدنية من واقع الحسابات الختاميه الفعلية ونتائج المسح الوظيفي. لذلك فقد تناول الأستبيان لمسح المنشآت في جزئه الأول بيانات تعريفيه عامه عن المنشأة ثم في جزئه الثاني بيانات عن العماله في المنشأة من حيث العدد والجنس والجنسيات والتصنيف المهني والوظيفي ومن حيث المؤهلات والمستويات الدراسيه ومن حيث سنوات الخدمه، ثم في الجزء الثالث منها بيانات ماليه عن المنشأة وفي الجزء الرابع منه إستقصاء لأراء قيادة المنشأة بشأن الأوضاع الراهنه واللاحقه للمنشأة ومستقبل العاملين فيها والمقترحات التي تتبناها إدارة المنشأة فيما يتعلق بالقوى العامله فيها.

أما الأستبيان الثاني ، فهو إستبيان بشأن مسح القوى العامله المبحوثة، وقد أستهدف من تصميم هذا الأستبيان الحصول على معلومات شامله عن وضع القوى العامله المبحوثة من خلال إجراء المقابلات الشخصية لعدد 160 عامل يمثلون مختلف المستويات والفئات الوظيفية في هذه المؤسسات وسئلوا من خلال هذا الأستبيان عن كافة المعلومات الأساسية عنهم وأوضاعهم الوظيفية وإستحقاقاتهم المادية ووجهة نظرهم بشأن أوضاع منشأتهم وأسباب ما آلت اليه وكيف ينظرون الى مستقبلها ومستقبلهم ومدى إستعدادهم للأنتقال الى أعمال ووظائف أخرى أو للتأهيل اللاحق ، وما هي وجهة نظرهم بشأن إجراءات الخصخصة وبرنامج الأصلاح الأ قتصادي وغيرها من المعلومات التي يمكن أن توصل الى إستنتاجات تساعد في تقديم توصيات بشأن معالجة أوضاع العماله في هذه المؤسسات والأنتقال بسلام الى حياة لائقة بعد الخصخصة أو التصفية .

لذلك فقد أشتمل الأستبيان في جزئه الأول على بيانات أساسية عن العامل ، من حيث الأسم والنوع والعمر والحاله التعليمية وسنوات الخدمة والحالة الزواجية وعدد أفراد الأسرة والوضع الوظيفي والمهني والدخل والتأهيل وغيرها من البيانات التي لا غنى عنها في أي مسح عن القوى العامله ، ثم في الجزء الثاني من الأستبيان أراء وتقيمات العامل عن وضعه الحالي وكيف يتصور وضعه اللاحق من حيث الدخل والأنفاق وعلاقته بالمنشأة التي يعمل فيها من مختلف النواحي بما في ذلك إمكانياته تأهيله أو إعادة تأهيليه في مجالات غير مجالات عمله الراهنه ورأيه في مستقبله ومستقبل المنشأة التي يعمل فيها وفي الجزء الثالث من الأستبيان اراء إنطباعيه أخرى عن أوضاع المنشآة ومقترحاته بشأنها وبشأن وضعها اللاحق وأرائه الأخرى عن الأصلاحات الأقتصادية وموقفه منها وغيرها من الأراء التي لها صلة بالبعد الأقتصادي والأجتماعي والأنساني لعمليات الأصلاح الجارية في ا لبلاد .

وبعد إنجاز تصميم هذه الأستبيانات ومذكرتها التفسيرية من قبل مكتب الجهاز المركزي للاحصاء بعدن أرسلت في 5 أكتوبر 98م الى كل من قيادة الجهاز المركزي للاحصاء بصنعاء ومكتب محافظ محافظة عدن والى كل من المكتب الفني للخصخصة ومكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومكتب وزارة ا لتخطيط والتنمية بعدن ، ومكاتب وزارات الماليه والخدمه المدنيه بعدن وفرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبات بعدن ، للأستئناس بأرائهم حول مضمون هذه الأستبيانات ، وبالفعل تجاوب الجميع وقدم الينا ملاحظات قيمة حول مضمون هذه الأستبيانات وقد تم إستيعاب هذه الملاحظات القيمة وأدرجت في الأستبيانات وأعيد طباعتها من جديد ، وتمت المصادقة عليها من قبل قيادة الجهاز المركزى للاحصاء بصيغتها النهائيه في 15 نوفمبر 98م كما قام مكتب الجهاز المركزى للاحصاء بأعداد جداول المخرجات للمسح المكونه من 51 جدولاً وأرسلت للجهات ذاتها المذكوره أعلاه ، بغرض إستيفاء ملاحظاتها وبالفعل قدمت بعض هذه الجهات ملاحظاتها وطبعت هذه الجداول بصيغتها النهائيه وكان مكتب الجهاز جاهزاً للبدء بتنفيذ العمل الميداني منذ النصف الثاني من نوفمبر 98م بعد أن أنجز ايضاً أعمال تدريب فريق المسح الميداني في النصف الأول من شهر نوفمبر 98م وقد طلب الأذن من الأخوه وزير الدوله لشئون مجلس الوزراء المشرف على المكتب الفني للخصخصة، ورئيس الجهاز المركزى للاحصاء ، ومحافظ محافظة عدن ووزير التموين والتجارة للبدء في أعمال المسح الميداني، وبالفعل صدرت توجيهات من الأخ رئيس الجهاز المركزى للاحصاء بموجب رسالته المؤرخه بتاريخ 98/11/23م المرقمه 855 موجهه للأخ محافظ

محافظة عدن لألزام المؤسسات المعنيه بالتجاوب والتعاون مع فريق المسح لتتفيذ أعمال المسح الميدانيه ، وبموجبه صدرت التوجيهات من لدن محافظ محافظة عدن بموجب رسالته المؤرخه 98/12/1م مرجع م ع/21/51 (ب)/25، لألزام المؤسسات المعنيه بتسهيل أعمال المسح والتجاوب مع فريق المسح وتقديم البيانات المطلوبة وتوفير القوى العامله المطلوبه لأجراء المقابلات معها ولكن للأسف ، لم تتجاوب بعض قيادات المؤسسات المعنيه في مجال التجارة مع فريق المسح .

وإزاء هذا الموقف غير المتعاون ، لجأنا الى الأخ وزير الدوله لشئون مجلس الوزراء المشرف العام على المكتب الفني للخصخصة ، الذي أبدى مشكوراً تعاونه ووجه رساله رسمية مرقمه 15/19/32 بتاريخ 9 ديسمبر 98م للأخ وزير التموين والتجارة لألزام المؤسسات المعنيه بالتجاوب وتسهيل أعمال المسح الميداني وبعد متابعات حثيثة من قبل مكتب الجهاز المركزى للاحصاء بعدن تدخل فيها الأخ رئيس الجهاز المركزى للاحصاء عدة مرات والأخ مدير عام المكتب الفني للخصخصة ، صدرت توجيهات كتابية من لدن الأخ وزير التموين والتجارة مؤرخه 3 فبراير 99م مرقمه 137 موجهه لمدراء المؤسسات المعنية للتجاوب والتعاون الكامل مع فريق المسح وتقديم البيانات وبعدها التزام مدراء المؤسسات الثلاث التاليه:

المؤسسه العامه لتجارة الأقمشة والكهربائيات – المؤسسه العامه لتجارة مواد البناء – شركة النصر الحره

وبدأت أعمال المسح الميداني لتعبئة إستمارات المنشآت وإستمارات القوى العامله في هذه المؤسسات الثلاث إبتداء من 10 فبراير 99م وأنتهت في 9 مارس 99م، وقد أستغرق المسح الميداني فترة طويلة نسبياً نظراً لأن معظم القوى العامله في هذه المنشأت لم تكن تداوم في عملها وأضطر إستداعها من منازلها، لمقابلة فريق المسح الميداني، بينما تعثر المسح في شركة التجاره الداخليه الوطنية بسبب عدم تجاوب القائم باعمال رئيس مجلس إدارة الشركه، الأمر الذي أضطرنا مره أخرى للجؤ للأخوه رئيس الجهاز المركزى للاحصاء ووزير التجاره والتموين الذين تابعوا الموضوع شخصياً والزما الأخ رئيس مجلس إدارة المؤسسة بالتجاوب وتوفير البيانات وبالفعل أنجز العمل الميداني في شركة التجارة الداخلية بشكل نهائي في 18 إبريل 99م.

وخلال الفترة منذ 18 إبريل وحتى 30 إبريل 99م، تم إستكمال مراجعة وتجهيز البيانات ميدانياً وتم تفريغها وإعدادها في جداول مخرجات وأنجزت الجداول بشكل مسودة أولية في 30 إبريل 99، وأرسلت الى كل من قيادة الجهاز المركزىللاحصاء والمكتب الفني للخصخصة ومكتب منظمة الأمم

المتحدة للتنمية الصناعية بفيينا ، للأطلاع وإعداد الملاحظات عليها قبل إصدارها بصورتها النهائية وإعتمادها للتحليل في إطار هذا التقرير.

4ـ نتائج المسح للمنشأت المبحوثة:

4ـ 1 : مدى أنتشار المنشأت المبحوثه في المحافظات وقانونية إنشائها وممارسة نشاطها:

4 –1–1: يتضح من الجدول رقم (1) الخاص بالبيانات التعريفية عن المنشأت ا لمبحوثه ، أن جميع المؤسسات المبحوثة كان مجال نشاطها المحافظات الجنوبية والشرقية (اليمن الديمقراطية سابقاً) فيما عدا شركة التجارة الداخليه التي أفتتحت بعد الوحده فروعاً لها في كل من محافظة أب وتعز ولكن مع ذلك ظل نشاط هذه الفروع محدوداً ومرتبطاً بالمساهمه في تسويق المواد المدعومه من قمح ودقيق الى جانب المؤسسات والتجار الآخرين.

أما شركة النصر فقد أقتصر نشاطها على محافظة عدن والمنافذ الجويه والبحريه لمحافظة عدن فقط. لذا فأن كل ا لمنشآت المبحوثة تعبر وتعكس نشاط القطا ع العا م في المجال التجاري في المحافظات الجنوبية والشرقية فقط.

4–1–2: جميع المنشآت المبحوثه صدرت بها قوانين إنشاء وبالذات تلك التي انشئت قبل عام 83 ، أما مؤسسة مواد البناء فقد إنشأت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (2) لعام 83 ، إنسجاماً مع قانون المؤسسات رقم (12) لعام 1979م الذي كان سائداً في المحافظات الجنوبية والشرقية حيث كان يقضي بأنشاء المؤسسات الجديده بموجب قرارات مجلس الوزراء وليس بموجب قوانين، لذا فأن نشاط جميع المؤسسات المبحوثة ، مستند الى القانون ولابد من معالجة أوضاعها اللاحقة إستناداً الى القانون أيضاً.

4–1–3: شركة التجاره الداخليه الوطنيه ، أنشأت على أنقاض الشركات التجاريه الأجنبية المؤممه بموجب قانون التأميم رقم (37) لعام 69 ، ثم في عامي (82)و(83) ، أنبثقت منها أو فرخت منها مؤسستي الأقمشة والكهربائيات ومواد البناء على التوالي، أما شركة النصر للتجاره الحرة ، فقد أنشأت بموجب القانون رقم (32) لعام74 على أنقاض تأميم شركة بيكاجي قهوجي والأستيلاء على ممتلكات تجار محليين كانوا يعملون في مجال تموين البواخر، لذا فأن مصدر المنشآت المبحوثة هي ممتلكات وأصول مؤممة.

جدول رقم (1): **البيانات التعريفية عن المنشآت المبحوثة**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد الفروع	المحافظات المنتشرة فيها	أرقام السجلات التجارية	تاريخ بدء النشاط	قانون الإنشاء	قطاع الملكية	الكيان القانوني	عدد أيام العمل السنوية
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	7	عدن/ ابين/ شبوة/ حضرموت/المهرة/ اب/ تعز/ سقطرة	1969	69/11/27	قانون (37) لعام 69م	عام	حكومي	300
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	5	عدن/ لحج/ شبوة/ ابين/حضرموت/ المهرة	5653	82/1/2	قانون رقم (1) لعام 82م	عام	حكومي	300
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	4	عدن/ لحج/ ابين/ شبوة/حضرموت	-	83/1/2	قرار مجلس الوزراء رقم (2) لعام 83م	عام	حكومي	300
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	1	عدن	763	1974	قانون رقم (32) لعام 74م	عام	حكومي	300

جدول رقم (2): **بيانات عن حجم المنشآت المبحوثة من حيث رأس المال و الأصول الثابتة و المساهمون السابقون**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	الرأسمال المصرح (بالألف ريال)	الرأسمال المدفوع (بالألف ريال)	الرأسمال الحالي المجمع	حجم الأصول الثابتة (بالألف ريال)				المساهمون السابقون (قبل التأميم)	
					الإجمالي	المملوكة للمنشأة	المؤممة	المعادة ملكيتها	عددهم	نسبة مساهمتهم
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	**26,000**	**11,700**	**253,510**		897,923			عدة شركات اجنبية	نسب مختلفة
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	**52,000**	**13,000**	**13,000**		117,441				
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	**2,600**	**2,600**	**134,710**		137,609		229,050		
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	**13,000**		**30,000**		66,670			عدة شركات اجنبية و محلية	نسب مختلفة

4-2: حجم المنشآت المبحوثه من حيث راس المال والأصول الثابته والمساهمون السابقون ومدى كفاية الهياكل التمويلية لها:

4 -2-1: بفعل طبيعة إنشاء المؤسسات المبحوثه ، من حيث إنها أنشئت على أنقاض مؤسسات مؤممة أو تفريخاً من هذه المؤسسات التي أنشئت على أنقاض التاميم فأن رأسمالها الأساسي المدفوع كان عبارة عن إجمالي موجودات المنشآت المؤممه أو ما جادت به شركة التجاره الداخليه لكل من مؤسستي الأقمشه والكهربائيات ومواد البناء عند الأنشاء ، لذلك فأن الرأسمال المصرح والمدفوع لكل المؤسسات المبحوثه متواضعاً جداً ولا يشكل سوى نسبة بسيطه جداً من حجم الأعمال.

والجدول رقم (2) يوضح حجم المنشأت المبحوثه من حيث رأس المال والأصول الثابته والمساهمون السابقون.

الجدول رقم (3) يوضح نسب رأس المال المصرح والمدفوع والمجمع للمنشآت المبحوثه الى حجم الأعمال لكل منهما في عام 1997م وعدد مرات مضاعفة رأس المال المدفوع.

الرقم المتسلسل	إسم المنشأة المبحوثة	نسبة رأس المال المصرح الى حجم الأعمال في عام 97م	نسبة رأس المال المدفوع الى حجم الأعمال في عام 97م	نسبة رأس المال المجمع الى حجم الأعمال في عام 97	عدد مرات مضاعفة رأس المال المدفوع
1	شركة التجارة الداخليه	٪ .ر5	٪ 0ر2	٪4ر8	21 مرة
2	المؤسسة العامه لتجارة الأقمسة والكهربائيات	٪ 35	٪8ر8	٪8ر8	-
3	المؤسسه العامه لتجارة مواد البناء	٪ 0.2	٪ 0.2	٪ 13ر4	51 مرة
4	شركة النصر للتجاره الحره	٪ 11ر20	-	٪ 26	15 مرة

4 -2-2 : وكما يتضح من خلال الجدول رقم (3) المذكور أعلاه فأن رأس المال المدفوع في كل من شركتي التجاره الداخليه ومؤسسة مواد البناء وشركة النصر للتجارة الحرة لا يتجاوز 0.2٪ من إجمالي حجم الأعمال في كل منهم لعام 97م بينما لا يتجاوز راس المال المدفوع في مؤسسة تجارة الأقمشة والكهربائيات ما نسته 8ر8 ٪ من حجم الأعمال في عام 97م

وهنا يكمن مصدر الخلل في نشاط هذه المؤسسات ، حيث أن هيكلها التمويلي ضعيف جداً وأعتمدت في نشاطها طوال السنوات الماضية على التسهيلات البنكية ولولا أن عوامل الأحتكار للنشاط التجاري في المحافظات الجنوبية والشرقيه سابقاً والذي أدى الى تعظيم حجم الأعمال وبالتالي زيادة معدل دوران رأس المال ، وإنخفاض معدلات الفائدة البنكية التي كانت سائدة آنذاك

والسماح بالتسهيلات الأئتمانية دون سقوف محدده وإستخدام قروض التسهيلات التجارية مع الدول المانحه لصالح هذه المنشآت، لما استطاعت المنشآت المبحوثة من الأستمرار على مدى السنوات الماضية ، بل بفعل تلك العوامل، فقد أستطاعت المنشآت المبحوثه تنمية رأسمالها عبر رسملة الأرباح الى عدة أضعاف، حيث ضاعفت شركة التجارة الداخلية رأسمالها المدفوع 21 مرة ومؤسسة مواد البناء 51 مرة وشركة النصر 15 مرة بينما لم تستطع مؤسسة الأقمشة والكهربائيات من مضاعفة رأسمالها المدفوع لأسباب تتعلق بالمؤسسة ذاتها وبالرغم من ذلك فأن مضاعفة رأس المال المدفوع مازال متواضعاً في جميع المنشآت المبحوثة مقارنة بمعدلات دوران رأس المال السنوية التي كانت تتحقق كما سيلي ذكره في فقرات لاحقة.

4-2-3 : يتضح مما سبق بأن عوامل الأحتكار وأسباب أخرى كانت الرافع الأساسي التي أستطاعت من خلاله المنشآت المبحوثة أن تصمد طوال السنوات الماضية وتحقيق ماتم تحقيقه قبل الوحدة وعندما أنتفت هذه العوامل بعد الوحدة المباركة ، لم تستطع هذه المؤسسات أن تصمد طويلاً، بفعل ضعف هياكلها التمويلية. وحتى التنمية في رأس المال التي تمت خلال السنوات الماضيه لم تؤهلها للأستمرار في التشغيل، حيث مازالت نسبة رأس المال المجمع الى حجم الأعمال متواضعاً أيضاً، فيما عدا شركة النصر التي أصبح معدل رأسمالها المجمع الى حجم أعمالها مقبولاً ولكن لأسباب أخرى سنستعرضها في فقرات لاحقة لم تستطيع أن تصمد هذه الشركة طويلا في ظل الظروف الجديدة.

4-2-4: لم تستطع قيادات المنشآت المبحوثة من فرز الأصول الثابتة وفقاً لمصادرها ومنشأتها، أكانت ماورثته من التأميم أو ما أنشاته لاحقاً من أموالها أو ما أعادت ملكيته لملاكها السابقون إستناداً الى قرار مجلس الرئاسة الصادر بتاريخ 12 سبتمبر 91م، بشأن إعادة الممتلكات ا لعقارية التجارية المؤممة الى ملاكها اليمنيين وقد أعادت بعض المنشأت المبحوثة بعض العقارات والمحلات التجارية الى ملاكها ولكنها لم تستطع تقييم تلك الأصول المعادة. وتمكنا من تحديد الأصول المملوكه للمنشآت المبحوثة والتي مازالت بحوزتها فقط ، وكما يتضح من الجدول رقم (2) بشأن حجم الأصول الثابتة فأن المنشأت المبحوثة لديها أصول كبيره نسبياً ، وهي التي يعول عليها عند تنفيذ إجراءات الخصخصة أو التصفية ولكن لدينا تحفظاً حول تقييم هذه الأصول وفرزها مابين المملوك للمنشأت المبحوثة خالصاً ولا ينازعها فيه أحداً أو ما يفترض إعادة لملاكه وفقاً لقرار مجلس الرئاسه ،لأنه في حالة شركة التجارة الداخليه فما زالت بعض الممتلكات والمحلات لم تعاد لملاكها ،

كما يجدر بالأشارة الى أن بعض الأصول الثابته لشركة التجارة الداخليه مرهونة للبنوك بأعلى من إجمالي حجم قيمة الأصول المملوكه لها بقيمتها الدفترية بعد إعادة التقييم. لذا فأن إعادة تقييم الأصول الثابتة للمنشأت المبحوثة تقييماً دقيقاً ، إجراء لابد منه قبل عرضها للخصخصة أو التصفية.

4-2-5: وفيما يتعلق بالملاك السابقون قبل التأميم ، فأن بعض الشركات الأجنبية، التي شملها قانون ا لتأميم رقم (37) لعام 1969م والتي تشكل أصول شركة التجارة نسبة لابأس بها من ممتلكاتها قد عوضت من قبل الدولة بموجب إتفاقيات تسوية ، ولكن بعض الملاك أو المساهمون السابقون في الشركات الأجنبية الأخرى التي شملها نفس القانون ، لم يعوضوا بعد، الأمر الذي حدى بالبعض ممن يدعون المساهمة في هذه الشركات الأجنبية من أن يستولوا على بعض عقارات وممتلكات شركة التجارة الداخلية وشركة النصر بالقوة وضموها الى ممتلكاتهم بطريقة غير نظامية ، وما زالوا يستولون عليها بدون مسوغات قانونية ولا إجراءات نظامية.

لذلك لابد من التدقيق وإعادة تقييم أصول هذه المؤسسات وتخليصها من هذه الشوائب والممارسات غير القانونية وذلك في إطار إجراءات ماقبل الخصخصة أو التصفية لهذه المؤسسات.

4-3: السمات الديمغرافية والخصائص الأقتصادية والأجتماعية للقوى العامله في المنشآت المبحوثة:

4-3-1 : حجم العماله في المنشأت المبحوثة وتوزيعها من حيث الجنس والجنسيات ووضع التثبيت وطبيعة العمل وحسب المؤهلات والمستويات الدراسية :-

4-3-1-1: لأستقراء حجم العماله في المنشأت المبحوثة وسماتها الديمغرافية وتوزيعاتها حسبما ورد في العنوان الفرعي ، فيمكن الأطلاع على الجداول التاليه:-

جدول رقم (4) يوضح حجم العماله في المنشآت المبحوثة حسب الجنس والجنسيات ووضع التثبيت.

جدول رقم (5) يوضح توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب طبيعة العمل (نوع العمل).

جدول رقم (6) يوضح توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب المؤهلات والمستويات الدراسية.

جدول رقم (7) يوضح نسب توزيع القوى العامله المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب مجال العمل في الأدارة والخدمات أو التسويق والمبيعات و المجالات الفنية والمهنية.

جدول رقم (4): **حجم العمالة في المنشآت المبحوثة حسب الجنس و الجنسيات و وضع التثبيت**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد العمالة في المنشآت			جنسيات العمالة في المنشآت			وضع العمالة حسب التثبيت			ملاحظات
		إجمالي	ذكور	إناث	يمنيون	عرب	أجانب	دائمين	مؤقتين	موسميين	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية (في عدن)	1337	981	356	1337	–	–	1337	–	–	
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	751	501	250	751	–	–	751	–	–	
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	271	181	90	271	–	–	271	–	–	
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	317	230	87	316	–	1	314	3	–	
	الاجمالي	2676	1893	783	2675	–	1	2673	3	–	

جدول رقم (5): **توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب طبيعة العمل (نوع العمل)**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد العاملين حسب طبيعة العمل					الاجمالي
		في الإدارة العليا	في الإدارة التنفيذية	في التسويق و المبيعات	في المجالات الفنية و الحرفية و المهنية	في مجالات الخدمات الأخرى	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	22	150	730	227	208	1337
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	6	209	223	214	99	751
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	4	117	50	22	78	271
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	2	72	90	65	88	236
	الاجمالي	34	548	1093	528	473	

جدول رقم (6): **توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب المؤهلات و المستويات الدراسية**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد العاملين حسب المؤهلات و المستويات الدراسية								الاجمالي
		أمي	يقراء و يكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم	جامعي	ما بعد الجامعة	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	–	471	91	380	296	42	55	2	1337
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	44	86	169	204	198	20	26	4	751
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	31	11	53	68	80	15	13	–	271
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	3	16	20	99	121	40	18	–	317
	الاجمالي	78	584	333	751	695	117	112	6	

4-3-1-2: نظراً لأن نطاق المسح هو محافظة عدن والمراكز الرئيسية للمنشأت المبحوثة تقع في محافظة عدن ، لذلك لم نتمكن من النزول الى فروع المنشآت في المحافظات الأخرى ، لأجراء المسح الميداني على القوى العامله فيها ولا تتوفر لدى مراكز المنشأت المبحوثة ، البيانات عن القوى العامله في الفروع بنفس الدرجه من التفصيل كما هو متوفر عن القوى العامله في المراكز الرئيسية. لذا فقد أقتصر بحثنا على القوى العامله في المراكز الرئيسية للمنشآت المبحوثة، وهي تشكل الأغلبية العظمى من القوى العامله في هذه المنشآت والجداول المذكورة أعلاه ، توضح حجم القوى العامله في كل منشأة مع توزيعاتها المختلفه ويبلغ إجمالي عدد القوى العامله في المنشآت المبحوثة 2676 عامل وعامله ويتوزعون الى ذكور وإناث على النحو التالي:-

1893 ذكور و 783 إناث أي بنسبة 7ر70 ٪ ذكور و 3ر29٪ إناث.

وتتراوح نسبة الأناث في كل منشأة على حده بـ 6ر26 ٪ في شركة التجارة ، و3ر33٪ في مؤسسة الأقمشة و2ر33٪ في مؤسسة مواد البناء و 4ر27 ٪ في شركة النصر . وتنتمي كل القوى العامله في المنشآت المبحوثة الى الجنسية اليمنية ماعدا وجود أجنبي مقيم في شركة النصر وهو من أبناء الجاليات التي تعيش في عدن ، كما أن جميع القوى العامله في المنشآت المبحوثة هم من العماله الدائمه فيما عدا 3 من العاملين المؤقتين لدى شركة النصر أيضاً، وقد شملت العينة المبحوثة في إطار هذا المسح 160 عاملاً وعامله يشكلون حوالي 6٪ من إجمالي حجم القوى العامله في المنشأت المبحوثة.

4-3-1-3 : يتضح من الجداول رقم (5) و (7)، أن كل المنشآت المبحوثة لديها تضخم في القوى العامله في مجال الأدارة والخدمات على حساب القوى العامله في مجالات التسويق والمبيعات والمجالات الفنية والحرفية والمهنيه ويتفاوت هذا التضخم من منشأة الى أخرى ويبلغ أعلى نسبة في مؤسسة مواد البناء حيث وصلت نسبه العاملين في الأدارة والخدمات الى ما يقارب 4ر73٪ من إجمالي القوى العامله ، وتبلغ أدنى نسبه في شركة التجارة حيث وصلت النسبه الى 4ر28٪ أما على مستوى المنشأت المبحوثة مجتمعة فقد بلغت نسبة العاملين في مجال الأدارة والخدمات ما يقارب الـ 40٪ من إجمالي القوى العاملة في المنشأت المبحوثة بينما العاملين في مجالات التسويق والمجالات الفنيه والمهنية بلغت نسبتهم 60٪ من إجمالي القوى العامله ، علماً بأن النشاط الأساسي لكل المنشأت المبحوثة هو التسويق والمبيعات ، لذا فأن التوازن في توزيع القوى العامله بين الأنتاج والخدمات يميل الى صالح الخدمات في مؤسسات يفترض أن تشكل القوى العامله في مجال الأنتاج الأغلبية المطلقة.

جدول رقم (7) نسب توزيع القوى العامله المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب مجال العمل في الأدارة والخدمات أو التسويق والمبيعات والمجالات الفنية والمهنية

الرقم	إسم المنشأة المبحوثة	نسبة العاملين في الأدارة والخدمات	نسبة العاملين في التسويق والمبيعات والمجالات الفنيه والمهنيه	100٪
1	شركة التجارة الداخلية	28ر4	71ر6	100
2	مؤسسة الأقمشة والكهربائيات	41ر8	58ر2	100
3	مؤسسة مواد البناء	73ر4	26ر6	100
4	شركة النصر	51ر1	48ر9	100
	الأجمالي	39ر4	60ر6	100

4-3-1-4: ومن حيث توزيع إجمالي القوى العامله في المنشآت المبحوثة حسب المؤهلات والمستويات الدارسية فأن الجدول رقم (6) يوضح ذلك ووفقاً لهذا الجدول، فأنهم يتوزعون على النحو التالي:-

3٪ أميون ، 21ر8٪ يقراؤن ويكتبون دون مؤهلات دراسية و 12ر4٪ لديهم مؤهل إبتدائي و28٪ لديهم مؤهل إعدادي و 26 ٪ لديهم مؤهل ثانوي و 4.4٪ لديهم دبلوم مابعد الثانوية و 4ر2٪ جامعيون و0.2 ٪ لديهم مؤهلات مابعد الجامعة ويشكل اللذين لديهم مؤهلات إعدادي وأقل ما يزيد عن 65٪ من إجمالي القوى العامله والبقية لديهم مؤهلات ثانوية وأعلى وتبلغ نسبتهم 35٪ من إجمالي القوى العاملة. وهذا الحجم الكبير من العمالة في المستويات الدنيا يضاعف من عبئ إعادة تأهيل هؤلاء لأكتساب مهارات ومعارف جديده تؤهلهم للأنخراط في سوق العمل في أعمال ومهن أخرى.

4-3-2: **حجم العمالة في المنشآت المبحوثة من حيث المستويات الوظيفية وسنوات الخدمة الفعلية:**

4-3-2-1: لأستقراء أوضاع العمالة في المنشآت المبحوثة حسب المستويات الوظيفية وسنوات الخدمه الفعلية يمكن الأطلاع على الجداول التاليه:-

جدول رقم (8) : توزيع القوى العامله في المنشآت المبحوثة حسب المستويات الوظيفية.

جدول رقم (9): توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب إجمالي سنوات الخدمة الفعلية.

جدول رقم (8): **توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب المستويات الوظيفية:**

الرقم المسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد العاملين حسب المستويات الوظيفية												الاجمالي
		المجموعة الوظيفية الأولى (عدد)			المجموعة الوظيفية الثانية (عدد)			المجموعة الوظيفية الثالثة (عدد)			المجموعة الوظيفية الرابعة (عدد)		المجموعة الوظيفية الخامسة (عدد)	
		أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	أ	ب	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	2	2	39	131	265	158	115	100	65	459	1	–	–	1337
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	–	1	14	45	178	269	94	41	28	81	–	–	–	751
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	–	–	8	31	80	103	22	15	8	4	–	–	–	271
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	–	1	6	30	78	88	39	23	15	31	2	4	–	317
	الاجمالي	2	4	67	237	601	618	270	179	116	575	3	4	–	

جدول رقم (9): **توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب إجمالي سنوات الخدمة الفعلية:**

الرقم المسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد العاملين حسب إجمالي سنوات الخدمة الفعلية								ملاحظات
		من 1 – 5 سنوات	من 6 – 10 سنوات	من 11 – 15 سنة	من 16 – 20 سنة	من 21 – 25 سنة	من 26 – 30 سنة	من 31 – 35 سنة	اكثر من 35 سنة	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	1	113	178	341	467	174	63	–	
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	–	132	125	293	162	25	13	1	
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	–	22	63	90	73	21	2	–	
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	–	39	52	86	85	21	34	–	
	الاجمالي	1	306	418	810	787	241	112	1	

4–3–2–2: تتوزع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة على المجموعات الوظيفية على النحو التالي:–

يبلغ عدد العاملين في المجموعة الوظيفية الأولى 73 وتشكل نسبتهم 7ر2 ٪ ، وفي المجموعة الوظيفية الثانيه يبلغ عددهم 1456 شخص وتشكل نسبتهم 4ر54 ٪ أما في المجموعة الوظيفية الثالثة فيبلغ عددهم 565 شخص وتشكل نسبتهم 1ر21٪ وفي المجموعة الوظيفية الرابعه فيبلغ عددهم 578 شخص وتشكل نسبتهم 6ر21٪ أما المجموعة الوظيفية الخامسة فيبلغ عددهم 4 أشخاص وتشكل نسبتهم 2ر0 ٪.

لذلك فأن الأغلبية القصوى من القوى العاملة والتي تشكل حوالي 1ر97٪ تقع في المجموعات الوظيفية الثانيه والثالثه والرابعه، وهي المجموعات التي تقع ضمن فئات الدخل المحدود، والتي في ظل الغلاء والتضخم التي تعيشه البلاد حالياً ، تواجه حتماً ظروف معيشية صعبة ، وأي تغيرات حادة لأوضاع دخلها لاحقاً سيزيد من حدة معاناتها ولن تستطيع تحمّله.

4–3–2–3: تتوزع القوى العامله في المنشآت المبحوثة حسب إجمالي سنوات الخدمة الفعلية العشرية على النحو التالي:–

. من لهم خدمة فعلية من 1 –10 سنوات وعددهم 307 شخص ويشكلون 5ر11٪ من إجمالي القوى العاملة.

. من لهم خدمة فعلية من 11–20 سنه وعددهم 1228 شخص ويشكلون 9ر45 ٪ من إجمالي القوى العاملة.

. من لهم خدمة فعلية من 21 – 30 سنه وعددهم 1028 شخص ويشكلون 4ر38٪ من إجمالي القوى العاملة.

. من لهم خدمة فعلية من 31 – 35 سنه وأكثر وعددهم 113 شخص ويشكلون 2ر4 ٪ من إجمالي القوى العاملة.

ويتضح من هذا التوزيع بأن حوالي 2ر4 ٪ من القوى العاملة فقط وهم أولئك الذين لديهم خدمات من 31 سنه وأكثر ممن يمكن أن يستنزلوا من القوى العامله الفعلية الحاليه من خلال الأحاله العادية الى التقاعد عبر الوصول الى أحد الأجلين أو عبرالأحالة المبكرة من خلال شراء بعض سنوات

الخدمة الى حدود خمس سنوات ، أماً اذا وسعنا نطاق الأحالة المبكرة عبر شراء 10 سنوات فأن النسبه الأجمالية لمن يمكن إستنزالهم من القوى العامله الفعلية الحاليه ستبلغ 2ر13٪ من إجمالي القوى العاملة وذلك ما يساوي 354 شخص كما يجدر بالأشارة الى أن هناك توظيفاً جديداً تم في المنشآت المبحوثة خلال أو بعد قيام الوحدة لما يقارب من 306 شخصاً وهم أولئك الذين لم تتجاوز خدماتهم العشر سنوات وهو ما يعتبر توظيفاً غير مبرراً ، باعتبار أن المنشآت المبحوثة قد كان معروف أنها تعاني من تضخم وظيفي وبداية تعثر في أعمالها منذ عام 1990م ولم تكن بحاجه الى توظيف جديد لهذا العدد الكبير من القوى العاملة، لذا فأن هذه القوى العاملة يمكن إعتبارها فائضاً عن الحاجة. أما الأغلبية العظمى من العماله والتي تشكل حوالي 3ر75٪ فأن خدماتها الفعلية تقع مابين 11–25 سنة، وهي التي ينبغي معالجة أوضاعها في إطار الأجراءات اللاحقة لمعالجة أوضاع المنشآت المبحوثة.

4-4: تقييم الأوضاع الماليه للمنشآت المبحوثة:

4-4-1: حجم الأجور المدفوعة في المنشآت المبحوثة ونسبتها الى النفقات والأيرادات:

يستعرض الجدول رقم (10) حجم الأجور المدفوعة في المنشآت المبحوثة وتوزيعاتها حسب البنود لعام 97م، كما يستعرض الجدول رقم (11) المركز المالي للمنشآت المبحوثة للأعوام 99 – 97م.

ومن خلال الجدولين المذكورين يمكن إحتساب نسبة الأجور المدفوعة الى أجمالي النفقات والى إجمالي الأيرادات في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 – 97م وفقاً للجدول رقم (12) التالي:-

جدول رقم (12) نطاق نسب الأجور المدفوعة في المنشآت المبحوثة الى إجمالي النفقات وإجمالي الأيرادات للأعوام 95 – 1997م

الرقم	إسم المنشأة المبحوثة	نطاق نسبة الأجور المدفوعة الى إجمالي النفقات	نطاق نسبة الأجور المدفوعة الى إجمالي الأيرادات للأعوام 95 –97م
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	2ر45٪ – 3ر55٪	5 ٪ – 6ر6٪
2	مؤسسة الأقمشه والكهربائيات	5ر 92 ٪ – 96 ٪	3ر64٪ – 67 ٪
3	مؤسسة مواد البناء	7ر82٪ – 5ر91٪	6ر2 ٪ – 15ر4 ٪
4	شركة النصر للتجارة الحرة	6ر82٪ – 5ر91٪	4ر37 ٪ – 7ر64 ٪

جدول رقم (10): **حجم الأجور المدفوعة في المنشآت المبحوثة و توزيعاتها حسب البنود لعام 1997م:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	حجم الأجور المدفوعة لعام 97م و توزيعاتها حسب البنود (بالآلف ريال)						ملاحظات
		المرتبات و الأجور	البدلات و التعويضات	المزايا العينية	المكافآت و الحوافز	حصة التقاعد	الإجمالي	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	218,951	93,180	13,542	8,124	15,277	349,074	
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	69,702	21,421	903	980	5,694	98,700	
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	58,557	20,157	1,138	2,088	4,247	86,187	
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	28,955	11,833	11,887	1,047	2,036	55,758	
	الاجمالي	376,165	146,591	27,470	12,239	27,254	589,719	

جدول رقم (11): **المركز المالي للمنشآت المبحوثة للأعوام 95 – 97م:**

الرقم	المؤشر	شركة التجارة الداخلية الوطنية (بالآلف ريال)			المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات (بالآلف ريال)			المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء (بالآلف ريال)			الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر) (بالآلف ريال)		
		95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م
1	الإيرادات الجارية:	4,983,748	7,033,968	5,254,464	87,350	139,274	147,290	1,254,670	597,159	1,000,481	64,324	125,957	115,304
	1-1- إيرادات النشاط الجاري:	4,751,049	6,464,728	4,515,767	30,638	52,509	39,447	1,212,711	510,092	900,479	13,428	63,584	64,381
	1-2- إيرادات متنوعة:	143,179	62,591	136,201	14,751	69,243	12,664	25,445	11,953	21,607	25,386	15,703	5,939
	1-3- إيرادات جارية تحويلية:	89,519	506,649	602,496	2,791	4,877	92,464	16,514	319	29,432	808	1,600	10,700
2	**الاستخدامات الجارية:**	4,983,747	7,033,969	5,254,466	87,349	139,273	147,291	1,254,668	597,159	1,000,481	64,324	125,957	115,304
	2-1- المرتبات و الأجور و ما في حكمها:	279,392	350,477	349,074	56,208	93,027	98,700	78,416	92,095	86,187	41,637	47,055	45,758
	2-2- مستلزمات الإنتاج:	4,239,842	6,245,493	4,514,008	26,601	39,128	44,468	1,141,660	493,773	906,319	18,825	68,996	63,882
	2-3- المصرفات الجارية التحويلية و المخصصة:	225,724	432,513	376,288	4,540	7,118	4,121	16,372	11,291	7,975	3,862	9,906	5,664
3	فائض / عجز العمليات الجارية:	238,789	14,486	15,096	(39,169)	(12,645)	(2,715)	18,220	(74,795)	(48,963)	(24,702)	(45,070)	(34,284)

ويلاحظ من خلال الجدول المذكور أعلاه ، الى أن الأجور المدفوعة هي التي تشكل عنق الزجاجة في المنشآت المبحوثة وبالذات في مؤسسات الأقمشة والكهربائيات ومواد البناء وشركة النصر حيث تشكل هذه الأجور ما يفوق عن حوالي 90٪ من إجمالي النفقات ، بل أن هذه المؤسسات قد أصبحت تعتمد في تسديد الأجور للقوى العاملة فيها على ما تخصصه وزارة المالية لها ، حيث لم تعد تستطيع دفع أجور العاملين فيها بالأعتماد على أيراداتها، ولم تتبقى سوى شركة التجارة الداخلية التي تتولى دفع أجور عامليها من إيراداتها ولكنها ايضاً تشكل نسبة كبيرة من نفقاتها تعادل حوالي نصف إجمالي نفقاتها ، بل ان معظم العاملين في مؤسسات الأقمشة والكهربائيات ومؤسسة مواد البناء وشركة النصر يستلمون أجورهم بينما هم لا يداومون في مؤسساتهم وقابعون في منازلهم ، ولا يقومون باي عمل يذكر ، إنتظاراً لما سيتقرر بشأن مؤسساتهم.

4-4-2: حجم الأيرادات ومصادرها في المنشآت المبحوثة:

يلاحظ من الجدول رقم (11) حول المركز المالي للمنشأت المبحوثة للأعوام 95 -97م ، بأن شركة التجارة الداخلية هي المؤسسة الوحيدة التي مازالت تمارس النشاط التجاري التسويقي وتعتمد بدرجة رئيسية في أيراداتها على تسويق المنتجات المدعومه من قمح ودقيق، ويشكل ذلك النشاط خلال الأعوام 95و 96و97م حوالي 85٪ و 88ر9٪ و 86٪ من إجمالي حجم المبيعات على التوالي.

أماً المؤسسات الأخرى فأن معظم إيراداتها تأتي من خلال تصريف المخزونات الراكدة لديها وتأجير اصولها أو الأستثمار لسيولتها في اذون الخزانه ولكن ذلك كان للأعوام 95 - 97م، أماً في عام 98 فقد تغير الحال وتدنى ذلك النشاط الى أدنى حدوده وهو ما ستظهره نتائج الحسابات الختامية لعام 98 ، وقد توقف نشاطها وأصبحت تعتمد في تمويل أجور عامليها على دعم وزارة الماليه لها، ولم تعد لديها السيوله الكافية لشراء بضائع وتسويقها ، لقد توقف نشاطها نهائياً خلال العام 1998م.

4-4-3: ناتج النشاط في المنشآت المبحوثة (الفائض أو العجز)

يلاحظ من الجدول رقم (11) الى أن شركة التجارة الداخليه الوطنية هي الوحيدة التي حققت فائض في نشاطها الجاري خلال الأعوام 95 - 97 ، وبالرغم من أن هذا الفائض لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من حجم المبيعات ولكنه ايضاً يتدهور بصورة مريعه خلال السنوات 95 - 97، حيث

أنخفض من 238 مليون ريال في عام 95 الى 15 مليون ريـال في عـام 97م وهـذا الفـائض يشـكل نسـبة 8ر4٪ و 2ر0 ٪ و2ر0 ٪ من حجم المبيعـات للأعـوام 95 و 96 و 97 علـى التـوالي . وبالنسـبة لبقيـة المؤسسات فقد حققت عجزاً متواصلاً خلال الأعوام 95 و 96 و 97 ، فيما عدا مؤسسة مـواد البنـاء حققت فائضاً طفيفاً، في عام 95م بلغ 18 مليون ريالاً ، وذلك عندما كانت تحتكـر تسـويق الأسمنـت في المحافظات الجنوبية والشـرقية ، ثـم توالـت خسـائرها للأعـوام 96 و 97م، ويجـدر بالأشاره الى أن انخفاض أرباح شركة التجارة للأعـوام 96 و 97 يعـزي الى انهـا دفعـت فوائـد كبـيرة للبنـوك مقـابل التسهيلات البنكية الممنوحه لها.

ويوضـح الجـدول رقـم (13) معـدلات النمـو للأيـرادات والأسـتخدامات والفـائض أو العجـز للمنشأت المبحوثة للأعـوام 95 / 97م، وكمـا يتضـح مـن الجـدول فـأن معـدلات النمـو في المنشـآت المبحوثة وللمؤشرات المختلفة تتذبذب دون أن يكون هناك إتجاه معـين (Trend) يمكـن رصـده بحيـث تعبر عن إستنتاج معين لتطور هذه المؤشرات ، فيما عـدا أن عـام 96م كـانت أحسـن الأعـوام نسـبياً بالنسبه لشركة التجارة ومؤسسة الأقشمة والكهربائيات وشركة النصر حيث حققت الأيرادات نمـواً افضل عن بقية السنين ، بينمـا أنخفضـت مـرة أخـرى في عـام 97 و 98 بالنسـبة لهـذه المؤسسـات امـاً مؤسسة مواد البناء فقد كان عام 96م هـو أسـواء الأعـوام لأيراداتهـا ولكـن كـل المنشـآت المبحوثـة تعثرت بشكل كبير في عام 98م بالنسبة لكل المؤشرات وأنخفضـت أيراداتهـا وأزداد عجزهـا، ويعـبر ذلك عن إتجاه التدهور لأوضاع المنشآت المبحوثة عموماً

4-4-4: الوضع الرأسمالي (التكوين الرأسمالي) للمنشآت المبحوثة للأعوام 95 ـ 97م:

الجدول رقم (14) يوضح الوضع الرأسمالي أو التكوين الرأسمالي للمنشآت المبحوثـة للأعـوام 95-97 وكما يتضح من الجدول فليس هناك نشاط إستثماري رأسمـالي يذكـر خـلال الأعـوام 95 – 97م في كل المنشآت المبحوثة والأرقام الواردة في الجدول تحت بنـد مشـروعات قيـد التنفيـذ أو التحويـلات الرأسمالية هي عباره عن تسويات ماليه لمشروعات مرحلة من أعوام سابقة أو ترميمات أو إصلاحـات بسيطة في المنشآت والأصول القائمه بما في ذلك إستكمال المشروع الأستثماري بالمبنى التابع لشـركة النصر في الميناء السياحي بالتواهي والذي مُوِّلَ عبر تسهيل إئتماني منح للشركة مـن البنـك . لذلـك ليس هناك مـا يمكـن رصـده بالنسـبة للتكويـن الرأسمـالي للمنشـآت المبحوثـة خـلال الفـترة موضـوع البحث.

جدول رقم (13): **معدلات النمو للإيرادات و الاستخدامات و الفائض أو العجز للمنشآت المبحوثة للأعوام 95 –97م:**

الرقم	المؤشر	شركة التجارة الداخلية الوطنية (نسبة مئوية) %			المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات (نسبة مئوية) %			المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء (نسبة مئوية) %			الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر) (نسبة مئوية) %			ملاحظات
		95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م	
1	الإيرادات الجارية:		41	(25)		59	5		(52)	67		95	(8)	
2	الاستخدامات الجارية:		41	(25)		59	5		(52)	67		95	(8)	
3	فائض / عجز العمليات الجارية:		(94)	0.04		(68)	(79)		(90)	(35)		(18)	(24)	

جدول رقم (14): **الوضع الرأسمالي للمنشآت المبحوثة للأعوام 95 – 97م:**

الرقم	المؤشر	شركة التجارة الداخلية الوطنية (بالآلف ريال)			المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات (بالآلف ريال)			المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء (بالآلف ريال)			الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر) (بالآلف ريال)		
		95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م
1	إجمالي عام الموارد الرأسمالية:	75,948	3,190,494	1,852734	16,706	205,412	125,764	16,706	205412	125,764			74,171
	1-1- مساهمات الحكومة:												
	1-2- مساهمات أخرى:												
	1-3- تمويل ذاتي:				8,007	3,896	3,848	8,007	3,896	3,848			3,149
	1-4- قروض:												
	1-5- الإيرادات التحويلية الرأسمالية:		2,021,557	1,794,862	8,699	201,516	121,916	8,699	201,516	121,916			61,022
2	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية:		3,190,494	1,852,734	16,706	205,412	125,764	16,706	205,412	125,764			74,171
	2-1- مشروعات قيد التنفيذ:	23,142	363,265	36,855	16,706	4,437	399	16,706	4,437	399	11,768	31,677	7,982
	2-2- التحويلات الرأسمالية		2,827,229	1,815,879		200,975	125,365		200,975	125,365			66,189

جدول رقم (15): تطور حجم المبيعات السنوية و عدد دورات رأس المال السنوية في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 –97م:

الرقم	المؤشر	شركة التجارة الداخلية الوطنية			المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات			المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء			الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)		
		95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م
1	إجمالي المبيعات السنوية (بالألف ريال):	4,751,049	6,464,728	4,515,767	30,638	52,509	39,447	1,212,711	510,092	900,479	13,428	63,584	64,381
2	حجم رأس المال (بالألف ريال):	253,510	253,510	253,510	13,000	13,000	13,000	134,710	134,710	134,710	30,000	30,000	30,000
3	عدد دورات رأس المال السنوية (مرة/سنة):	18,7	25,5	17,8	2,35	4,3	3,0	9	3,7	6,6	0,4	2,1	

جدول رقم (16): تطور حجم المديونية و الأعباء المالية في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 – 97م:

الرقم	المؤشر	شركة التجارة الداخلية الوطنية (بالآلف ريال)			المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات (بالآلف ريال)			المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء (بالآلف ريال)			الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر) (بالآلف ريال)		
		95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م	95م	96م	97م
1	إجمالي حجم القروض المستحقة على المنشأة للبنوك: (اصل القرض):	1,390,760	1,483,144	1,366,755									10,000
	(خدمات القروض) :	166,963	369,259	306,515							130	91	135
2	حجم الدائنية للمنشأة لدى الغير (فيما عدا البنوك):	2,073,589	2,914,789	2,520,605	372,588	397,780	382,152	71,641	84,000	85,876	37,670	100,258	124,524
	منها الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها:				2,685	2,685	2,685						
3	حجم المديونية على المنشأة للغير (فيما عدا البنوك) :	2,678,479	5,023,907	4,092,166	691,304	697,012	76,354	80,757	53,440	74,416	31,516	65,279	
4	حجم الأصول المرهونة مقابل المديونية:			1,300,000									

4-4-5: معدلات دوران رأس المال في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 ـ 97م:

يوضح الجدول رقم (15) تطور حجم ا لمبيعات السنوية ومعدلات دوران رأس المال السنوي في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 – 97م وكما يتضح من الجدول فأن معدل دوران رأس المال في المنشآت المبحوثة يختلف من مؤسسة لأخرى تبعاً لنوع السلع التي تتعامل معها ، فكلما كانت السلع حيويه وتتعلق بالغذاء ومتطلبات التنمية فيكون معدل دوران رأس المالي أسرع حيث بلغت معدلات دوران رأس المال لدى التجاره الداخلية التي تتعامل بالمواد الغذائية الأساسية مابين 8ر17 مرة الى 5ر25 مرة وهذا معدل دوران عالي جداً يمكن أن يضاعف رأس المال في السنة الواحدة اذا كان معدل هامش الربح في حدود 4٪ فقط ولكن ذلك لم يتحقق في واقع الحال لأسباب سبق أن ذكرناها حيث بلغت مضاعفة راس المال لشركة التجارة على مدى ثلاثين عاماً 21 مرة فقط وكان يمكن أن يكون أكبر من ذلك بكثير.

وبلغت معدلات دوران رأس المال لدى مؤسسة مواد البناء مابين 7ر3 – 9 مرات، وهي معدلات مقبولة ولكن نطاقها واسع يعبر عن خلل ما في نشاط المؤسسه خلال عام 96، وبالنظر الى الهامش التجاري المحتسب في تجارة مواد البناء فأن هذا المعدل يمكن أن يضاعف رأس المال عدة مرات في فترات قصيرة نسبياً وهذا أصلاً ما تتحقق فعلاً في المؤسسه نتيجة إحتكارها لتسويق مواد البناء في المحافظات الجنوبية والشرقية (اليمن الجنوبية سابقاً) وبنتيجة حسن الأدارة فيها أيضاً على مدى السنوات الماضية، حيث تضاعف رأس المال في هذه المؤسسه 51 مرة خلال العمر القصير للمؤسسة منذ عام 83 وحتى الآن.

أما في المؤسسة العامه لتجارة الأقمشة والكهربائيات وشركة النصر فلا يمكن التعويل على نتائج معدلات دوران رأس المال فيهما للأعوام 95 – 97، لأنه خلال هذه الأعوام كان نشاط المؤسستين متوقفاً وكانت تعتمد في مبيعاتها على تصفية المخزونات الراكدة وتأجير بعض أصولها ولكن في ظل الأحتكار وسنوات ماقبل الوحدة فقد كانت المؤسستان تحققان معدلات دوران عاليه ولكنهما لم تتمكنا من مضاعفة رأسمالهما بمعدلات مقبولة ، حيث لم تتمكن مؤسسة الأقمشة والكهربائيات من مضاعفة رأسمالها حتى لمرة واحدة لأسباب تتعلق بسؤ الأدارة التي تولتها على مدى سنوات عديدة وبالنسبة لشركة النصر فأنها تمكنت من مضاعفة رأسمالها 15 مرة على مدى 25 عاماً

ولكن ذلك أيضاً ليس كافياً بالنظر الى أنها كانت تحتكر النشاط في المنافذ الجويه والبحرية وتموين البواخر، وتعتمد هامش تجاري عالي نسبياً وبالتالي تحقق معدل دوران رأس المالي عالي نسبياً.

4 – 4 –6: **حجم المديونية والأعباء المالية في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 ـ 97م:**

الجدول رقم (16) يوضح تطور حجم المديونية والأعباء الماليه في المنشآت المبحوثة للأعوام 95 – 97 ، وكما يتضح من هذا الجدول ، بأن المديونيات المتراكمة في المنشآت المبحوثة تشكل أحدى المصاعب الكبيره في سياق تأهيل المنشآت المبحوثة لأجراءات الخصخصة ، حيث بلغت هذه المديونيات معدلات عاليه ، وبعض هذه المديونيات تشكل عدة أضعاف رأس مال بعض المؤسسات حيث يوضح الجدول التالي رقم (17) العلاقة بين المديونيات ورأس المال المجمع في هذه المنشآت المبحوثة لعام 97م فقط.

جدول رقم (17): نسبة المديونيات في المنشآت المبحوثة الى إجمالي رأس المال المجمع في عام 1997م

الرقم المتسلسل	إسم المنشأت	مديونية البنوك (بالآف ريال)	صافي المديونية (الدائنه والمديونية) بدون البنوك (بالالف ريال)	الأجمالي للمديونية	نسبة المديونية الى رأس المال المجمع(٪)
1	شركة التجارة الداخليه	(1ر366ر557)	(1ر571ر561)	(2ر938ر316)	٪1159
2	مؤسسة تجارة الأقمشة والكهربائيات	–	305ر795	(305ر795)	٪ 2352
3	مؤسسة مواد البناء	–	11ر460	(11ر460)	٪5ر8
4	شركة النصر للتجارة الحرة	(10ر000)	100ر113	(90ر113)	٪300

ويظهر جلياً في الجدول أعلاه الى أن حجم المديونية التي على شركة التجارة للبنك وللغير تشكل حوالي 11ر5 ضعف من إجمالي حجم رأسمالها المجمع ، وتشكل المديونية التي لمؤسسة تجارة

الأقمشة والكهربائيات لدى الغير حوالي 23ر5 صعف إجمالي رأسمالها المجمع ، أماّ مؤسسة مواد البناء فأن مديونيتها لدى الغير لا تشكل سوى 8٪ من إجمالي رأسمالها المجمع وذلك يعكس وضعاً مقبولاً ويؤكد إستنتاجنا السابق بأن مؤسسة تجارة مواد البناء حظيت بقيادة حكيمة وفعالة طوال فترة نشاطها أماّ شركة النصر للتجارة الحرة فأن حجم مديونيتها لدى الغير قد بلغت حوالي 3 أضعاف رأسمالها المجمع. إن حجم هذه المديونية يعكس إختلالاً كبيراً في أوضاع هذه المؤسسات ، ولابد من وضع المعالجات الصائبة لها قبل عرض هذه المنشآت لأجراءات الخصخصة.

والخلاصة أن هذه المنشآت المبحوثة بضعف هياكلها التمويلية وتضخم حجم العماله فيها وبحجم المديونيات العاليه فيها وسؤ الأدارة فيها تشكل عبئاً إقتصادياً كبيراً على الدوله والمجتمع وإستمرارها على هذا النحو ، سيفاقم من الأعباء التي تتحملها الدولة والمجتمع والعاملين فيها ولا بد من التفكير الجدي والسريع بوضع معالجات فعالة لها ولكن قبل ذلك ضرورة إجراء تقييم دقيق لأوضاعها الماليه والأدارية وأوضاع العماله فيها بالأستناد الى التوصيات التي سنتناولها لاحقاً في نهاية هذا التقرير بعد استعراض نتائج مسح القوى العامله في المنشآت المبحوثة .

5-4 : نتائج إستقصاء أراء وتقييمات قيادة المنشآت المبحوثة بشأن أوضاع المنشآت والعاملين فيها راهناً ومستقبلاً:

4 – 5 –1: يبين الجدول رقم (18) نتائج تقييم الأوضاع الراهنه للمنشآت المبحوثة من قبل رؤسائها المباشرين، وكما يتضح من الأجابات بأن جميع المدراء للمنشآت المبحوثة قد أجمعوا على أن منشأتهم غير قادرة على الأستمرار بوضعها الراهن ولابد من دعمها بواسطة دعم هيكلها التمويلي وتقليص العماله فيها ، بل أضاف كل من مدراء مؤسستي تجارة الأقمشة والكهربائيات ومؤسسة مواد البناء بأن منشأتيهما غير قادرة على الأستمرار نتيجة عدم قدرتها على المنافسة وأسباب أخرى.

5-4 –2: وفيما يتعلق بأسباب ما آلت اليه أضاع المنشآت المبحوثة ، فأن الجدول رقم (19) يبين نتائج تقييم أسباب الأوضاع التي آلت اليه المنشآت المبحوثة والتي أدت الى أن يتقرر خصخصتها أو تصفيتها وفقاً لوجهة نظر رؤسائها المباشرين ، وكما يتضح من الجدول المذكور فأن جميع المدراء قد أجمعوا الى أن أهم الأسباب التي أدت وصول منشأتهم الى ماوصلت اليه يكمن في:-

جدول رقم (18): نتائج تقييم الأوضاع الراهنة للمنشآت المبحوثة من قبل رؤسائها المباشرين:

الرقم	التقييم	شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	ملاحظات
1	قادرة على الاستمرار و تأدية المهام الموكلة إليها بوضعها الراهن					
2	غير قادرة على الاستمرار بوضعها الراهن و لابد من دعمها بواسطة دعم هيكلها التمويلي و تقليص العمالة فيها	✔	✔	✔	✔	
3	غير قادرة على الاستمرار نتيجة عدم قدرتها على المنافسة و أسباب أخرى		✔	✔		
4	لقد توقف نشاطها نهائيا و لا يمكن استمرارها على الإطلاق					
5	أخرى					

جدول رقم (19): نتائج تقييم أسباب الأوضاع التي آلت إليها المنشآت المبحوثة و التي أدت إلى أن يتقرر خصخصتها أو تصفيتها وفقا لوجهة نظر رؤسائها المباشرين:

الرقم	الأسباب	وجهة نظر مدير عام شركة التجارة الداخلية الوطنية	وجهة نظر م. عام المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	وجهة نظر مدير عام المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	وجهة نظر مدير عام الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	ملاحظات
1	انتهاء سياسة احتكار التجارة من قبل المنشآت و عدم وجود الدعم و الحماية	✔	✔	✔	✔	
2	قيام المنشأة دون مقومات اقتصادية		✔			
3	عدم كفاءة من تعاقبوا على الإدارات		✔		✔	
4	ضعف الهياكل التمويلية		✔	✔		
5	ضعف الإشراف و الرقابة من قبل الوزارة		✔			
6	الشعور بعدم وجود مالك يحمي حقوق المنشأة		✔		✔	
7	زيادة عدد القوى العاملة عن الحاجة	✔	✔	✔	✔	
8	استنزفت إمكانياتها بصورة غير مشروعة		✔		✔	
9	نهبت و دمرت إمكانياتها خلال الحرب و لم تعوض	✔	✔	✔	✔	
10	تم التصرف بأصولها بإعادتها إلى ملاكها				✔	
11	عدم قدرتها على المواكبة في ظل سريان اقتصاد السوق		✔			

. إنتهاء سياسة إحتكار التجارة من قبل المنشآت وعدم وجود الدعم والحماية لها.

. زيادة عدد القوى العامله عن الحاجه في المنشآت التي يرأسونها.

.بأن منشأتهم قد نهبت ودمرت جزء كبير من إمكانياتها خلال الحرب ولم تعوض.

كما أضاف كل من مدراء مؤسستي الأقمشة والكهربائيات وشركة النصر الى الأسباب السابقة الأسباب التاليه:-

- عدم كفآة من تعاقبوا على الأدارات لمنشآتهم.
- الشعور بعدم وجود مالك يحمى حقوق المنشأة.
- أستنزفت إمكانيات منشآتهم بصورة غير مشروعة.

كما أضاف البعض بعض الأسباب الأخرى كضعف الهياكل التمويلية ، وقيام المنشآت دون مقومات إقتصادية وأسباب أخرى يعكسها الجدول بكل وضوح.

4 – 5 – 3 : وفي جانب المقترحات التي أبداها الرؤساء المباشرين للمنشآت بشأن الأجراءات المثلى لمعالجة أوضاع المنشآت المبحوثة ، فأن الجدول رقم (20) يبين نتائج إستقصاء أراء مدراء المنشآت المبحوثة بشأنها ، وكما يتضح من الجدول فقد أجمع ثلاثة من مدراء المؤسسات وهم مدراء شركة التجارة والأقمشة والكهربائيات وشركة النصر على بديلين:-

. أماً توفير دعم تمويلي لأستمرار نشاطها مع تقليص حجم العماله فيها.

أو تحويلها الى شركة مساهمة عامه تطرح أسهمها للجمهور مع إبقاء نسبة من الأسهم للعاملين فيها.

أماّ مدير مؤسسة البناء فقد أكتفى ببديل واحد وهو تحويل منشأته الى قطاع مختلط مع إعطاء حق الأدارة للقطاع الخاص وقد شاركه هذا الرأي مدير شركة النصر أيضاً.

كما أضاف مدير الأقمشة والكهربائيات بديلاً آخر وهو مايراه الأنسب وهو تصفية المؤسسة وبيع أصولها المتبقية بالمزاد العلني.

جدول رقم (20): **مقترحات بالإجراءات المثلى لمعالجة أوضاع المنشآت المبحوثة من وجهة نظر رؤسائها المباشرين:**

الرقم	المقترحات	رأي مدير عام شركة التجارة الداخلية الوطنية	رأي مدير عام المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	رأي مدير عام المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	رأي مدير عام الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	ملاحظات
1	التصفية و بيع أصولها المتبقية بالمزاد العلني		✔			
2	بيعها للقطاع الخاص بالكامل					
3	توفير دعم تمويل لاستمرار نشاطها مع تقليص حجم العمالة فيها و الإبقاء على عمالة حسب الحاجة	✔	✔		✔	
4	تحويلها إلى قطاع مختلط مع إعطاء حق الإدارة للقطاع الخاص			✔	✔	
5	إشراك العاملين فيها من خلال امتلاكهم لنسبة معينة في رأسمالها				✔	
6	تحويلها إلى شركة مساهمة عامة تطرح أسهمها للجمهور مع إبقاء نسبة من الأسهم للعاملين فيها	✔	✔		✔	
7	أخرى (الاعفاء من الجمارك و أعادة ممتلكاتها المنهوبة بطريقة غير شرعية و التعويض عن خسائر الحرب)				✔	

جدول رقم (21): **مقترحات بالإجراءات المثلى لمعالجة أوضاع العمالة في المنشآت المبحوثة وفقا لوجهة نظر رؤسائها المباشرين:**

الرقم	المقترحات	وجهة نظر مدير عام شركة التجارة الداخلية الوطنية	وجهة نظر مدير عام المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	وجهة نظر مدير عام المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	وجهة نظر مدير عام الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	ملاحظات
1	الإحالة إلى التقاعد (للبالغين أحد الاجلين) (عدد الحالات):	✔ 86	✔ 10	✔ 8	✔ 11	
2	الإحالة المبكرة إلى التقاعد عبر شراء السنوات المتبقية (عدد الحالات):	173	47	92	35	
	(الكلفة):	17,276,538	5,132,400			
3	التأهيل للعمالة					
4	إعادة التأهيل للعمالة		-			
5	الاستغناء عن العمل (التسريح)	259				
6	التحويل لاعمال أخرى	476	624		91	
7	إعادة الالتحاق في إطار المنشأة المخصخصة	343	70	171	180	

4 – 5 – 4: وحول إستقصاء أراء الرؤساء المباشرين للمنشآت المبحوثة بشأن مقترحاتهم بالأجراءات المثلى لمعالجة أوضاع العماله في منشأتها ، فنتائج ذلك الأستقصاء يبينه الجدول رقم (21)، وكما يتضح من الجدول فقد أجمع مدراء المنشآت المبحوثة الى ضرورة إحالة من بلغوا أحد الأجلين الى التقاعد وعددهم في المنشآت المبحوثة 115 شخص ، كما أجمعوا على ضرورة الأحالة المبكرة الى التقاعد عبر شراء السنوات المتبقية الى حدود عشر سنوات لعدد من الحالات تبلغ عددها في المنشآت المبحوثة 347 حالة بتكلفة إجمالية في مؤسستين فقط بمقدار 5ر22 مليون ريال ، أي أن عدد من سيحالوا الى التقاعد بموجب مقترحات مدراء المنشآت المبحوثة في حالتي التقاعد العادي والمبكر حوالي 462 شخص ويشكل هؤلاء حوالي 17 ٪ من إجمالي القوى العاملة في المنشآت المبحوثة.

كما أقترح مدراء المؤسسات المعنية تسريح 259 شخص وتحويل 1191 شخص لأعمال أخرى والأبقاء على 764 موظف فقط في جميع المنشآت المبحوثة ، أي أن العدد المطلوب إبقائه في المنشآت المبحوثة لا يزيد 28 ٪ فقط من إجمالي القوى العامله الراهنه في المنشآت ويعني ذلك أن مدراء المؤسسات المعنية يقرون بوجود ما يقرب من 72 ٪ من إجمالي القوى العاملة حالياً في المنشآت كعماله فائضة عن الحاجه. وهذه العماله هي من وجهة نظر هؤلاء هي التي تستنزف إمكانيات المنشآت المبحوثة وتشكل أهم المعوقات التي تواجه هذه المنشآت.

وخلاصة أراء مدراء المنشآت المبحوثة ، بأن منشأتهم غير قادرة على الأستمرار بأوضاعها الراهنة ولابد من إتخاذ إجراءات سريعة بدعم هياكل التمويل وتقليص حجم العماله فيها أو إخضاعها للخصخصة أو التصفية ، كما أجمع مدراء المنشآت المبحوثين بأن منشأتهم تعج بالعماله الزائدة عن الحاجة وقرروا بأن 72٪ من إجمالي العماله في المنشآت المبحوثة فائضة عن الحاجه وطلبوا تحويل 1191 شخص لأعمال أخرى دون أن يوصوا بضرورة تأهيل أو إعادة تأهيل العمالة في منشأتهم تمهيداً لنقلهم الى أعمال أخرى.

5ـ نتائج المسح للقوى العامله:-

5ـ1: الخصائص العامه لعينة المسح (للقوى العامله المبحوثة)

5 –1 –1: لقد تم إختيار عينه للمسح بعدد إجمالي 160 شخصاً ويمثلون حوالي 6٪ من إجمالي القوى العامله في المنشآت المبحوثة ويتوزعون على المنشآت المبحوثة بنسبة 40٪ في شركة التجاره الداخليه بعدد إجمالي 64 شخص و20٪ في كل من المؤسسه العامه لتجارة الأقمشة والكهربائيات والمؤسسة العامه لتجارة مواد ا لبناء والشركة اليمنيه للتجارة الحرة النصر كل على حده بعدد إجمالي في كل منشآة 32 شخص. كما يتوزعون حسب الجنس الى ذكور وإناث بعدد 96 ذكور بنسبة 60٪ من القوى العامله المبحوثة وعدد 64 إناث بنسبة 40٪ من القوى العامله المبحوثة.

ويوضح الجدول رقم (22) توزيع القوى العامله المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة وحسب النوع وحسب القطاعات أو طبيعة العمل ، وكما يتضح من الجدول فأن عينه المسح تتوزع حسب طبيعة عملها الى 19 شخص يعملون في الأدارة العليا بنسبة 12٪ من العينه و37 شخص يعملون في الأدارة التنفيذية بنسبة 23 ٪ من العينه و55 شخص يعملون في التسويق والمبيعات بنسبة 34ر5٪ من العينه ، و39 شخص يعملون في المجالات الفنيه والمهنية بنسبة 24ر5 ٪ من العينه و10 شخص يعملون في الخدمات بنسبة 6٪ من العينه .

5–1–2: كما تتوزع العينه للمسح حسب المنشآت المبحوثة والأعمار وفقاً للجدول رقم (23)، وكما يتضح من الجدول فأن العينة تتوزع على مساحات الأعمار العشريه على النحو التالي:-

. الأعمار من 20 سنه الى 30 سنه ويبلغ عددهم 11 شخص بنسبة 7٪.
. الأعمار من 31 سنه الى 40 سنه ويبلغ عددهم 66 شخص بنسبة 41٪.
. الأعمار من 41 – 50 سنه ويبلغ عددهم 59 شخص بنسبة 37٪.
. الأعمار من51 سنه وأكثر ويبلغ عددهم 24 شخص بنسبة 15 ٪

جدول رقم (22): **توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة وحسب النوع و حسب الوظائف أو المهن (نوع العمل)**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	إجمالي عدد العاملين المبحوثين			توزيع العاملين حسب الوظائف (طبيعة العمل)					إجمالي
		إجمالي	ذكور	إناث	في أ.ع	في الإدارة التنفيذية	في التسويق و المبيعات	في المجالات الفنية و الحرفية و المهنية	الخدمات الأخرى	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	64	34	30	7	17	24	13	3	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	32	21	11	4	7	10	8	3	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	32	18	14	4	6	11	9	2	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	32	23	9	4	7	10	9	2	32
	الإجمالي	160	96	64	19	37	55	39	10	160

جدول رقم (23): **توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة و الأعمار**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	توزيع العمالة المبحوثة حسب الأعمار (سنة)										
		اقل من 20 عاما	25-21 عاما	30-26 عاما	35-31 عاما	40-36 عاما	45-41 عاما	50-46 عاما	55-51 عاما	60-56 عاما	65-61 عاما	اكثر من 65 عاما	الإجمالي
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	–	–	7	14	16	14	8	2	3	–	–	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	–	1	–	1	6	10	5	7	2	–	–	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	–	–	2	3	9	7	5	4	2	–	–	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	–	–	1	8	9	5	5	3	–	1	–	32
	الإجمالي	–	1	10	26	40	36	23	16	7	1	–	160

5-1-3: ويظهر الجدول رقم (24) توزيع عينة المسح (القوى العامله المبحوثة) حسب المنشآت المبحوثة وسنوات الخدمة الأجمالية وسنوات الخدمه في المنشآت ، وكما يتضح من الجدول فأن إجمالي خدمات القوى العامله المنضوية في عينة المسح ، حيث تتطابق مع نفس خصائص القوى العامله في المنشآت المبحوثة من حيث أن معظم القوى العامله تنحصر خدماتها الفعلية مابين 11- 25 سنه ، أكانت الخدمة في المنشأة أو الخدمه الأجمالية وهذا يدلل على أن العينة تعكس وتعبر بدقة عن خصائص القوى العامله إجمالاً في المنشآت المبحوثة أكان من حيث سنوات الخدمة أو الخصائص الأخرى كما سبق أن أوضحنا في الفقرات السابقه أو كما سيتضح في الفقرات اللاحقة.

5-1-4: وتتوزع العينه حسب المنشآت المبحوثة والمؤهلات والمستويات الدراسية وفقاً للجدول رقم (25) ، وكما يتضح من الجدول فأن العينه تتوزع على المستويات الدراسية على النحو التالي:-

. أمي أو يقرأ ويكتب دون مؤهلات دراسية وعددهم 22 شخص بنسبة 14٪.

. ذو المؤهلات الأبتدائية والأعدادية وعددهم 39 شخص بنسبة 0ر 24٪.

.ذو المؤهلات الثانوية ودبلوم مابعد الثانوية وعددهم 83 شخص بنسبة 0ر52٪

. ذو المؤهلات الجامعية ومابعد الجامعة وعددهم 16 شخص بنسبة 10٪

5-1-5: كما تتوزع العينة حسب المنشآت المبحوثة والحالة الزواجية وفقاً للجدول رقم (26)، وكما يتضح من الجدول فأن هناك 23 شخص من العينة أعزب ، و122 منهم متزوجون و13 مطلق و2 آرامل.

وفي ضؤ البيانات المذكورة أعلاه، فأن العينة المختارة ممثله تمثيلاً كاملاً للقوى العاملة في المنشآت المبحوثة من حيث التوزيع حسب الجنس وحسب الوظائف وحسب الأعمار والمستويات الدراسية والحالات الأجتماعية وغيرها من الخصائص الأقتصادية التي سيرد ذكرها لاحقاً.

5-2: الخصائص الأقتصادية لعينة المسح(القوى العاملة المبحوثة)

5-2-1: يظهر الجدول رقم (27) توزيع القوى العامله المبحوثة في المنشآت حسب عبئ الأعالة ومن خلال الجدول يتضح أن القوى العامله المبحوثة تتوزع حسب عبئ الأعالة على النحو التالي:-

جدول رقم (24): **توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة و سنوات الخدمة الإجمالية و سنوات الخدمة في المنشأة المبحوثة:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب سنوات الخدمة الإجمالية و سنوات الخدمة في المنشآت المبحوثة								الإجمالي
		من 0 – 5 سنوات	من 6 – 10 سنوات	من 11 – 15 سنة	من 16 – 20 سنة	من 21 – 25 سنة	من 26 – 30 سنة	من 31 – 35 سنة	اكثر من 35 سنة	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية إجمالي:	–	10	11	14	23	5	1	–	64
	في المنشأة:	12	9	9	20	12	2	–	–	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات إجمالي:	–	1	3	7	14	4	3	–	32
	في المنشأة:	–	1	4	27	–	–	–	–	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء إجمالي:	3	4	7	11	4	3	–	–	32
	في المنشأة:	4	5	23	–	–	–	–	–	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر) إجمالي:	–	–	7	15	3	6	1	–	32
	في المنشأة:	–	–	12	16	4	–	–	–	32
	الإجمالي إجمالي:	3	15	28	47	44	18	5	–	160
	في المنشأة:	16	15	48	63	16	2	–	–	160

جدول رقم (25): **توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة وحسب المؤهلات و المستويات الدراسية (الحالة التعليمية)**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد العاملين حسب المؤهلات و المستويات الدراسية								الإجمالي
		أمي	يقراء و يكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم	جامعي	ما بعد الجامعة	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	2	4	6	9	31	6	4	2	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	4	2	1	9	11	2	3	–	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	3	3	1	4	14	3	3	1	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	2	2	2	7	9	7	3	–	32
	الإجمالي	11	11	10	29	65	18	13	3	160

جدول رقم (26): **توزيع القوى العاملة المبحوثة حسب المنشآت المبحوثة حسب الحالات الزواجية:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	توزيع القوى العاملة حسب الحالة الزواجية				الإجمالي
		أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	11	47	6	–	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	2	25	4	1	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	5	26	1	–	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	5	24	2	1	32
	الإجمالي	23	122	13	2	160

جدول رقم (27): **توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب عبيء الإعالة:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	توزيع عدد القوى العاملة المبحوثة حسب عبيء الإعالة						الإجمالي
		لا يعيل أحدا	1 – 2 معالين	3 – 5 معالين	6 – 8 معالين	9 – 12 معال	اكثر من 12 معال	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	–	3	29	19	10	3	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	–	1	13	15	3	–	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	–	–	14	15	3	–	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	–	4	10	11	4	3	32
	الإجمالي	–	8	66	60	20	6	160

. من يعيلون 1–2 شخص وعددهم 8 أشخاص فقط بنسبة 5٪

. من يعيلون 3 –5 أشخاص وعددهم 66 شخص بنسبة41ر0٪.

.من يعيلون 9 –8 أشخاص وعددهم 60 شخص بنسبة 5ر37٪

. من يعيلون 9–12 شخص وعددهم 20 شخص بنسبة 5ر12 ٪

. من يعيلون أكثر من 12 شخص وعددهم 6 أشخاص بنسبة 4٪

ويفيد هذا الجدول ايضاً ، أن 91 ٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة تعول مابين 3 –12 شخص ومتوسط عبئ الأعالة 5ر7 شخص لكل فرد من القوى العاملة المبحوثة وهي نسبة إعالة عاليه نسبياً وتدل الى أن القوى العامله تتحمل عبئاً إقتصادياً وإجتماعياً ثقيلاً في ظل المستوى المتدني للمعيشة.

5–2–2: ويظهر الجدول رقم (28) توزيع القوى العامله في المنشآت المبحوثة حسب المستويات الوظيفية ، حيث ضمت العينة المبحوثة 10 أشخاص في المجموعة الوظيفية الأولى و110 شخص في المجموعة الوظيفية الثانيه و18 شخص في المجموعة الوظيفية الثالثه و21 شخص في المجموعة الوظيفية الرابعه وشخص واحد في المجموعة الوظيفية الخامسه وذلك ما يعكس الأستنتاج السابق من أن العينه تمثل تمثيلاً كاملاً كل القوى العامله في المنشآت المبحوثة وتعكس أيضاً نفس الأستنتاج السابق من أن معظم القوى العامله تنطوي تحت ذوي الدخل المحدود وتندرج معظمها في المجموعة الوظيفية الثانية والثالثه والرابعه بنسبة 93٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة.

5–3: نتائج إستقصاء آراء القوى العامله المبحوثه وإجاباتها بشأن أوضاعها الأقتصادية والمعيشية وتأثيرات أوضاع المنشأة عليها.

5–3–1: يظهر الجدول رقم (29) نتائج إستقصاء آراء القوى العامله المبحوثة في المنشآت المبحوثة وتوزيعها حسب مدى الأنتظام في إستلام الرواتب ودرجة الأعتماديه على الراتب والمداخيل الأخرى ويظهر من الجدول أن جميع القوى العامله المبحوثة أقرت بأنها لا تستلم رواتبها بأنتظام وأن 128 شخص بنسبة 80٪ من القوى العامله المبحوثة تعتمد على راتب الوظيفية الواحدة التي يشغلونها ، وأن 32 شخص منهم بنسبة 20٪ ممن يعتمدون على راتب الوظيفة ورواتب المعالين منهم وذلك يدلل على أن المنشآت المبحوثة لا تدفع الرواتب لموظيفها في المواعيد المحددة نهاية كل شهر، لأن هذه المنشآت تعتمد في دفع الراتب على مدى توفر السيوله لديها أو عندما يصل التعزيز

جدول رقم (28): **توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب المستويات الوظيفية:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد العاملين حسب المستويات الوظيفية												الإجمالي
		المجموعة الوظيفية الأولى (عدد)			المجموعة الوظيفية الثانية (عدد)			المجموعة الوظيفية الثالثة (عدد)			المجموعة الوظيفية الرابعة (عدد)		المجموعة الوظيفية الخامسة (عدد)	
		أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	أ	ب
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	–	–	1	12	16	16	2	3	4	10	–	–	–	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	1	–	3	6	5	8	–	–	2	7	–	–	–	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	–	–	3	5	9	11	2	–	–	2	–	–	–	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	–	–	2	5	10	7	2	3	–	2	–	1	–	32
	الإجمالي	1	–	9	28	40	42	6	6	6	21	–	1	–	160

جدول رقم (29): **توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب مدى الانتظام في استلام الرواتب و درجة الاعتمادية على الراتب و المداخيل الأخرى:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	مدى الانتظام في استلام الراتب		عدد الموظفين اللذين			الإجمالي
		يستلمون رواتبهم بانتظام	لا يستلمون رواتبهم بانتظام	يعتمدون على راتب الوظيفة الواحدة	يعتمدون على راتب الوظيفة و مداخيل أخرى	يعتمدون على راتب الوظيفة و رواتب المعالين منهم	
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	_	64	53		11	
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	_	32	28		4	
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	_	32	24		8	
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	_	32	23		9	
	الإجمالي	_	160	128		32	

بالرواتب من لدن المركز للمنشآت التي تعتمد في رواتبها على دعم وزارة المالية وذلك عادة ما يتأخر أو يدفع فصلياً بحسب الأحوال، كما أن معظم القوى العامله تعتمد على راتب الوظيفة الواحدة وذلك ما يضاعف أعباء المعيشة للعاملين في هذه المنشآت.

5-3-2: وحول أسباب التوظيف وطريقة الألتحاق بالعمل من قبل القوى العامله المبحوثه ، فقد عبر الجدول رقم (30) عن نتائج الأجابه على السؤال حول طريقة الألتحاق بالعمل من قبل القوى العامله المبحوثة ، ويظهر الجدول الى أن 8 أشخاص بنسبة 5٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة قد وظفوا مركزياً من قبل الخدمة المدنية في إطار التعيينات للخريجين و47 شخص بنسبة 29 ٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة قد وظفوا لتلبية حاجة ملحة في العمل، ولم يلتحق أحداً بالمنشآت المبحوثة في إطار مسابقة وظيفية و4 اشخاص فقط تحولوا من مرافق عسكريه بنسبة 5ر2٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة ، أما اللذين تحولوا من مرافق مدنية أخرى فيبلغ عددهم 27 شخص بنسبة 17 ٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة، والذين ألتحقوا بالعمل لأسباب إجتماعية قد بلغوا 16 شخص بنسبة 10٪ ، أماً اللذين لم يحددوا أسباباً أو طريقة للألتحاق بالعمل في المنشآت المبحوثة فعددهم 58 شخص بنسبة 5ر36 ٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة . ومن خلال هذا التوزيع يتضح أن التوظيف في المنشآت المبحوثة لم يكن مخططاً ويتم وفق الحاجه الفعلية ولمبررات موضوعية وحاجة إقتصادية ولكن كان التوظيف عشوائياً وحسب رغبة مدراء المنشآت المبحوثة أو تحت ضغوط وإحراجات إجتماعية على المدراء.

5-3-3: ويبرز الجدول رقم (31) حصيلة التأهيل أثناء الخدمة في المنشآت المبحوثة ، حيث تلقى التأهيل أثناء الخدمة في المنشآت المبحوثة حوالي 35 شخص بنسبة 22٪ من القوى العامله المبحوثة وكانت مجالات التأهيل تتركز في أعمال السكرتارية والمحاسبة والطباعة على الكمبيوتر والتسويق والأدارة والأقتصاد والقانون.

ولم تهتم المنشآت المبحوثة بالتأهيل في مجالات التكنلوجيا وإستخدامات الحاسب والصيانة للمنتجات التي كانت تستوردها أو تسوقها، حيث تفتقر المؤسسات المبحوثة الى كوادر تقنية وفنية قادرة على تقديم خدمات أفضل للزبائن.

5-3-4: أماً فيما يتعلق بالظروف السكنية للقوى العامله المبحوثة فقد أظهرها الجدول رقم (32) والتي يتناول توزيع القوى العامله المبحوثة في المنشآت المبحوثة من حيث الأرتباط بالسكن في محافظة

جدول رقم (30): **توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب طريقة الالتحاق بالعمل:**

الرقم	طريقة الالتحاق	عدد العاملين في المنشآت المبحوثة حسب طريقة الالتحاق				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	وظفت مركزيا من قبل الخدمة بعد التخرج مباشرة في إطار التعيينات للخرجين :	4	–	1	3	8
2	لتلبية حاجة ملحة في العمل أو لشغل وظيفة محددة:	8	5	2	12	47
3	في إطار مسابقة وظيفية :	–	–	–	–	–
4	بالتحويل من مرافق عسكرية :	1	2	1	–	4
5	بالتحويل من مرافق مدنية أخرى:	10	–	9	8	27
6	لأسباب اجتماعية:	6	3	2	5	16
7	أخرى	15	22	17	4	58
	الإجمالي	64	32	32	32	160

جدول رقم (31): توزيع القوى العاملة المبحوثة التي تلقت التأهيل أثناء الخدمة حسب مجالات التأهيل وحسب المنشآت المبحوثة:

الرقم	مجالات التأهيل	عدد القوى العاملة التي تلقت التأهيل حسب المنشآت المبحوثة				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	محاسبة	4	2	5	3	14
2	الطباعة على الكمبيوتر	3	1		2	6
3	تسويق تجاري	1	2			3
4	هندسة		1		2	3
5	طباعة على الالة الكاتبة (سكرتارية)		1			1
6	ادارة			1	4	5
7	اقتصاد	2				2
	قانون	1				1
	الإجمالي	11	7	6	11	35

جدول رقم (32): **توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة من حيث الارتباط بالسكن في المحافظة و المعيشة مع الأسرة في عدن:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	توزيع القوى العاملة حسب توفر السكن في عدن			توزيع القوى العاملة حسب العيش مع الأهل في عدن		
		يوجد سكن في م/عدن	لا يوجد سكن في م/عدن	الإجمالي	أعيش مع الأسرة في عدن	أعيش بدون أسرة في عدن	الإجمالي
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	36	28	64	61	3	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	25	7	32	30	2	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	25	7	32	32	–	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	18	14	32	30	2	32
	الإجمالي	104	56	160	153	7	160

جدول رقم (33): **توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة حسب كفاية الراتب و طرق تدبير أمور الحياة الأساسية:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	توزيع القوى العاملة حسب كفاية الراتب و طرق تدبير أمور الحياة				
		الراتب يكفي	الراتب لا يكفي و أتدبر أمور الحياة بالاعتماد على *:			
			الاقتراض	الدخل الإضافي	دعم الأقارب في الداخل أو الخارج	بطرق أخرى
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	9	41	1	7	10
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	1	23	2	14	–
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	3	22	1	3	3
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	5	13	2	11	5
	الإجمالي	18	99	6	35	18

* سمح بتعدد الاجابات

عدن والمعيشة مع الأسرة في عدن ، حيث يظهر الجدول بأن 65 ٪ من القوى العامله المبحوثة لديها سكن في عدن، بينما 35٪ من القوى العامله لا يتوفر لديها سكن خاص في عدن ومن حيث العيش والعمل في عدن مع الأسرة أو بدونها ، فيظهر الجدول أن 95٪ من القوى العامله المبحوثة تعيش مع أسرها في عدن و5٪ فقط تعيش لوحدها في عدن وأسرتها في الأرياف.

5-3-5: ويظهر الجدول رقم (33) توزيع القوى العامله المبحوثة من حيث مدى كفاية الراتب وطرق تدبير أمور الحياة الأساسية حيث أفاد 11٪ فقط من القوى العامله المبحوثة، بأن رواتبهم تكفيهم لمواجهة أعباء الحياة، ولكن 89٪ منهم لا تكفيهم رواتبهم ويتدبرون أمورهم أماً بالأقتراض أو الدخل الأضافي أو دعم الأقارب أو بطرق أخرى. وقد أجاب البعض بعدة إجابات حيث يعتمد البعض على أكثر من بديل لتدبير أمور الحياة وذلك ما يدلل على أن معظم القوى العامله في المنشآت المبحوثة تعيش أوضاع صعبة في مواجهة أعباء الحياة ولابد من مراعاة ذلك عند إتخاذ إجراءات بشأنهم أو بشأن المنشآت التي يعملون بها حتى لا تتعرض حياتهم للمزيد من التدهور.

5-3-6: ويبين الجدول رقم (34) الذي يتناول توزيع القوى العامله في المنشآت المبحوثة من حيث تخزين القات وحجم الأنفاق على مشتريات القات، بأن 69٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة لا تخزن أولا تستطيع الأنفاق على شراء القات ، بينما 27٪ من القوى العاملة المبحوثة تُخَزِّنْ وتنفق على شراء القات في حدود 500 ريال وأقل أسبوعياً أماً 4٪ فأنها تخزن وتنفق أسبوعياً مابين 500 الى 1500 ريال أسبوعياً، وذلك يدلل على أن أكثر من 30٪ من القوى العاملة المبحوثة بالرغم من الظروف الأقتصادية الصعبة التي تعيشها فأنها مبتلية بآفة القات وتنفق جزء من دخلها في التخزين وشراء القات.

5-3-7: أماً من حيث الأعباء الأضافية التي تعاني منها القوى العاملة المبحوثة فأن الجدول رقم (35) يظهر توزيع القوى العامله المبحوثة من حيث مستوى الأعتمادية على الأستدانة في تسيير حياتها، ومن خلال الجدول فقد أجمع 5ر72٪ من القوى العاملة المبحوثة بأنهم مدينون و27 ٪ فقط ليسوا مدينون ويتوزع هؤلاء المدينون الى 19٪ منهم مدينون بشكل دائم و5ر65 ٪ منهم مدينون من وقت لآخر، و5ر15 ٪ منهم مدينون بصفة إستثنائية وذلك دليل آخر على أن القوى العاملة المبحوثة

جدول رقم (34): **توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة من حيث تخزين القات و حجم الإنفاق على مشتريات القات:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد القوى العاملة المخزنة و غير المخزنة و حجم الإنفاق على مشتريات القات			الإجمالي
		لا اخزن القات	اخزن القات و انفق على شراء القات أسبوعيا		
			اقل من 500 ريال	من 500 إلى 1500 ريال	اكثر من 1500 ريال
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	43	18	3	–	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	26	6	–	–	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	22	8	2	–	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	19	11	2	–	32
	الإجمالي	110	43	7	–	160

جدول رقم (35): **توزيع القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة من حيث مستوى الاعتمادية على الاستدانة في تسيير حياتها:**

الرقم المتسلسل	اسم المنشأة المبحوثة	عدد القوى العاملة المديونة و غير المديونة و حالات الاستدانة			الإجمالي
		غير مديون	مديون		
			بشكل دائم	من وقت لأخر	بصفة استثنائية
1	شركة التجارة الداخلية الوطنية	14	9	34	8	64
2	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	12	4	13	2	32
3	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	4	7	16	5	32
4	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	14	2	13	3	32
	الإجمالي	44	22	76	18	160

في معظمها تعيش حالة من المدينية الدائمة التي لا تستطيع الفكاك منها في ظل ظروفها الراهنه وكيف سيكون حالها اذا تغيرت ظروفها الأقتصادية فجأة الى الأسواء.

5-3-8: وفيما يتعلق بأثر الوضع الراهن للمنشآت المبحوثة على الوضع الشخصي للقوى العامله المبحوثة فقد لخص الجدول رقم (36) نتائج تلك الآثار وقد سمح في هذه الحاله بتعدد الأجابات حيث أفاد 157 شخص منهم بنسبة 98٪ من القوى العاملة المبحوثة بأنهم يشعرون بعدم الأطمئنان على مستقبلهم ، وأبدى 84 شخص منهم بنسبة 5ر52٪ بالقلق والخوف من أنهم قد يتعرضون للتسريح في أي وقت ولا توجد ضمانات لهم بالحصول على أعمال أخرى ، كما أفاد 61 شخص منهم بنسبة 38٪ من أنهم لم يعد يجدوا عملاً يؤدونه وأفاد 57 شخص منهم بنسبة 6ر35٪ بأن أوضاع منشآتهم قد أثرت على أدائهم الوظيفي العملي وقرر 35 شخص منهم بنسبة 22٪ بأن الوضع الراهن لمنشآتهم قد خفض من مداخيلهم بسبب تدني الحافز والمكافآت والعمل الأضافي والخلاصة ، أن معظم القوى العاملة قلقة وخائفة من مستقبلها.

5-4: نتائج أستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة وإجاباتها بشأن التقاعد أو إنهاء خدماتها في المنشآت ومستقبلها الوظيفي اللاحق في المنشآت أو خارجها:

5-4-1: يظهر الجدول رقم (37-أ) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن قناعتها في أنها عمالة فائضة وهل بلغت أحد الأجلين للتقاعد الألزامي ووفقاً لما ورد في اجدول فأن 60 شخصاً من القوى العاملة المبحوثة بنسبة 5ر37٪ منهم يقررون بأنهم عبئاً وظيفياً على منشآتهم وأنهم عماله فائضة، بينما ينفي الـ 100 شخص المتبقون بأنهم عماله فائضة و2 منهم فقط قد أقروا بأنهم بلغوا أحد الأجلين للتقاعد الألزامي أما البقية وعددهم 158 فقرروا أنهم لم يبلغوا أحد الأجلين للتقاعد الألزامي.

5-4-2: أمّا الجدول رقم (37 -ب) فأنه يلخص نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن رغبتها في التقاعد المبكر ووفقاً لهذا الجدول فقد أجاب معظم القوى العاملة المبحوثة بنسبة87٪ منهم بأنهم لا يرغبون في الأحالة للتقاعد المبكر وأبدى 21 شخص فقط الأستعداد للتقاعد المبكر و3 أشخاص منهم بشراء من 1 -3 سنوات من خدماتهم المتبقية و3 أشخاص منهم بشراء 4-6 سنوات من خدماتهم المتبقية و15 شخص بشراء من 7 الى 10 سنوات من خدماتهم المتبقية.

جدول رقم (36): اثر الوضع الراهن في المنشآت المبحوثة على الوضع الشخصي للقوى العاملة المبحوثة :

الرقم	الأثر	توزيع عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب اثر الوضع الراهن على الوضع الشخصي *				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	خفضت من مدا خيلي:	6	8	12	9	35
2	أشعرتني بعدم الاطمئنان على مستقبلي:	63	31	32	31	157
3	أثرت على أدائي الوظيفي و العملي:	27	8	12	10	57
4	لم اعد أجد ما اعمله:	24	14	15	8	61
5	أصبحت عرضة للتسريح في أي وقت:	28	23	21	12	84
	الإجمالي	148	84	92	70	394

* سمح بتعدد الاجابات

جدول رقم (37 – أ): **نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن قناعتها في انها عمالة فائضة و هل بلغت احد الاجلين للتقاعد الإلزامي :**

الرقم	رغبات و آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب رغبتها في التقاعد الإلزامي								الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء		الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)			
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
1	هل ترى في نفسك عبئا وظيفيا على منشأتك، أي عمالة فائضة :	27	37	12	20	17	15	4	28	60	100
2	هل بلغت أحد الاجلين للتقاعد الإلزامي :	–	64	–	32	1	31	1	31	2	158

جدول رقم (37 – ب): **نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن رغبتها في التقاعد المبكر :**

الرقم	رغبات و آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب رغبتها في التقاعد المبكر												الإجمالي		
		شركة التجارة الداخلية الوطنية			المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات			المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء			الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)					
		لا	نعم و أرغب في شراء الخدمة المتبقية		لا	نعم و أرغب في شراء الخدمة المتبقية		لا	نعم و أرغب في شراء الخدمة المتبقية		لا	نعم و أرغب في شراء الخدمة المتبقية			لا	نعم و أرغب في شراء الخدمة المتبقية	
			من 1 – 3 سنوات	من 4 – 6 سنوات		من 1 – 3 سنوات	من 4 – 6 سنوات		من 1 – 3 سنوات	من 4 – 6 سنوات		من 1 – 3 سنوات	من 4 – 6 سنوات	من 7 – 10 سنوات		من 1 – 3 سنوات	من 4 – 6 سنوات	من 7 – 10 سنوات
	هل ترغب في الإحالة إلى التقاعد المبكر :	60	–	1	3	–	1	4	27	2	–	3	27	1	1	5	25	3	3	15	139

جدول رقم (37 – ج): **نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن رغبتها في إنهاء خدماتها (في حالات عدم التقاعد الإلزامي أو المبكر) و الانتقال لأعمال أخرى :**

الرقم	رغبات و آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب رغبتها في إنهاء خدماتها و الانتقال لأعمال أخرى *								الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء		الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)			
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
1	**هل ترغب في إنهاء خدماتك طواعية و الحصول على مستحقات كاملة مهما كان مقدارها لتبحث لك عن عمل جديد على مسؤليتك الشخصية:**	1	63	1	28	3	27	1	27	6	145
2	**– هل ترغب في استلام مستحقات نهاية خدمتك و العودة إلى محافظتك للتفرغ للزراعة** أو عمل ذاتي آخر:	1	63	1	31	2	30	1	31	5	155
3	**هل أنت مستعد للانتقال للعمل في أي وظيفة حكومية أو في أي مؤسسة عامة أخرى خارج محافظة عدن:**	18	46	6	26	9	23	9	23	42	118
4	هل ترغب في العمل مع القطاع الخاص بعد تنفيذ إجراءات الخصخصة في مؤسستك :	53	11	23	9	29	3	26	6	131	29
5	هل ترغب في ترك العمل في المؤسسة و إنشاء مشروع خاص بك	1	63	–	32	–	32	–	32	1	159

* سمح بتعدد الاجابات

جدول رقم (37 – د): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن رغبتها في ترك العمل إذا توفرت لها بعض الخيارات :

الرقم	رغبات و آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب رغبتها في ترك العمل إذا توفرت لها بعض الخيارات								الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء		الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)			
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
1	توفير تمويل خاص عبر قروض صناديق التنمية الاجتماعية لإنشاء مشروع خاص بك:	12	52	1	31	5	27	4	28	22	138
2	الاشتراك مع آخرين من العاملين في نفس المرفق لإنشاء مشروع خاص بكم عبر تمويل من الصناديق الاجتماعية :	1	63	1	31	–	32	1	31	3	157
3	الهجرة إلى الخارج للعمل:	–	64	1	31	–	32	–	32	1	159
4	توفير قطعة ارض لبناءها و إقامة مشروع خاص لك:	1	63	–	32	–	32	–	32	1	159
5	توفير قطعة ارض صالحة للزراعة لاستصلاحها و استزراعها:	3	61	–	32	–	32	–	32	3	157

5-4-3: وحول نتائج رغبة القوى العاملة المبحوثة في أنهاء خدماتها في المنشآت المبحوثة والأنتقال لأعمال أخرى فالجدول رقم (37-ج) يلخص هذه النتائج ، وقدسمح بتعدد الأجابات على هذه الأسئلة وأيضاً بالأمتناع عن الأدلاء بالرد ، وكما يشير هذا الجدول فأن 145 شخص بنسبة 90٪ من القوى العاملة المبحوثة قد ردت بعدم رغبتها في إنهاء خدماتها طواعية والحصول على مستحقاتها كاملة مهما كان مقدارها لتبحث لها عن عمل على مسئوليتها الشخصية كما أفاد 155 شخص بنسبة 97٪ من القوى العاملة المبحوثة بأنها لا ترغب في أستلام مستحقاتها والعودة الى محافظاتها للتفرغ للزراعة أو أي عمل ذاتي آخر ، كما أبدى 118 شخص بنسبة 74٪ من القوى العاملة المبحوثة بعدم رغبتها في الأنتقال الى محافظة أخرى للعمل في وظيفة حكومية أو أي مؤسسة عامه أخرى خارج محافظة عدن ، كما لم يرغب 159 شخص بنسبة 3ر99 من القوى العاملة المبحوثة في ترك العمل في المؤسسة وإنشاء مشروع خاص بهم ، وأبدى 131 شخص بنسبة 82٪ من القوى العاملة المبحوثة باستعدادهم للعمل مع القطاع الخاص بعد تنفيذ إجراءات الخصخصة في مؤسساتهم.

5-4-4: ويلخص الجدول رقم (37-د) نتائج آراء القوى العامله المبحوثة بشأن رغبتها في ترك العمل اذا توفرت لها بعض الخيارات، وكما يظهره الجدول فأن عدد محدود من القوى العاملة المبحوثة ترغب في ترك العمل اذا توفرت لها بعض الخيارات ، فقد وافق 22 شخص فقط بنسبة 14٪ من القوى العاملة المبحوثة على ترك العمل اذا توفر تمويل خاص عبر قروض من صندوق التنمية الأجتماعية لأنشاء مشاريع خاصه بهم بينما وافق من 1 -3 شخص فقط على الخيارات الأخرى ، أي أن معظم القوى العاملة المبحوثة لم توافق على ترك العمل حتى لو توفرت لها بعض الخيارات الأخرى لأقامة مشاريع خاصه، وتدلل النتائج التي وردت في الجدول رقم 37 بأجزائه المختلفة من (أ) الى(د) بأن معظم القوى العاملة المبحوثة تتمسك بأعمالها ودخولها المتأنية من العمل في المنشآت المبحوثة بالرغم من عدم إنتظام إستلامها لمداخيلها وبالرغم من عدم كفايتها وبالرغم من أن جزء من هذه القوى العاملة يعتبر نفسه قوى عامله فائضة في هذه المنشآت ولكن عدم إطمئنانهم على المستبقل يفرض عليهم التمسك بوظائفهم الحالية ولكن مع ذلك فأن جزء كبير منهم مستعد للأنتقال للعمل مع القطاع الخاص بعد تنفيذ إجراءات الخصخصة لمنشآتهم.

5-5: نتائج إستقصاء آراء القوى العامله المبحوثة بشأن المزايا التي تتمتع بها وإستعدادها للتأهيل اللاحق:

5-5-1: يلخص الجدول رقم (38) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن المزايا التي تؤهلها للعمل مع القطاع الخاص من وجهة نظرها ، وقد سمح في هذه الحاله بتعدد الأجابات والأمتناع عن الأدلاء بالردود ومن خلال هذا الجدول فقد أوضح 122 شخص بنسبة 76٪ من القوى العاملة المبحوثة بأن لديهم روح المبادرة والتفاني في العمل وذلك ما يؤهلها للعمل مع القطاع الخاص، بينما أبدى 57 شخص منهم فقط بنسبة 36٪ فقط من القوى العامله المبحوثة بأن لديها إمكانيات التطوير ، وقرر 100شخص منهم بنسبة 5ر62 ٪ من القوى العامله المبحوثة بأن لديهم مؤهلات وخبرات كافية تؤهلهم لمتابعة العمل مع القطاع الخاص ، بينما افاد 59 شخص بنسبة 37٪ بأن الوظائف التي يؤدونها لا يمكن الأستغناء عنها.

5-5-2: وفيما يتعلق بمدى توفر المهارات الفنيه لدى القوى العامله المبحوثة وأستعدادها لفتح عمل خاص بها فقد لخص الجدول رقم (39) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في هذا المجال ، وحسبما يتضح من الجدول فأن 32 شخص فقط بنسبة 20٪ من القوى العامله المبحوثة فقط قد قررت بأن لديها مهارة مهنية يمكن إستغلالها لفتح عمل مهني خاص بها او الأشتراك مع آخرين لفتح هذا العمل وتتوزع هذه المهارات على المهن التاليه:-

5 أشخاص في مهنة النجاره ، وشخصين في مهنة السباكة ، وشخص واحد في مهنة الحدادة وشخصين في مهنة اللحام و9 اشخاص في مهنة الطباعة على الكمبيوتر و4 أشخاص في مهن أخرى غير مصنفه.

5-5-3: وحول الأستعداد للتأهيل فقد لخص الجدول رقم (40) نتائج آراء القوى العامله المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن استعدادها للتأهيل ومن خلال الجدول يتضح ، أن 72 شخصاً فقط بنسبة 45٪ من القوى العاملة المبحوثة لديها الأستعداد للتأهيل في مهن وأعمال غير التي يقومون بها حالياً، وفيما يتعلق فيما إذا كانت هناك مبادرات ذاتيه للتأهيل تمت خلال فترة الخمس السنوات الماضية من قبل القوى العامله المبحوثة فقد أجاب 16 شخص فقط بنسبة 10٪ فقط من القوى العاملة المبحوثة بأهم قد أشتركوا ببعض الدورات أو أنتسبوا لبعض المعاهد والجامعات للمزيد من التأهيل ،

جدول رقم (38): نتائج و آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن المزايا التي تؤهلهم للعمل مع القطاع الخاص *:

الرقم	المزايا	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة بشأن رأيها في المزايا التي تؤهلها للعمل مع القطاع الخاص				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	لدي روح المبادرة و التفاني في العمل:	51	19	27	25	122
2	لدي إمكانيات التطوير:	31	9	7	10	57
3	لدي مؤهلات و خبرات كافية:	42	16	21	21	100
4	لان وظيفتي التي اوروديها لا يمكن الاستغناء عنها:	25	10	12	12	59
5	أخرى	–	–	–	1	1
	الإجمالي	149	54	67	69	

* سمح بتعدد الإجابات و الامتناع عن الإدلاء

جدول رقم (39): **نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن المهارات المهنية المتوفرة لديها و استعدادها لفتح عمل خاص بها :**

الرقم	رغبات و آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة حسب المهارات المهنية المتوفرة لديها و استعدادها لفتح عمل خاص بها								الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء		الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)			
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
	هل لديك مهارة مهنية يمكن استغلالها لفتح عمل مهني خاص بك أو الاشتراك مع آخرين لفتح مثل هذا العمل:	9	–	4	–	7	–	3	–	23	–
	إذا الإجابة نعم حدد أي من المهارات التالية:–										
1	مهارة في مجال النجارة:	1	–	2	–	2	–	–	–	5	–
2	مهارة في مجال السباكة:	2	–	–	–	–	–	–	–	2	–
3	مهارة في مجال الحدادة:	1	–	–	–	–	–	–	–	1	–
4	مهارة في مجال اللحام:	2	–	–	–	–	–	–	–	2	–
5	مهارة في الطباعة على الآلة الكاتبة/معالجة الكلمات (استخدام الكمبيوتر):	1	–	2	–	5	–	1	–	9	–
6	أخرى	2	–	–	–	–	–	2	–	4	–
	الإجمالي	9	–	4	–	7	–	3	–	23	–

جدول رقم (40): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن استعدادها للتأهيل :

الرقم	رغبات و آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي لديها استعداد للتأهيل						الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)		
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا
1	هل لديك الاستعداد للتأهيل في مهن و أعمال أخرى غير التي تقوم بها	31	33	14	18	12	20	15	17	72	88
2	هل قمت بمبادرات ذاتية للتأهيل في مجالات جديدة عن عملك الحالي، خلال فترة الخمس سنوات الماضية	7	–	–	–	5	–	4	–	16	–
	إذا كانت الإجابة بنعم:										
1-2	الاشتراك في دورات بعض برامج الحاسب الآلي:	2	–	–	–	4	–	4	–	10	–
2-2	الاشتراك في دورات تقوية باللغات الأجنبية:	2	–	–	–	1	–	–	–	3	–
3-2	الاشتراك في دورات مهنية:	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
4-2	الانتساب للجامعة:	3	–	–	–	–	–	–	–	3	–
5-2	الاشتراك في دورات إدارة أعمال، سكرتارية:	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
6-2	الانتساب للدراسة ما قبل الجامعة:	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	الإجمالي	7	–	–	–	5	–	4	–	16	–

بها حالياً، وفيما يتعلق فيما اذا كانت هناك مبادرات ذاتية للتأهيل تمت خلال فترة الخمس السنوات الماضية من قبل القوى العاملة المبحوثة فقد أجاب 16 شخص فقط بنسبة 10٪ من القوى العاملة المبحوثة بأنهم قد أشتركوا ببعض الدورات أو أنتسبوا لبعض المعاهد والجامعات للمزيد من التأهيل، حيث أشترك 10 أشخاص من هؤلاء الـ 16 شخصاً في دورات بعض برامج الحاسوب الآلي وأشترك 3 أشخاص في دورات تقوية للغات الأجنبية و3 فقط انتسبوا للجامعات.

5-6: نتائج إستقصاء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها في أسباب مآلت اليه أوضاع منشآتها ورؤيتها للمعالجة اللاحقة لأوضاع هذه المنشآت بما في ذلك وجهة نظرها حول خيارات المعالجة:-

5-6-1: يبين الجدول رقم (41) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها في أسباب ما آلت اليه أوضاع منشآتها ، وقد سمح في سياق الرد على هذه الأسئلة بتعدد الأجابات والأمتناع عن الأدلاء بأي إجابة ، وقد أجمع 125 شخص بنسبة 78٪ من إجمالي القوى العاملة المبحوثة بأن السبب الرئيسي لما آلت اليه أوضاع منشآتهم هو إنهاء سياسة إحتكار التجارة ، بينما اضاف 62 شخص منهم بنسبة 39 ٪ من القوى العاملة المبحوثة بأن عدم كفأة من تعاقبوا على إدارات منشآتهم هي من ضمن الأسباب التي أدت بالوصول الى منشآتهم الى ما آلت اليه راهناً وقرر 42 شخص منهم بنسبة 26٪ من القوى العاملة المبحوثة بأن زيادة عدد القوى العاملة عن الحاجة هي أيضاً من الأسباب التي أدت بمنشآتهم الى التدهور، بينما أضاف البعض منهم أسباب أخرى هي على وجه التحديد وحسب ترتيب عدد المشاركين في الأجابات ، الأسباب التاليه:-

- ضعف الأشراف والرقابه من قبل الوزارة المشرفة – 26 شخص
- ضعف الهياكل التمويليه – 20 شخص
- التدخلات السياسية في الأنشطة التشغيلية – 15 شخص
- قيام المنشآة دون مقومات إقتصادية – 4 أشخاص
- عدم وجود مالك يحمى حقوق المنشأة – 3 أشخاص
- الأسباب أعلاه مجتمعه – شخص واحد

5-6-2: كما يظهر الجدول رقم (42) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الأسباب الرئيسية لزيادة عدد العاملين عن الحاجة في المنشآت المبحوثة وقد سمح هنا أيضاً بتعدد الأجابات والأمتناع عن الأدلاء وقد أجاب 113 شخص بنسبة 70٪ من عينة المسح بأن سياسة التوظيف الألزامي الحكومية هي أحد الأسباب الرئيسية للقوى الفائضة في المنشآت المبحوثة ، بينما أجاب 58 منهم بنسبة 36٪ من عينة المسح بأن التوظيف العشوائي بواسطة المحسوبيه هو من الأسباب الرئيسية لهذا الوضع ، بينما أضاف آخرون أسباب أخرى ، نوردها حسب الترتيب للعدد الأكبر من الأجابات على النحو التالي:-

. عدم الألتزام بسن التقاعد - 38 شخص

. هجرة أبناء الريف الى المدينة - 31 شخص

.قلة تسريح العاملين - شخصان

5-6-3: وحول إستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها في المعالجة اللاحقة لأوضاع منشآتها فقد لخصها الجدول رقم (43-أ) حيث سمح هنا أيضاً بتعدد الأجابات والأمتناع عن الأدلاء، فقد أقترح 88 شخص بنسبة 55٪ من القوى العاملة المبحوثة تحويل منشآتهم الى شركات مساهمة عامه وإشراك العاملين فيها من خلال تمليكهم نسبة معينه في رأسمالها ، كما أقترح 56 شخصاً بنسبة 35٪ من القوى العامله المبحوثة ، تحويلها الى قطاع مختلط أما 52 شخصاً بنسبة 32٪ من القوى العاملة المبحوثة فقد أقترحت تأجير الأصول الثابتة لمنشآتهم للقطاع الخاص. وأقترح شخص واحد بيعها للقطاع الخاص، وبالنسبة للذين أقترحوا تحويلها الى شركات مساهمة وإشراك العاملين في رأسمالها فقد حددوا نسب المساهمه للعاملين على 4 فئات ، ويلخص الجدول رقم (43-ب) توزيع هذه النسب حيث أقر 9 أشخاص تحديد نسبة مساهمة من 5 الى 10 ٪ ، و10 أشخاص نسبة مساهمة من 10 الى 20٪ و15 شخص حددوا نسبة مساهمة تتراوح مابين 20 الى 40٪، والأغلبية حددوا نسبة مساهمة مابين 30 الى 40٪ من رأسمال الشركات المساهمة. وحول خيارات تمويل مساهمات العاملين في هذه الشركات المساهمة فقد أقترح 71 شخص من القوى العاملة العاملة بأن يتم التمويل عبر الدولة بقروض ميسرة للعاملين ، وأقترح ثمانية أشخاص تمويل هذه المساهمات من صناديق التأمينات الأجتماعية و7 أشخاص اقترحوا أن يتم التمويل عبر الأقتراض الفردي من خارج المؤسسة وشخصان فقط أقترحوا بأن يتم التمويل عبر الخصم الشهري من رواتب العاملين أو عبر مدخراتهم الشخصية.

جدول رقم (41): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظر في أسباب ما آلت إليه أوضاع منشآتها :

الرقم	الأسباب	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت بوجهة نظرها في أسباب ما آلت إليه أوضاع المنشآت				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	انتهاء سياسة احتكار التجارة :	56	24	26	19	125
2	قيام المنشأة دون مقومات اقتصادية:	2	1	1	–	4
3	عدم كفاءة من تعاقبوا على الإدارات:	27	6	8	21	62
4	ضعف الهياكل التمويلية :	14	2	3	1	20
5	ضعف الإشراف و الرقابة من قبل الوزارة المشرفة :	14	2	2	8	26
6	عدم وجود مالك يحمي حقوق المنشأة :	–	–	1	2	3
7	زيادة عدد القوى العاملة عن الحاجة :	32	6	1	3	42
8	التدخلات السياسية في الأنشطة التشغيلية :	8	–	4	3	15
9	للأسباب أعلاه مجتمعة :	1	–	–	–	1

* سمح بتعدد الإجابات و الامتناع عن الإدلاء

جدول رقم (42): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الاسباب الرئيسية لزيادة عدد العاملين عن الحاجة في المنشآت المبحوثة :

الرقم	الأسباب	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت بوجهة نظرها في أسباب زيادة عدد العاملين عن الحاجة في المنشآت			الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	التوظيف بالزيادة عن الحجم المطلوب :	12	7	6	2	27
2	سياسة التوظيف الإلزامي الحكومية :	44	22	23	24	113
3	هجرة أبناء الريف إلى المدينة :	21	4	3	3	31
4	قلة تسريح العاملين :	–	1	1	–	2
5	عدم الالتزام بسن التقاعد:	29	2	4	3	38
6	التوظيف العشوائي بواسطة المحسوبية:	29	14	7	8	58
7	أسباب أخرى :	21	–	1	2	24

* سمح بتعدد الإجابات و الامتناع عن الإدلاء

جدول رقم (43 - أ): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها في المعالجة اللاحقة لأوضاع منشآتها :

الرقم	الآراء بشأن المعالجة اللاحقة	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن المعالجة اللاحقة لأوضاع منشآتها				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	التصفية :	–	–	–	–	–
2	بيعها للقطاع الخاص بالكامل :	–	–	–	1	1
3	تحويلها إلى قطاع مختلط (تغير هيكل الملكية لإتاحة فرص لمستثمري القطاع الخاص لشراء النصيب الأكبر من اسهم المنشأة) :	29	14	8	5	56
4	منح القطاع الخاص حق إدارة المنشأة بموجب عقد إدارة :	–	–	–	–	–
5	تأجير الأصول الثابتة للمنشأة للقطاع الخاص :	32	12	6	2	52
6	تحويلها إلى شركة مساهمة عامة تطرح أسهمها للجمهور مع إبقاء نسبة من الأسهم للعاملين فيها:	30	15	20	23	88

* سمح بتعدد الإجابات و الامتناع عن الإدلاء

جدول رقم (43 - ب): **نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن خيارات مساهمة العاملين :**

الرقم	نطاق مساهمة العاملين	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن خيارات مساهمة العاملين			الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	من 5 – 10% :	8	1	–	–	9
2	من 10 – 20% :	6	–	1	3	10
3	من 20 – 30% :	9	1	2	3	15
4	من 30 – 40% :	7	13	17	17	54
	الإجمالي	30	15	20	23	88

جدول رقم (43 - ج): **نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن خيارات تمويل مساهمات العاملين :**

الرقم	خيارات تمويل مساهمة العاملين	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن خيارات تمويل مساهمات العاملين			الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	عبر الاقتراض الفردي من خارج المؤسسة :	–	7	–	–	7
2	عبر الخصم الشهري من رواتب العاملين بنسبة معينة :	–	–	–	1	1
3	عبر المدخرات لدى العاملين :	–	1	–	–	1
4	عبر تمويل الدولة بقروض ميسرة للعاملين :	29	4	17	18	68
5	من صناديق التأمينات الاجتماعية :	1	3	3	4	11
	الإجمالي	30	15	20	23	88

5-7: نتائج إستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن وجهة نظرها حول قدرة منشآتها على النهوض في ظل الخصخصة والشروط الواجب توفرها:-

5-7-1: يلخص الجدول رقم (44) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن قدرة منشآتها على النهوض بأوضاعها في ظل الخصخصة ، ووفقاً لما ورد بالجدول فأن 143 شخص 69٪ من القوى العاملة المبحوثة قد وافقوا على أن المنشآت التي يعملون بها قادرة على النهوض بأوضاعها في ظل الخصخصة، بينما أجاب الباقون وعددهم 17٪ بأنه حتى في ظل الخصخصة فأن المنشآة لا تستطيع النهوض بأوضاعها واللذين أجابوا " بنعم" بأمكانية النهوض بأوضاع المنشآت في ظل الخصخصة قد حددوا المميزات التي تتمتع بها المنشآة ورتبوها حسب الأولوية التي يعتقدونها وكانت النقاط التي حصلت عليها كل ميزة على مستوى المنشآت المبحوثة الأربع على النحو التالي:-

- المنشآة لديها خبرة عريقة في مجال عملها: حصلت على 133 نقطة.
- المنشآة لديها أصول كبيرة : حصلت على 128 نقطة.
- المنشآة لديها عماله وإدارة مؤهلة :حصلت على 110 نقطة.
- المنشآة لديها زبائن كثر وسمعة طيبة : حصلت على 82 نقطة.
- المنشآة منتشرة في مناطق كثيرة : حصلت على 79 نقطة.
- المنشآة لديها أسطول ومعارض وقنوات تسويق: حصلت على74 نقطة.
- المنشآة تتعامل بسلع حيويه: وحصلت على 20 نقطة.
- المنشآة لديها سيوله كبيره: حصلت على 3 نقاط.

أماً على مستوى كل منشآة وعدد النقاط التي حصلت عليها كل ميزة فواضحة في الجدول نفسه ويمكن ترتيب المميزات في كل منشآة مبحوثة حسب النقاط لمن يرغب في الأستزادة في معرفة آراء العاملين بمنشآتهم.

5-7-2: وحول الشروط الواجب توفرها للنهوض بأوضاع المنشآت في ظل الخصخصة من وجهة نظر القوى العاملة المبحوثة فيلخصها الجدول رقم (45) وحسب ترتيب هذه الشروط وفقاً لما حصلت عليه من نقاط فأن ترشيد النفقات تحتل الأولوية وحصلت على 119 نقطة ، ومكافحة الفساد وحصلت على 104 وضخ أموال جديدة للمنشآت وحصلت على 101 نقطة، ثم تحسين الأداء

جدول رقم (44): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة بشأن قدرة منشآتها على النهوض بأوضاعها في ظل الخصخصة :

الرقم	آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن قدرة منشآتها على النهوض بأوضاعها في ظل الخصخصة						الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)		
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	لا
	هل تعتقد أن المنشأة التي تعمل فيها قادرة على النهوض بأوضاعها في ظل الخصخصة	61	3	21	11	30	31	2	143	17
	إذا كانت الإجابة بنعم: ماهي المميزات التي تتمتع بها المنشاة (رتبها حسب الأولوية) (بالنقاط)									
1	لديها أصول ثابتة كبيرة :	59		18		24	27		128	
2	لديها خبرة عريقة في مجال عملها :	59		20		29	25		133	
3	لديها عمالة و إدارة مؤهلة :	55		15		23	17		110	
4	لديها سيولة كبيرة :	2		–		–	1		3	
5	لديها زبائن كثر و سمعة طيبة :	45		12		13	13		82	
6	تتعامل بسلع حيوية :	13		–		–	6		20	
	لديها أسطول و معارض و قنوات تسويق كثيرة:	46		8		10	10		74	
	منتشرة في مناطق كبيرة :	49		10		13	7		79	

جدول رقم (45): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الشروط التي يتوجب توفيرها للنهوض بأوضاع منشآتها في ظل الخصخصة :

الرقم	الشروط	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن الشروط التي يتوجب توفيرها للنهوض بأوضاع منشآتها في ظل الخصخصة				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	تقليص حجم العمالة :	28	3	6	10	47
2	ترشيد النفقات :	57	20	23	19	119
3	مكافحة الفساد :	60	9	14	21	104
4	تحسين الأداء و الكفاءة :	37	9	6	10	62
5	توفير إدارة كفؤة و متخصصة :	29	10	9	11	59
6	زيادة إنتاجية العمالة :	31	5	2	6	44
7	ضخ أموال جديدة للمنشأة :	51	16	17	17	101

جدول رقم (46): **نتائج ردود القوى العاملة المبحوثة في المنشآت المبحوثة فيما إذا تم التشاور معهم أو إبلاغهم بشأن تحديد مستقبل منشآتهم :**

الرقم	ردود	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن تحديد مستقبل منشآتها								الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء		الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)			
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
	هل تم الاستئناس برأيكم أو التشاور معكم أو على الأقل إبلاغكم في أي إطار أو على أي مستوى بشأن تحديد مستقبل مؤسستكم:	8	56	7	25	16	16	9	23	40	120
	إذا كانت الإجابة بنعم حدد من قبل أي جهة :										
1	من قبل إدارة المنشاة :	7		6		15		9		37	
2	من قبل الوزارة المشرفة :	–		–		–		–		–	
3	من قبل النقابة :	1		1		–		–		2	
4	من أحزاب و منظمات أخرى :	–		–		1		–		1	
	الإجمالي	8		7		16		9		40	

والكفأة وحصلت على 62 نقطة وتوفير إدارة كفؤة ومتخصصة فقد حصلت على 59 نقطة وتقليص حجم العمالة فقد حصلت على 47 نقطة وزيادة أنتاجية العماله حصلت على 44 نقطة.

5-8: نتائج إجابات القوى العامله المبحوثة بشأن التشاور معها حول مستقبل منشآتها:

ورداً على الأستفسارات بشأن فيما اذا تم التشاور مع القوى العامله المبحوثة بشأن تحديد مستقبل منشآتهم فقد أجاب 120 شخص بنسبة 75٪ من العينه بأنه لم يتم الأستئناس برأيهم أو التشاور معهم أو إبلاغهم في أي إطار أو على أي مستوى بشأن تحديد مستقبل مؤسساتهم ويوضح الجدول رقم (46) نتائج تلك الأجابات ، واللذين إجابوا بنعم وعددهم 40 شخصاً بنسبة 25٪ من إجمالي القوى العاملة المبحوثة فقد حدد 37 منهم بأن التشاور تم معهم من قبل إدارة المنشآة و2 منهم أجاب بأن النقابة هي التي أبلغتهم أما واحد منهم فقط فقد أجاب بأن الأحزاب هي التي أبلغته بأن هناك تغييراً سيجرى في إطار منشآته.

5-9: نتائج إستقصاء آراء القوى العاملة بشأن وجهة نظرها في الأجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الأصلاح الأقتصادي:-

5-9-1: يلخص الجدول رقم (47) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الأجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الأصلاح الأقتصادي وقد أبدى 149 شخص بنسبة 93٪ من إجمالي العينة موافقتهم ورضاهم عن الأجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الأصلاح الأقتصادي وأبدى 11 شخص فقط بنسبة 7٪ تحفظهم أو عدم موافقتهم على الأجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الأصلاح الأقتصادي وحول اسباب عدم الموافقة فقد تعددت الأسباب وكانت من بين الأسباب تدهور في أوضاع المعيشة وفقدان الوظائف ورفع الأسعار وعدم معالجة الفساد وعدم التحسين في أوضاع الدولة والمجتمع ولكن كانت النقاط ضئيلة ولم تزيد عن 3 نقاط لكل سبب ، أماّ اللذين وافقوا على الأجراءات لتنفيذ برنامج الأصلاح الأقتصادي فقد كانوا يتوخون أن يحقق تنفيذ البرنامج الأهداف التاليه مرتبة حسب الأولوية في الحصول على النقاط الأعلى:-

. تحقيق الأستقرار الأقتصادي وإستقرار العمله – 145 نقطة

. تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان – 127 نقطة

جدول رقم (47): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي :

الرقم	الرأي	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
	هل أنت راضي عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي:-					
1	موافق تماما:	1	9	2	–	12
2	موافق:	60	21	29	27	137
3	متحفظ:	2	–	1	3	6
4	غير موافق:	1	2	–	2	5
	ماهي أسباب عدم موافقتك على الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج الإصلاح:					
1	تسببت في تدهور معيشتي :	1	1	–	–	2
2	تسببت في فقدان الوظائف :	1	2	–	–	3
3	رفعت الأسعار بصورة كبيرة :	1	1	–	–	2
4	لم يعالج الفساد بصورة جذرية :	–	1	–	–	1
5	لم المس أي تحسن في أوضاع الدولة و المجتمع :	–	2	–	–	2
6	للأسباب المذكورة أعلاه مجتمعة :	–	1	–	2	3
	إذا كنت من المؤيدين لبرامج الإصلاح هل تتوقع من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تحقيق الآتي: (رتبها حسب الأولوية)					
1	السيطرة على التضخم :	40	11	13	9	73
2	تحقيق الاستقرار الاقتصادي و استقرار العملة :	61	29	29	26	145
3	معالجة الاختلالات الهيكلية :	41	7	11	9	68
4	استعادة وتيرة النمو :	43	14	19	10	86
5	مكافحة الفساد :	59	14	22	17	112
6	تحقيق كفاءة إنتاجية أعلى :	31	10	9	11	61
7	تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان :	57	21	27	22	127

* سمح بتعدد الإجابات حول الاسباب و التوقعات

جدول رقم (48): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الشراكة مع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي :

الرقم	آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن الشراكة مع البنك الدولي								الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء		الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)			
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
1	هل أنت موافق على الشراكة مع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و وصفات الإصلاح التي يقدمها:	61	3	30	2	30	2	28	4	149	11

جدول رقم (49): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الأسباب الرئيسية للفساد :

الرقم	آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن السبب الرئيسي للفساد				الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب :	12	7	8	12	39
2	عدم تنفيذ القوانين و الأنظمة:	30	19	18	15	82
3	المحسوبية :	8	4	–	–	12
4	تدني دخول الموظفين :	7	–	2	1	10
5	الحماية السياسية للفاسدين :	5	2	2	3	12
6	عدم الرقابة الكافية للإدارة المشرفة :	2	–	2	1	5
	الإجمالي	64	32	32	32	160

جدول رقم (50): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن حالات الفساد :

الرقم	آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن حالات الفساد								الإجمالي	
		شركة التجارة الداخلية الوطنية		المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات		المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء		الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)			
		نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
	هل تعلم ببعض حالات الفساد الموجودة في منشاتك :	20	–	1	–	3	–	8	–	32	–
	إذا الإجابة (نعم) ماذا عملت بصددها:										
1	هل بلغت الجهة المعنية :	4		–		1		6		11	
2	هل تغاضيت :	16		1		2		2		21	
3	أخرى :	–		–		–		–		–	
	الإجمالي	20		1		3		8		32	

جدول رقم (51): نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن انتشار حالات الفساد :

الرقم	آراء	عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة التي أدلت برأيها بشأن انتشار حالات الفساد			الإجمالي
		شركة التجارة الداخلية الوطنية	المؤسسة العامة لتجارة الأقمشة و الكهربائيات	المؤسسة العامة لتجارة مواد البناء	الشركة اليمنية للتجارة الحرة (النصر)	
1	كبار الموظفين :	20	2	3	10	35
2	الموظفين من المستوى العام:	–	–	2	–	2
3	صغار الموظفين :	1	–	–	–	1
	الإجمالي	21	2	5	10	38

. مكافحة الفساد – 112 نقطة

. إستعادة وتيرة النمو – 86 نقطة.

.السيطرة على التضخم – 73 نقطة

.معالجة الأختلالات الهيكلية – 68 نقطة

. تحقيق كفأة إنتاجية أعلى – 61 نقطة

5-10: نتائج إستقصاء آراء القوى العامله المبحوثة بشأن الشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

نظراً لأن الخصخصة للمؤسسات العامه هي أحد المكونات الرئيسية لبرنامج الشراكه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتالي من أهم عناصر برنامج التكييف الهيكلي فقد أستهدف في إطار هذا المسح أن يتم ا لتعرف على وجهة نظر القوى العاملة المبحوثة في هذه المؤسسات التي ستخضع للخصخصة عن رأيها في الشراكة ووصفات الأصلاح التي يتبناها ويدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع الحكومة، وقد لخص الجدول رقم (48) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الشراكه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد وافق 149 شخصاً بنسبة 93٪ من القوى العامله المبحوثة على الشراكة ووصفات الأصلاح التي يقدمها البنك والصندوق بينا لم يوافق على الشراكة 11 شخصاً فقط.

5-11: نتائج إستقصاء آراء القوى العاملة المبحوثة حول الفساد وأسباب وحالات إنتشاره:

5-11-1: وإستكمالاً لأستقصاءات الرأي حول برنامج الأصلاح الأقتصادي والشراكه مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فقد أرتأينا أن نستقصي آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن الفساد وأسبابه وحالات إنتشاره وكان نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة حول الأسباب الرئيسية للفساد وكما أظهرها الجدول رقم (49) وكان ترتيب الأسباب حسب النقاط على النحو التالي:-

. عدم تنفيذ القوانين والأنظمة 82 نقطة

. عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب 39 نقطة

.المحسوبية والحماية السياسية للفاسدين 12 نقطة لكل منهم

. تدني دخول الموظفين 10 نقاط

. عدم الرقابة الكافية للأدارة المشرفة 5 نقاط

5-11-2: وحول العلم بحالات الفساد في المنشآت المبحوثة وماذا تم العمل بصددها ، فقد لخص الجدول رقم (50) نتائج آراء القوى العامله بشأن ذلك ، حيث أجاب 32 شخص فقط بنسبة 20٪ من القوى العامله المبحوثة عن علمهم بوجود حالات فساد في منشآتهم وأجاب 11 شخصاً منهم بأنهم بلغوا الجهة المعنية و21 شخصاً أجابوا بأنهم تغاضوا عن ذلك.

5-11-3: وفيما يتعلق بالرد حول أين ينتشر الفساد بين أوساط من الموظفين فقد لخص الجدول رقم (51) نتائج آراء القوى العاملة المبحوثة بشأن ذلك وحدد 35 شخصاً من 38 شخصاً أجابوا على هذا السؤال من أن الفساد ينتشر بين كبار الموظفين والـ 3 الباقين قرروا بأنه ينتشر بين صغار الموظفين.

6 ـ الأستنتاجات:-

6-1: الأستنتاجات بشأن المنشآت:

6-1-1: بالرغم من أن منشآت القطاع العام في قطاع التجارة بمحافظة عدن في الأساس قد أنشأت على أنقاض التأميم وفي ظروف سياسية وإقتصادية بالغة التعقيد وكان قيامها تلبية لمبررات سياسية أكثر منها إقتصادية ولم تكن مقومات إنشائها من وجهة النظر الأقتصادية كافية أو سليمة ولكنها خلال سنوات عملها خلال فترة التشطير وبفعل عدد من العناصر لعل أهمها الأحتكار ودعم الدوله والتسهيلات التي منحت لها فقد استطاعت أن تؤدي الغرض من إنشائها على مدى عدد من السنين بكلفة إقتصادية كبيرة وبكفأة إنتاجية متدنية وبهدر كبير ، ولكنها وفرت الأستقرار التمويني وأتاحت السلع الأساسية والكمالية لكل المستويات في حدود الدخول التي كانت سائدة أنذاك .

6-1-2: وبعد قيام الوحدة وإنتفاء عناصر الأحتكار والدعم والتسهيلات ، تعثرت أوضاع هذه المنشآت ولم تتمكن الدولة على مدى التسع السنوات الماضية من أن تحسم الأمر لوقف هذا التعثر أو إيجاد الحلول المناسبه لهذه المؤسسات الى أن وصل الأمر بثلاث منها الى التوقف التام

وإعتمادها على دعم وزارة الماليه في توفير الرواتب لموظفيها، وظلت شركة التجارة الداخلية المؤسسة الوحيدة المتبقية التي تعمل في مجال تسويق السلع المدعومة من قمح ودقيق وتسويق اللحوم والألبان وبيع قطع الغيار وغيرها ولكن حتى هذه المؤسسة بدأت تعاني من أوضاع ماليه صعبة بسبب خدمات مديونياتها الكبيرة للبنوك، وأصبح المبنى الرئيس للمؤسسة مرهوناً لدى البنك المركزي اليمني مقابل المديونيات الصعبة التي عليها.

6-1-3: وتعاني المنشآت المبحوثة ضعفاً وإختلالاً في هياكلها التمويليه حيث لا يشكل رأس المال المدفوع أو المجمع سوى نسب بسيطه من إجمالي حجم الأعمال وظلت هذه المنشآت تتوسع في إستخدام التسهيلات الى أن أغرقت بالمديونيات وخدماتها، والمنشآت المبحوثة مغرقة بأعباء مديونيات ضخمة لم تستطع أن تسددها للغير أو تستعيدها من الغير، وبلغت هذه المديونيات عدة أضعاف رأسمالها المجمع فيما عدا شركة مواد البناء التي تشكل مديونيتها نسبة مقبولة الى حجم رأسمالها المجمع، كما أن أصول بعضها مرهوناً للبنك والبعض الآخر مستولى عليه من الغير، بطريقة غير شرعية أو نظامية ، كما أن بعض هذه المنشآت مازالت أيضاً تستولى على اصول ومحلات غيرها من الملاك المحليين اللذين يفترض أن تعاد لهم ممتلكاتهم العقارية التجارية بموجب قرار مجلس الرئاسه الصادر في 12 سبتمبر 91م، بشأن أعادة الممتلكات العقارية التجارية المؤممة.

6-1-4: كما أن المنشآت المبحوثة تعاني من تضخم في القوى العاملة يفوق عن الحاجة الفعلية وقد قدرها رؤساؤها المباشرين بـ 72٪ من إجمالي القوى العاملة الراهنه في هذه المنشآت كقوى فائضة وتستنزف هذه القوى العاملة نسبة كبيرة من نفقات هذه المنشآت تشكل حوالي أكثر من 90٪ من نفقات كل من المؤسسات الثلاث المتوقفة ، أما في شركة التجارة الداخلية فأنها تستنزف حوالي أكثر من 50٪ من نفقاتها ، كما يوجد إختلال في التوازن في توزيع القوى العاملة في المنشآت المبحوثة بين العاملين في التسويق والمبيعات والعاملين في الأدارة والخدمات حيث يشكل العاملين في الأدارة والخدمات نسبة كبيرة من القوى العاملة ، كما أن معظم القوى العامله في المنشآت الثلاث المتوقفة لا يداومون في مواقع أعمالهم ويستلمون رواتبهم وهم في منازلهم دون أداء أي عمل يذكر.

6-1-5: وتعاني جميع المنشآت المبحوثة عجزاً سنوياً في نشاطها فيما عدا شركة التجارة الداخلية التي تدهور فائضها على مدى الثلاث السنوات الماضية ليصل الى نسبة 2ر0٪ من حجم أعمالها في عام 1997م.

6-1-6: ولا يوجد تكوين رأسمالي جديد في المنشآت المبحوثة جميعها ، يمكن أن يضيف أو يؤدي الى أحداث تغيير أساسي في النشاط اللاحق لهذه المنشآت وبالرغم من معدلات دوران رأس المال السنوي العاليه التي كانت تحققه هذه المؤسسات الاَّ أنها لم تستطع من مضاعفة رأسمالها على مدى سنوات عملها الاَّ بنسب متواضعة فيما عدا مؤسسة مواد البناء، التي هي أقصر عمراً من المنشآت الأخرى وقد حققت هذه المؤسسه فقط معدلات مقبولة لمضاعفة رأسمالها.

6-1-7: والخلاصة أن هذه المنشآت بضعف هياكلها التمويلية وبتضخم حجم العماله فيها وبحجم المديونيات العاليه وسؤ الأدارة فيها تشكل عبئاً أقتصادياً كبيراً على الدولة والمجتمع وإستمرارها على هذا النحو سيفاقم من الأعباء التي تتحملها الدولة والمجتمع والعاملين فيها، وقد أجمع المدراء المسئولون عن المنشآت المبحوثة ، بأن منشأتهم غير قادرة على الأستمرار بأوضاعها الراهنه وأوصوا بأتخاذ إجراءات سريعه بدعم هياكلها التمويلية وتقليص حجم العماله فيها أو أخضاعها للخصخصة أو التصفية ونحن ندعم هذه الأستنتاجات ونرى بضرورة التفكير الجدي السريع بوضع معالجات فعالة لها ولكن قبل ذلك ضرورة إجراء تقييم دقيق لأوضاعها المالية والأدارية وأوضاع العماله فيها بالأستناد الى التوصيات التي سنتناولها لاحقاً بعد استعراض الأستنتاجات بشأن القوى العاملة.

6-2: الأستنتاجات بشأن القوى العاملة:

6-2-1: يبلغ عدد القوى العاملة في المنشآت المبحوثة في مراكزها الرئيسية بعدن 2676 عامل وعاملة ويتوزعون بنسبة 7ر70٪ ذكور و 3ر29٪ إناث وجميعهم عمالة ثابتة فيما عدا 3 عماله مؤقته ، ويعمل حوالي 40٪ في مجال الأدارة والخدمات و60٪ في مجال التسويق والمبيعات والمجالات الفنية والمهنية ، ويحمل 35٪ منهم مؤهلات ثانوية وأعلى و65٪ منهم لديهم مؤهلات إعدادية ومادون ذلك . ويقع حوالي 3ر97٪ منهم في المجموعات الوظيفية الثانيه والثالثه والرابعه والخامسه و 7ر2٪

منهم فقط في المجموعة الوظيفية الأولى ، وبالنسبه لخدمات القوى العامله فأن معظمها بنسبة 3ر75٪ تقع خدماتها مابين 11 الى 25 سنه والنسبة الباقية تقع خدماتها مابين 1 –10 سنوات و25 سنه واكثر ويتضح من خلال هذه المعطيات أعلاه أن حجم القوى العاملة كبير نسبياً مقارنه بحجم النشاط الراهن للمنشآت، وتشكل الأناث نسبة لابأس بها والقوى العامله في معظمها عماله ثابته لايمكن الأستغناء عنها أو تسريحها لأنها لم تبلغ السن القانونية للاحالة الى التقاعد ، وما يمكن إحالته للتقاعد الألزامي أو المبكر بشراء من 5 –10 سنوات لا يساوي أكثر من 17٪ من حجم العماله في المنشآت والأغلبية العظمى منها ذوي مستويات متدنية نسبياً وغير مؤهلة تأهيلاً تخصصياً ومعظم العمالة من الفئات ذوي الدخل المحدود وحساسه لأي تغييرات في مداخليها.

6–2–2: للمزيد من سبر غور أوضاع هذه القوى العامله إقتصادياً وإجتماعياً وتحديد سماتها الديمغرافية بدرجة تفصيل أكبر ودراسة تأثيرات أوضاع المنشآت عليها أختيرت عينة بنسبة 6٪ من إجمالي القوى العامله تمثل تمثيلاً متوازناً لكل فئات القوى العامله في المنشآت المبحوثة من حيث الجنس والمستويات الوظيفية ونوع العمل وسنوات الخدمة والمؤهلات والمستويات الدراسية، وتم إخضاعها للمسح التفصيلي وإستقصاء آرائها حول أوضاعها المعيشية ورؤيتها لمستقبلها ومستقبل منشآتها. وأستعدادها للتأهيل اللاحق وآراءها أيضاً فيما يعتمل حولها من تنفيذ برامج الأصلاح الأقتصادي والشراكة مع الصناديق الدولية المانحة للمساعدات والقروض وموقفها من الفساد وأسبابه وحالات إنتشاره وغيرها من القضايا التي لها صلة بمستقبلها ويمكن إيجاز أهم الأستنتاجات التي توصل اليها هذا المسح في الفقرات التالية:

6–2–3: بالأضافة الى تطابق السمات الديمغرافية للقوى العامله في المنشآت المبحوثة، مع السمات الديمغرافية لعينة المسح، والمذكورة في الفقرة 6–2–1 ، فأن عينة المسح قد أكدت أن حوالي 80٪ من القوى العامله المبحوثة تقع مابين السن 31 الى 50 سنه وأن معظم القوى العامله المبحوثة لها نفس الخدمات مابين 11 سنه الى 25 سنه وأن حوالي 91٪ من إجمالي القوى العاملة تعول مابين 3–12 شخص ومتوسط عبئ الأعالة 5ر7 شخص لكل فرد ، وهي نسبة إعالة نسبياً وتندرج القوى العامله المبحوثة أيضاً بنسبة 93٪ في المستويات الوظيفية الثانيه والثالثه والرابعه ويدلل ذلك على أن معظم القوى العاملة المبحوثة من ذوي الدخل المحدود وتتحمل عبئاً إقتصادياً وإجتماعياً ثقيلاً، كما أشار

المسح الى أن القوى العاملـه المبحوثـة لا تسـتلم رواتبهـا بانتظـام وأن معظمهـا بنسـبة 89٪ منهـا لا يكفيها راتبها وتعيش على الأستدانه أو تدبير أمورها بطرق أخرى ويعني ذلك انهـا تعيـش أوضاعـاً صعبة في مواجهة أعباء الحياة وأن أوضاع منشـآتها المتدهـورة قـد أثـرت عليهـا مـن حيـث تخفيـض مداخيلها كما أكد البحث أن معظم القوى العاملة تعيش حاله من الخوف والقلق على مستقبلها.

6-2-4: وبالرغم من أن نسبة لابأس بها من القوى العاملة المبحوثة قد أعترفت بأنها قوى عاملة فائضة وتشكل عبئ على منشآتها الاَّ أن معظمها قد رفـض الأحالـة الى التقـاعد أو انهـاء خدمـاتهم طواعية للتفرغ لأعمال خاصه في ظل حصولهم على كامل مستحقاتهم، أي ان معظم القـوى العاملـه المبحوثة متشبثة بعملها وبدخولها المتأتية من إنتسابها لهذه المنشآت بـالرغم مـن عـدم كفايتهـا لتسـيير أمور حياتها ولكن معظمها بنسبة 82٪ منها قد أبدت أستعداد للعمـل مـع القطـاع الخـاص في إطـار تحويل منشآتها للخصخصة.

6-2-5: أبدت القوى العاملة المبحوثة بنسبة 45٪ منها أستعدادها للتأهيل اللاحـق ولكـن أيضـاً معظمها قرر أن لديه إستعداداً ومزايا للعمل مع القطاع الخـاص في حـدود الوظـائف والأعمـال الـتي يقومون بها في منشآتهم ولكن معظمهم بنسبة 80٪ قد قرروا بأنه ليس لديهم مهارات فنية أو مهنيـة أخرى يمكن على أساسها أن ينتقلوا الى أعمال ومهن أخـرى ، كمـا لم يبـادر للتـأهيل الذاتـي خـلال الخمس السنوات الماضية الاَّ نسبة بسيطة لم تتجاوز 10٪ من القوى العاملـة المبحوثـة حيـث كـانت المبادرات في التأهيل معظمها في مجال إستخدام الحاسوب فقط.

6-2-6: وقد وجه معظم القوى العامله إنتقادات لأداء منشآتهم وقرر معظمهـم بعـدم أمكانيـة أستمرارية منشآتهم بأوضاعها الراهنه ، وأقـترح حـوالي 55٪ منهـم بتحويلهـا الى شـركات مسـاهمة يحصلون علـى نسـبة مـن الأسـهم فيهـا بواسـطة تمويـلات خارجيـة (مـن الدولـة او مـن الصنـاديق الأجتماعيـة) لصـالحهم ، وأكـد69٪ منهـم بـأن منشـآتهم قـادرة علـى النهـوض مـرة أخـرى في ظـل الخصخصة وأنها مازالت تتمتع بمزايا معينة فيما اذا تولى أدارتها القطاع الخـاص وضخـت لهـا أمـوال كافيه وقرر 75٪ منهـم بأنـه لم يجـرى التشـاور معهـم علـى أي مسـتوى حـول صـيرورة منشـآتهم أو الأستئناس برأيهم حول أوضاعها اللاحقة.

6-2-7: ومن المثير للدهشة في نتائج هذا المسح بأن معظم القوى العامله المبحوثة قد أيدَّت الأجراءات التنفيذية لبرنامج الأصلاح الأقتصادي الجاري تنفيذه بنسبة 93٪ من إجمالي القوى العامله المبحوثة ولم يوافق أو يتحفظ على هذه الأجراءات سوى 7٪ من القوى العاملة المبحوثة وقد عزى هؤلاء أسباب تحفظهم الى أسباب عديدة في معظمها تتعلق بتدني مستوى حياتهم ، أما اللذين أيدوا البرنامج فأنهم يتوقعون له تحقيق أهداف عديدة لعل أهمها تحقيق أستقرار إقتصادي وإستقرار العمله وتحسين مستوى الخدمات والمعيشة لهم وللسكان عموماً، كما أن من المدهش ايضاً أن 93٪ من القوى العامله المبحوثة قد أيد الشراكة مع الصناديق المانحه ، وحول الفساد وأسبابه وحالات إنتشاره فقد شارك في الأجابه على هذه الأسئلة عدد لابأس به من القوى العاملة ولكن معظمهم كانوا سلبين في التعامل مع هذه الظاهره.

والخلاصه أن القوى العامله المبحوثة تعيش أوضاعاً إجتماعية صعبة جداً وتعيش حاله من الخوف والقلق على مستقبلها وبالذات تلك التي لا تجد مالا تعمله والقوى العامله في المنشآت جميعها لا تستطيع أن تتحمل أي تغيير دراماتيكي غير مدروس في مداخيلها، لأن أي مساس بمداخيلها الراهنه ستزيد من حدة معاناتها بما يجعل حياتها لا تطاق.

7- التوصيات:-

7-1 : التوصيات بشأن صيرورة المنشآت المبحوثة ومعالجة موجوداتها والتزاماتها:

7-1-1: لقد اثبتت نتائج هذا المسح بما لايدع مجالاً للشك، وبما أيده الرؤساء المباشرون للمنشآت المبحوثة ، بأن هذه المنشآت لم تعد قادرة على الأستمرار بأوضاعها الراهنه للأسباب التي سبق ذكرها وبالتالي لابد من أتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أوضاعها، ونقترح بهذا الصدد أن تصفى كل من المؤسسه العامه لتجارة الأقمشة والكهربائيات والمؤسسة العامه لتجارة مواد البناء وشركة النصر للتجارة الحرة نظراً لأنها في ظل إقتصاد السوق فلا تستطيع أن تنافس تجار القطاع الخاص أكان في مجال الأقمشة والكهربائيات، أو في مجال تجارة مواد البناء أو في مجال تموين البواخر أو التجاره في الأسواق الحرة ولا توجد لديها أي ميزه خاصة أو وكالات معينة لا توجد ما ينافسها أو يضاهيها في الأسواق ، حتى وكالاتها التي كانت محصورة بها أو حقوقها التجارية والمعنوية قد تخلت عنها أو أنتزعت منها بطرق مشروعه وغير مشروعه وتعج الأسواق بوكالات عديدة تنافس

وكالاتها السابقة في كل سلعه ومنتـج بعـدد كبـير مـن الماركـات والموديـلات، نـاهيك عـن مـايوفره التهريب من هذه السلع والمنتجات التي جعلت حتى من مهنة التجـارة النظاميـة الـتي تمـر عـبر المنـافذ الجمركية الرسميه لا تستطيع منافسة التهريب، لذلك لا يوجد بديل آخر لهذه المنشآت الاّ التصفية.

7-1-2: فيما يتعلق بشركة التجارة الداخلية الوطنية فأن بقائها أيضاً على وضعها الراهن أثبتت نتائج المسح أنه أمر لم يعد مقبولاً ، ولا بد من إتخاذ إجراءات لمعالجة أوضاعهـا ونقـترح بهـذا الصـدد وفي ظل إستمرار بقاء الدعم للدقيق وعدم ظهور تقييم رسمي لنجاح تجربة تحرير القمـح، فأنـه يقـترح أن تتحول شركة التجارة الداخلية الوطنية الى شـركة متخصصـة في تجـارة المـواد الغذائيـة الأساسـية بالجملة (إستيراد وتسويق) وتتـولى تحقيـق التـوازن في السـوق لهـذه السـلع ومكافحـة الأحتكـار أو التلاعب بأسـعار هـذه السـلع وضمـان التوزيـع العـادل لهـذه السـلع في كافـة أنحـاء المحافظـات الـتي ستخصص لها ، ويفترض أن يرافق هذا التحويل أعـادة النظـر في هيكلهـا التنظيمـي والأداري والمـالي لتصبح شركة صغيرة الحجم من حيث القوى العاملة ولكنها ذات كفأة عالية أداريـاً وتنظيميـاً بحيـث تزود بأحدث منتجات العصر من تكنلوجيا المعلومات وأتمتة المكاتب لكي تتمكـن مـن إتبـاع أحـدث الأساليب التنظيمية والتكنلوجية في إدارة أعمالها التجارية والتسويقية.

7-1-3: ولتحقيق المقترحين المذكورين أعلاه، فنقترح تشكيل فـرق عمـل تعمـل تحـت إشـراف المكتب الفني للخصخصة تعالج الموجودات والألتزامات الخاصه بهـذه المنشـآت وذلـك علـى النحـو التالي:-

أ - يشكل فريق من الكفـآات المتخصصـه في تقييـم الأصـول وتشـترك فيـه مكـاتب الـوزارات والأجهزة المعنية (وزارة الماليه ووزارة التجارة والجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة) ويتولى هذا الفريق الأتي:-

(1)- فرز الأصول الثابتة للمنشآت المبحوثة وتحديد:

. ماهو مملوك خالصاً للمنشآت المبحوثة

. ماهو مملوك للملاك اليمنين والذي يفترض أعادته لملاكه وفق قـرار مجلـس الرئاسـه بشـأن إعادة الممتلكات العقارية المؤممة.

. ماهو مغتصب من ممتلكات المنشآت من قبل الغير بطرق غير شرعية وغير نظامية.

والعمل على أستعادة ماهو مغتصب من قبل المنشآت للغير أو ماهو مغتصب للمنشآت لدى الغير وتوثيق هذه الأصول التي ستؤول ملكاً خالصاً للدولة تحت الخصخصة أو التصفية توثيقاً اصولياً لدى الجهات المعنيه بالتوثيق العقاري.

(2)- تحديد الأصول الثابته التي ستحتاجها شركة التجارة الداخلية الوطنية بوضعها الجديد (كشركة تجارة المواد الغذائية الأساسية بالجمله) وتحديد قيمتها الفعلية وتجنيبها من الأصول الأخرى التي ستخضع للبيع أو التأجير.

(3) - تقييم هذه الأصول المتبقية تقييماً واقعياً وفقاً لحالاتها وقيمتها السوقيه وتحديد قيمتها الأيجاريه لما يمكن أن يؤجر أو قيمتها البيعية لما يمكن أن يباع.

(4) - أعداد مسودات وثائق التأجير أو البيع لهذه الأصول بما فيها الوثائق الخاصه بالترويج والمزايده أو المناقصة.

ب - تشكيل فريق مالي متخصص لفرز وتقييم المديونيات (الدائنه والمدينه) في المنشآت المبحوثة وتحديد المديونيات الحكومية وتجهيزها للمقاصات ومديونيات مؤسسات القطاع العام والمختلط والقطاع الخاص ومديونيات الموظفين ووضع برامج تسديد ومعالجات لها بما في ذلك أقتراح الأجراءات القانونية لأستعادة ذلك عبر القضاء أو النيابة من الأشخاص الطبيعين او الأعتبارين أو ورثتهم من بعدهم، ويندرج أيضاً في إختصاص هذا الفريق تحديد المديونيات الصعبه أو المديونيات المعدومه الخاصه بالأشكال الأقتصادية أو الهيئات الأجتماعية التي أندثرت ولم يعد لها وريث.

ج - تشكيل فريق مالي متخصص للقيام بالأتي:-

1 -جرد وتقييم المخزونات المختلفة في المنشآت المبحوثة والموجودات المتداولة الأخرى من آليات وخلافه .

2 - تحديد الرأسمال التشغيلي لشركة التجارة الداخلية ومتطلباتها من الموجودات المتداولة

3 - فرز وتحديد الرهنيات والودائع ومديونيات البنوك وإقتراح طرق تسويتها.

4 - تقييم أوضاع التأجير للعقارات المؤجره للغير، التابعة للمنشآت المبحوثة.

5 – تحديد حقوق والتزامات العاملين المتبقية لدى المنشآت.

6 – إغلاق الحسابات الختامية وغيرها من القضايا المالية التي يجب ان تنجز قبل البدء بأجراءات التصفية وإنشاء الشركة الجديدة لتجارة الجمله في المواد الغذائية.

د – تشكيل فريق فني لتحديد إحتياجات الشركة الجديده المقترحة التي ستخلف شركة التجارة الداخلية والتي ستتولى تجارة المواد الغذائية الأساسية بالجمله ، من القوى العاملة الموجودة في المنشآت المبحوثة على أن تكون في أدنى الحدود ومن يتمتعون بخبرات وكفاءات عاليه تتناسب مع المهام الجديده.

هـ – بعد إنجاز أعمال الفرق المختلفة المذكوره أعلاه ، يتم الأعلان عن تصفية المنشآت الثلاث وإنشاء الشركة الجديدة وعرض الأصول والموجودات المتبقية للبيع أو التأجير بمناقصات علنية تحت أشراف المكتب الفني للخصخصة وفق قانون الخصخصة.

7–2: التوصيات بشأن القوى العامله في المنشآت المبحوثة:–

7–2–1: بما ان المستهدف من هذا المسح ، هو تحديد رؤية واضحة لمصير القوى العاملة في المنشآت المبحوثة ونظراً لأن وضعها حرج وحساس أكان على مستوى المنشآت أو على مستوى أوضاعها الأقتصادية والأجتماعية، فأن أي رؤية يجب ان تتسم بالوضوح التام وهذا ما نتوخاه في مقترحاتنا هذه ، حيث نقترح أنه بعد تحديد كافة الألتزامات والحقوق المستحقة للقوى العاملة في المنشآت المبحوثة وبعد تحديد القوى العاملة المطلوبة للشركة الجديدة التي ستخلف شركة التجارة الداخلية والتي ستعمل في تجارة المواد الغذائية الأساسية بالجمله ، أن ينقل بقية العاملين في المنشآت المبحوثة باوضاعهم المالية والأدارية الى صندوق جديد ينشئ بموجب قانون خاص يسمى " صندوق العماله الفائضه" وهذا الصندوق لابد أن يكون هيئة إعتبارية مستقلة يكون له مجلس إدارة مستقل وصلاحيات واسعة تكون مهمته الأساسية ان يستوعب العماله الفائضة من هذه المنشآت المبحوثة وأي منشآت قطاع عام أخرى، ويعمل على رعايتها وتأهيليها وإعدادها للأعمال اللاحقة في المنشآت الحكومية الأخرى أو المنشآت المخصخصة أو أي أعمال أخرى كما سيأتي ذكره لاحقاً، ويعتبر هذا الصندوق عبارة عن سلة للقوى

العاملة الفائضة في كل المنشآت الخاضعة للتصفية أو الخصخصة، ويدار من قبل مجلس إدارة مستقل تمثل فيه الوزارات الحكومية المعنية بدرجة لا تقل عن وزراء أو نواب وزراء بما فيهم وزارات الخدمة المدنية والأصلاح الأداري والماليه وتمثيل مناسب لممثلي العاملين من النقابات أو غيرها والهيئات الأجتماعية الأخرى كالجمعيات غير الحكومية المعنية بالتنمية البشرية أو حقوق الأنسان او الجمعيات الخيرية ، ولابد أن يمثل القطاع الخاص في مجلس إدارة الصندوق ونرى أن تكون قرارات هذا المجلس مستقلة عن القرارات الحكومية وغير خاضعة لأي مصادقات حكومية أخرى وهو مسئول عن قراراته وملزمة التنفيذ في حدود مهام وإختصاصات الصندوق ونقترح أن يرأسه شخصية إجتماعية غير حكومية مرموقة من كبار التجار ، وأن يكون للصندوق فروع في بعض المحافظات التي توجد بها قوى عاملة فائضة وتدار على نفس النمط من الأستقلالية ووجود مجلس أدارة محلي على صعيد المحافظة تمثل فيه نفس الجهات على مستوى المحافظة.

7-2-2: ويقترح أن تكون موارد هذا الصندوق على النحو التالي:-

. ما تخصصه الدولة من مساهمات في أجور العاملين في المنشآت الخاضعة للتصفية أو الخصخصة.

. 50٪ من إيرادات الخصخصة أو التأجير لأصول المنشآت التي خضعت للتصفية.

. ما تخصصه الدول والمنظمات المانحه من تبرعات وهبات ومنح وقروض ميسره للمساهمة في حل مشاكل العماله الفائضه أو في تنفيذ إجراءات الخصخصة .

. التبرعات والهبات من المنظمات الأجتماعية والخيرية المحليه.

7-2-3: كما يقترح أن تكون من ضمن مهام الصندوق:-

- يشكل الصندوق سله للقوى العامله الفائضة ويتولى الصندوق فرز هذه القوى العامله حسب مؤهلاتها وأمكانياتها وتخصصاتها وتحديد برامج التأهيل وإعادة التأهيل والأشراف على تنفيذ هذه البرامج وتجهيز هذه العماله للأعمال اللاحقة حسب الطلب في سوق العمل.

- يتولى الصندوق دفع رواتب القوى العامله المنضوية في هذا الصندوق وتامين الرعاية الكامله من تأهيل ورعاية وإحالة من بلغوا احد الأجلين للتقاعد.

- تنتهي علاقة الصندوق بالعاملين المنضويين تحت مظلته عند توفير الصندوق لوظائف جديده لهؤلاء العاملين وأنتقالهم للعمل في هذه الوظائف.

7-2-4: تشكل إدارة تنفيذية للصندوق من عدد مناسب من العاملين الذين يتمتعون بمواصفات خاصه ولديهم الأستعداد للخدمة العامه والأجتماعية ومؤمنين بأهداف التنمية البشرية والحريات وحقوق الأنسان ولديهم ثقافة عالية وأستعداد وتفاني وإخلاص لأداء مثل هذه المهام النبيلة.

7-2-5: نظراً لأن هناك نقص حاد في الأحصائيات عن الحاجة والطلب في سوق العمل لكل تخصص، فيقترح القيام بمسح ميداني عن الطلب في سوق العمل لكل التخصصات وعلى مستوى كل المحافظات ليستطيع الصندوق في ضؤ نتائج هذا المسح وتحديد الطلب لسوق العمل من العماله والكفاءات والتخصصات المختلفة من مواءمة العرض المتوفر لديه في سلة القوى العاملة وتعديل البرامج التأهيلية والتدريبية بما يتناسب وأحتياجات سوق العمل.

7-2-6: كما يقترح أن تعطى الأولوية للتوظيف من سلة صندوق العماله الفائضة ومن مخرجات التعليم حسب تناسب معين بحيث تعطى الأولوية للتوظيف من سلة الصندوق لأحتياجات الجهات التاليه للتوظيف وفق العرض المتوفر لدى الصندوق.

. الجهات الحكومية / المؤسسات المخصخصة / الشركات والمشاريع الأستثمارية المحلية والأجنبية الطالبة للعماله الأجنبية/ المشاريع والجهات التي ستستأجر أصول المنشآت الخاضعة للتصفية وغيرها.

7-2-7: والخلاصه ان القوى العاملة في المنشآت المبحوثة ، لايجب أن تسرح أو تنهي خدماتها دون مسوغات قانونية ودون توفير مداخيل اخرى تعيش منها ، وفي كل الأحوال وخلال

فترة بقاء القوى العاملة في رعاية الصندوق، لابد ان يستفاد من هذه القوى العامله من خلال برامج منظمة للمشاركة في أعمال أجتماعية كترميم مدارس أو صيانة منشآت حكومية او أعمال أخرى للغير بمقابل حتى لا تصبح هذه القوى خاملة وتستلم رواتبها وهي في منازلها.

7-2-8: كما يقترح ان يتولى الصندوق تنظيم علاقة متينة بينه وصناديق التنمية الأجتماعية ومشاريع مكافحة الفقر للأستفادة من امكانيات هذه الصناديق والمشاريع لأحالة بعض القوى العاملة الواقعة تحت مظلته وتشجيعها للأستفادة من المشروعات التي تتيحها هذه الصناديق والمشاريع لتكوين أعمال خاصة بها وبالتالي الخروج من مظلة صندوق العماله الفائضة.

7-3: التوصيات بشأن توفير مناخات ملائمه للأستثمار وتمويل الخصخصة:-

نظراً لأن معدلات البطالة الراهنه في محافظة عدن عالية والجامعات والمدارس في المحافظة تضخ سنوياً بالمزيد من مخرجاتها للأنضمام الى جيش البطاله هذا الى جانب أن هذه المنشآت المبحوثة والعديد من المنشآت الصناعية المتوقفة أيضاً والواقعة في المحافظة ستضيف عبئاً جديداً من البطاله في هذه المحافظة ، ونظراً لأن قدرة السوق عموماً وسوق المال خصوصاً في محافظة عدن وفي اليمن عموماً غير قادر على إستيعاب وتمويل الخصخصة ، فأننا نقترح جملة من الأجراءات للمساهمة في توفيرمناخات ملائمة للأستثمار وتمويل الخصخصة وهي تحديداً يمكن إيجازها في الأتي:-

- الأسراع بحل مشاكل ومنازعات الأرض وتقنين عمليات صرف الأراضي ووقف التعديات على أراضي المستثمرين.
- تعزيز الأوضاع الأمنية ومنع دخول الأسلحة الى المدن والوقوف بحزم أمام ظواهر القتل والأختطاف والأعتداءات داخل المدن وتطبيق القانون على الجميع ومنع حل مثل هذه الجرائم بالأعراف القبلية.

أصدار قوانين وقرارات ولوائح خاصه بالمغتربين وتشجيع استثماراتهم وتحويلاتهم ومنحهم الطمأنينة بمنحهم بعض الحقوق في إكتساب الجنسية والأنتخاب والحصول على الوثائق القانونية.

- معالجة أثار التأميم معالجات قانونية سلميه على قاعدة "لا ضرر ولاضرار " وبما يحقق الأمن الأجتماعي وإعادة الحقوق لأصحابها.

- الأسراع في أنشاء سوق للأوراق الماليه وقبل ذلك تشجيع البيوت التجارية الكبيره والعريقة للأنتقال الى أوضاع مؤسسية منظمة بما يحقق الفصل بين الملكية والأدارة في هذه المؤسسات.
- تشجيع أنشاء الشركات الخاصه المساهمه وتقديم المشوره والدعم الفني والمؤسسي لهذه المؤسسات الخاصه وكذا تشجيع إنشاء الشركات الأستشارية الفنيه والهندسية والماليه بما يحقق ويضمن حصول هذه المؤسسات والمشاريع الخاصه على المشورة الفنية المسئولة.
- إجراءات اصلاحات في القطاع المالي والمصرفي بما يضمن ضخ قروض وتمويلات للشركات وضمان القروض الممنوحه للمنشآت والمشاريع الخاصه من قبل البنوك أو المنظمات الدولية والأقليمية المانحة.

8- الخاتمة:-

ونحن نختتم تقريرنا النهائي عن نتائج المسح التجريبي للمنشآت والعمالة الفائضة في مؤسسات القطاع العام في المجال التجاري الخاضعة للخصخصة بحافظة عدن، والذي أظهر جملة من الأستنتاجات الهامه التي مكنتنا من الوصول الى توصيات واقعية وقابلة للتنفيذ لحل أحد أهم الأشكالات المستعصية في محافظة عدن والتي بدون حلها على نحو ملائم وعادل وإنساني، كان سيكون لها تأثيرات سياسية وإقتصادية وستخلق توترات إجتماعية في المحافظة. لذا فأن مثل هذا الأسلوب في معالجة الأشكالات الكبرى على هذا ا لنحو المنهجي المستند الى العلم والرقم والعمل الميداني، يمكن أن يعمم في دراسة الظواهر والأشكالات الأخرى وقبل ذلك يمكن أن يعمم في معالجة أوضاع المؤسسات المتعثرة في قطاع التجارة في المحافظات الأخرى أو المؤسسات المتعثرة في مجالات الصناعة والزراعه والبناء والتشييد والنقل وغيرها من منشآت القطاع العام التي أصبحت تشكل عبئ على الدولة والمجتمع، ونأمل أن تجد التوصيات التي أقترحناها أذاناً صاغية لدى الجهات المعنية ، ونحن على إستعداد للمزيد من البلورة والتوضيح لتوصياتنا ومقترحاتنا، ونأمل أيضاً من الجهات المعنيه الأجنبية المانحه كمنظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي تبني هذه التوصيات وتقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذها، باعتبار هذه المسألة التي يتناولها ا لتقرير إحدى مكونات برامج الأصلاح الأقتصادي التي التزمت هذه المنظمات المانحة بدعمها، وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا وفي ا لله الهداية والتوفيق.